LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

- إتجاهات التسلّح في نهاية القرن
  الإنفاق العسكري في مؤشراته الدوليّة والإقليمية
- ندوة وزارة الدفاع المصريّة
  بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على حرب تشرين
- أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية في القرن المقبل
- المخاض الإجتماعي – السياسي في اسرائيل ... إلى أين؟
- السلوك التفاوضي الإسرائيلي ومفاعيله
  على واي بلانتيشن قانونياً وأمنياً

- La France dans la Géopolitique
  Moyen-Orientale
- The Making of Modern Lebanon
  Historical, Social and Political Perspectives

الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد الثامن والعشرون – نيسان ١٩٩٩

بين التكنولوجيا والإيمان

تُنفق إسرائيل مليارات الدولارات سنوياً على التسلح وتطوير ترسانتها الضخمة وتعزيزها بجديد التكنولوجيا المعقدة من أجل الدفاع عن أمنها. وأمن إسرائيل تعبير مطاط يبدأ من الأمن الداخلي ويمر بأمن مجتمعها وأمنها من الدول المحيطة بها ثم أمنها من الدول البعيدة عنها ثم من الدول النائية كثيراً.

من تل أبيب إلى رفح إلى سوريا ولبنان إلى إيران والباكستان إلى كوريا واليابان، تدّعي إسرائيل صدور تهديدات لأمنها، وهي تضغط سياسياً وتدب الصوت إعلامياً كلما سمعت كلمة من الأرجنتين أو الفليبين يُشتمُّ منها تهديدٌ لأمنها.

إنه حديث قديم أن نقول إن هذه المليارات لو أُنفقت على التنمية لغُلب الفقر في بلدان عديدة، لكن ما نسلط الضوء عليه هو ما جدوى هذا الإنفاق الكبير إذا لم يستطع تأمين الحماية لدورية تحاول إختراق خطوط المواجهة مع لبنان أو تأمين حماية جنرال ينتقل في سيارته في أرض يحتلها؟

أية تكنولوجيا تستطيع مقاومة الإيمان الإنساني؟ عندما يتم تبسيط الصراع وتحديد المعادلة: جيش يحتل أرضاً بالقوة وشعب يقاوم وجيش يتصدى، تتهاوى جميع التقنيات والمفاهيم المتفرعة عنها وتصبح المواجهة بين إرادتين: إرادة صلبة عنيدة متمسكة بحقها متشبثة بأرضها، وإرادة متغيرة متذبذبة حائرة بين ما تدَّعيه في العلن من حفاظ على القيم وما تُسرُّه لجنودها من حث على الإرهاب والبطش بالناس.

إن من صنع الآلة الحربية المتطورة، سخر القوانين الفيزيائية في سبيل الدفاع ضد آلات تعمل وفق القوانين نفسها إنما بأسلوب آخر. لكن القوانين الفيزيائية لم تستطع ولن تستطيع أن تتغلب على الأحاسيس الإنسانية والمشاعر التي تحث على الأعمال البطولية التي تخرق القواعد الفيزيائية في التكنولوجيا.

إنفاق غير مجدٍ ذلك الذي تفعله إسرائيل، ذلك أنه بين التكنولوجيا والإيمان، النصر دائماً للإيمان.

العقيد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الفهرست

العدد الثامن والعشرون – نيسان ١٩٩٩

إتجاهات التسلّح في نهاية القرن:

الإنفاق العسكري في مؤشراته الدوليّة والإقليميّة ..... **عبدالجليل زيد مرهون** ٥

ندوة وزارة الدفاع المصريّة

بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على حرب تشرين ..... **غسان شديد** ٢٥

أسلحة الدمار الشامل الإسرائيليّة في القرن المقبل ..... **محمد عطوي** ٦١

المخاض الإجتماعي ـ السياسي في إسرائيل... إلى أين؟ ..... **إحسان مرتضى** ٩٥

السلوك التفاوضي الإسرائيلي ومفاعيله

على واي بلانتيشن قانونياً وأمنياً ..... **كمال مساعد** ١١٧

إتجاهات التسلّح في نهاية القرن
الإنفاق العسكري في مؤشراته الدولية والإقليمية

عبد الجليل زيد مرهون(*)

يبرز موضوع التسلّح كأحد الموضوعات الرئيسية التي فرضت نفسها بفاعلية على الدراسات الأمنية في العقود الثلاثة الماضية، بل ودفعت التطوّرات المتسارعة في هذا الميدان إلى إقامة مؤسسات علمية تعنى تحديداً بأبحاث السلام ونزع التسلّح، كتلك القائمة اليوم في السويد وبريطانيا والولايات المتحدة.

وفي المقاربات الكلية لموضوع التسلّح، يبرز الإنفاق العسكري كإحدى القضايا التي انصبّت عليها الكثير من المعالجات؛ التي حلّلت أبعادها النظرية والتطبيقية، وعلاقتها الجدلية بمسائل الإقتصاد والأمن، سواء بسواء.

ولا زال مفهوم الإنفاق العسكري مفهوماً إشكالياً إلى حدٍ بعيد، لم يتم حسمه من الوجهة النظرية، كما أنّ محفزات هذا الإنفاق بقيت هي الأخرى موضوع جدل كبير.

وبموازاة هذا الجدل النظري الممتد، تنطوي إمكانية تحديد الحجم الفعلي للإنفاق العسكري لدولة ما على صعوبة بالغة، وغالباً ما أتت الإحصاءات تقديرية أو حتى مشوّهة. وحتى اليوم، ليس هناك من دليل رياضي موحّد لاختبار موثوقية الأرقام وتحديد الصالح منها وغير الصالح.

وعلى الرغم من ذلك، لا يسع المحلّل إلا أن يقف مشدوداً أمام السلاسل المتعاظمة للإنفاق العسكري، خاصة تلك التي شهدها العالم منذ منتصف العقد الثامن؛ فقد أنفقت البشرية على جهود التسلّح خلال عشر سنوات الماضية ما قيمته ١١,٧ تريليون دولار، بمعدّل سنوي يقترب من ١٢٠٠ مليار دولار.

(*) باحث من البحرين

وفي حين أخذ الإنفاق العسكري العالمي طريقه نحو تقلّص نسبي بعد انتهاء الحرب الباردة، فإنّ دول العالم الثالث اتجهت لتحقيق زيادة نسبية في حصّتها من الإنفاق العسكري العالمي. كما يبرز الشرق الأوسط باعتباره أبرز مستورد للسلاح على الصعيد العالمي، وتبرز الولايات المتحدة باعتبارها المعني الأوّل بتدفّق السلاح إلى المنطقة.

أولاً: الإنفاق العسكري: بعض المفاهيم الأساسية

عرَّف صندوق النقد الدولي الإنفاق العسكري (Military Expenditures) بأنّه إجمالي النفقات المخصّصة للمحافظة على القوات العسكرية، سواء دُرجت هذه النفقات في بند الدفاع أو في بنود أخرى، ويشمل ذلك مشتريات العتاد والذخيرة ومصاريف التعبئة والتدريب والبنية التحتية العسكرية ومستلزمات الجنود من السكن والغذاء والعلاج والتنقلات والنفقات الإستثمارية المتعلّقة بالمدارس العسكرية وسكن عائلات الجند ونفقات البحث والتطوير الخاصة بأغراض الدفاع والمعونات العسكرية الخارجية[١].

ويتوسَّع المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم (SIPRI) في تعريف الإنفاق العسكري ليضيف عليه مسائل من قبيل الصناعات المشتركة بين القطاعين العسكري والمدني[٢].

وبغض النظر عن دائرة التعريف التي يقع ضمنها الإنفاق العسكري، فإنّ هذا الإنفاق يرمي، في نهاية المطاف، بتداعياته الضاغطة على جهود التنمية، بل يمكن القول إنّنا أمام علاقة تبادلية (Trade - Off) بين الإنفاق العسكري والتنمية؛ فزيادة العبء العسكري (Military Burden) من شأنه أن يخفّض الموارد المتاحة للإستثمار، ومن ثمّ يعمل على تباطؤ معدّلات النمو.

وفي موازاة هذه النظرة، برزت بعض المقولات التي رأت أنّ للإنفاق العسكري دوراً إيجابياً في تنشيط الدورة الإقتصادية، وعلى الرغم من أنّ هذا البحث لا يعنى بعرض هذه المقولات أو مناقشتها، فإنّه يكتفي بالتوقّف عند الرأي القائل بدور الإنفاق العسكري في تحفيز الطلب أو الحد من تباطؤ الإستهلاك، أو ما يُسمَّى بـ «فقر الإستهلاك».

وترى وجهة النظر هذه بأنّ الدول الرأسمالية تقوم بالإنفاق العسكري تجنّباً للوقوع في فائض الإنتاج والأرباح المتدنية، وتالياً البطالة المرتفعة[٣]. ويُمكن اختبار هذا الرأي بطرح السؤال التالي: هل تشهد الدول ذات الإنفاق العسكري المرتفع نسبياً مستويات

متدنية من البطالة، وهل العكس صحيح؟ كما يمكن اختبار هذا الرأي عبر تتبّع التطوّرات الزمنية في كلّ بلد. والسؤال هو: هل تقود الزيادة في الإنفاق العسكري إلى بطالة أقل أم لا؟ وكما يبدو، ليس هناك ما يدعم مقولة إنحسار الطلب في الدول الصناعية، وليس هناك إتجاه لتقليص البطالة في الدول ذات الإنفاق العسكري المرتفع. كما لا يمكن العثور على نتائج ملموسة على موضوع البطالة نتيجة لزيادة الإنفاق العسكري أو تخفيضه، من خلال مؤشّرات الدول المغنية[٤].

وفي الإتجاه المقابل، يمكن طرح السؤال التالي: أي قطاع من قطاعات الإنفاق غير العسكري يمكن أن يتراجع عندما يرتفع الإنفاق العسكري؟ ويمكن مرّة أخرى العودة إلى استخدام الدلائل عبر المقارنة بين البلدان المختلفة وعبر تحليل التطوّرات الزمنية. ويمكن القول إنّ ثمّة دعماً معقولاً للفرضية القائلة إنّ الإنفاق العسكري يتّجه لأن يكون على حساب مشاريع الإستثمار العامة أو الخاصة، ويبدو ذلك مقنعاً منذ البداية؛ فأوّلاً: تقوم الشركات بإنتاج البضائع الإستثمارية والمعدات العسكرية، في الوقت نفسه، الأمر الذي يقود إلى صراع حول الموارد المحدودة في المدى القصير. وثانياً، قد يصعب على السلطات الحد من ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي، أو تقليص الإنفاق على الصحة والتعليم من أجل فسح المجال للإنفاق العسكري، والبديل عن ذلك لن يكون على الأرجح سوى الإتجاه للضغط على قطاع الإستثمار[٥].

وتؤكّد ديغر (S. Deger) في دراسة أجرتها على عيّنة من خمسين دولة نامية أنّ هناك علاقة عكسية قوية بين الإنفاق العسكري من جهة، وكلّ من الإستثمار والنمو من جهة أخرى. ورأت ديغر أنّ تزايد الإنفاق العسكري يقود إلى تراجع مكوّن الإستثمار في الناتج القومي الإجمالي. وما دام الإستثمار عاملاً هاماً للنمو، فإنّ العبء العسكري سيرمي بآثاره السلبية على التنمية. ورأت ديغر في دراسة أخرى، أنّ العبء العسكري، مأخوذاً على أنّه نسبة الإنفاق الدفاعي إلى الناتج القومي الإجمالي (D/GDP)، من شأنه تقليص معدّل الإدخار، كما أنّه منافس شديد على احتياطي العملات الأجنبية، ويعمل على تحويل الإستيراد عن السلع الإستثمارية، ويزيد من حدّة الفجوة الخارجية (الصادرات ـ الواردات)[٦].

ثانياً: مصادر إحصاءات الإنفاق العسكري

هناك عدد من المصادرالتي تقدّم أرقاماً عن الإنفاق العسكري في دول مختلفة. ويدلّ الإختلاف الكبير في تقديرات الإنفاق العسكري لبلدٍ ما بين مصدَر وآخر على أنّ

سلسلة الأرقام تعاني من هامش عريض للخطأ، ولا تمتلك بعض المؤسسات التي تقدّم الأرقام القدرة على التدقيق النقدي فيها، وفي هذه الحالة يمكن أن تتضاعف درجة الشك إذا ما استخدمت تقديرات ضمن التقييم. ومن جهة أخرى، فإنّ إتفاق مصادر مختلفة على رقم معيّن قد يعني أنّها تستخدم مصدراً أصلياً واحداً، ممّا يجعلها تقدّم رقماً واحداً، بيد أنّ المصدر الأصلي قد لا يكون موثوقاً به. ولكن يمكن الإفتراض، بصورة مبدئية، أنّ تشابه التقديرات أكثر مدعاة للثقة بالأرقام.

ولكن لماذا تتباين الأرقام حول الإنفاق العسكري؟ إنّ المصدر الأصلي عادة ما يكون تقدير الإنفاق الذي تقدّمه الحكومة المحلية المعنية. وهو يُنشر في بعض الدول على شكل «ورقة بيضاء حول الدفاع» مرفقاً بمواد داعمة، بينما يُدرج في دول أخرى كرقم في بيان موحّد حول الميزانية العامة. وتُقدّم تقديرات ملحقة للميزانية خلال العام في دول عديدة. كما تُطرح «ميزانيات طارئة» قد تشمل الإنفاق العسكري بالإضافة إلى نفقات «طارئة» أخرى في بعض الأحيان. ولا يتم التمييز بين الأرقام في هذه الحالات. كما تنشأ مشكلة أنّ الإنفاق الفعلي يمكن أن يتباين عن المبلغ المخصص في الميزانية. ويصعب الحصول على تقديرات للإنفاق العسكري عند بعض الدول من المصادر المنشورة فيها، بل تُقدِّم الدول أرقاماً عن الإنفاق إلى وكالات الأمم المتحدة وفي مقدّمتها صندوق النقد الدولي. وتميل هذه الأرقام إلى أن تكون قديمة، ممّا يفرض الإستعانة بمصادر متنوّعة، بما في ذلك قصاصات الصحف. يُضاف إلى ما سبق أنّ شمول الأرقام المقدّمة إلى الأمم المتحدة يتباين كثيراً؛ إذ يُجمع الإنفاق العسكري مع أصناف أخرى من أوجه الإنفاق، كالقضاء. وفي دول معينة تُحتسب نفقات الشرطة والأمن الداخلي. وفي دول أخرى لا تُحتسب، كما أنّ بعض الدول يُقدِّم إلى الأمم المتحدة أرقاماً عن الإنفاق العسكري لا تشمل مشتريات الأسلحة(٧).

وفي المراجع المتاحة؛ يُقدِّم المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم أسلوباً يقوم على تصميم ورقة عمل لكلّ دولة، يتمّ فيها إدراج كافة الأرقام المتوفّرة من مختلف المصادر، ويُفضل سلسلة الأرقام التي ترد من صندوق النقد الدولي، في إصداره المعروف بـ «الدليل السنوي للإحصاءات المالية والحكومية»، وذلك لتغطية الدول غير الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي، «الناتو»، أو حلف «وارسو» (في الوضع السابق). بيد أنّ هذه السلسلة غير طويلة ويصل امتدادها إلى سنتين أو ثلاث سنوات. وفي حالة كهذه، يُصار إلى بناء التقديرات على أساس مصادر أخرى، وباستعمال أيّة دلائل ظرفية متاحة.

ويتضح أنّ جدوى الأرقام ترتفع حين يتم تصحيحها على أساس التضخّم وتحويلها إلى عملية خارجية أساسية (الدولار مثلاً). بيد أنّ مشكلة أخرى تطرأ في هذا المجال؛ فإذا كان هدف التقديرات هو إعطاء فكرة عن «الموارد المفقودة سلفاً»، فإنّ مؤشّر الأسعار المناسب هو إمّا مؤشّر الأسعار الإستهلاكية أو مخفِّض الناتج الإجمالي، أي تقدير حركة الأسعار بالنسبة لكافة السلع والخدمات المنتجة في بلد ما. وتتنوّع مؤشّرات الأسعار الإستهلاكية كثيراً من جهة النوعية، كما أنّها ليست متوفرة باستمرار لأقرب سنة. يضاف إلى ذلك، أنّ الأجوبة تختلف بصورة ملحوظة، ويتوقّف ذلك على استخدام مؤشّر للأسعار الإستهلاكية المبني إمّا على تطور الأسعار مقارنة بنسبة معينة تعتبر أساساً، أو على تطوّر الأسعار في السنة الجارية[٨].

وبصفة عامة، يمكن تحديد الطرق المعتمدة في المراجع المعنيةبمؤشرات الإنفاق العسكري، على النحو التالي:

أ ـ يقدّم الكتاب الإحصائي السنوي للأمم المتحدة والكتاب السنوي للإحصاءات المالية الحكومية، الصادر عن صندوق النقد الدولي، أرقام الأسعار الجارية بالعملة المحلية للعام المالي في البلد المعني.

ب ـ يقدّم المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم أرقام الأسعار الجارية بالعملة المحلية معدّلة على أساس السنة الزمنية، كما يقدّم تقديراً بالدولار الثابت والأسعار الثابتة، مستخدماً مؤشّر الأسعار الثابتة في البلد المعني لحساب السعر الثابت، ويستخدم متوسّط سعر التبادل «للسنة الأساس» من أجل تحويل الرقم إلى الدولار.

ج ـ تقدّم وكالة الحد من التسلّح ونزع السلاح الأميركية (ACDA) سلاسل أرقام بالدولار الثابت والسعر الثابت، بيد أنّ الأرقام لا تعدّل جميعها على أساس السلاسل الزمنية، كما أنّ مؤشّر الأسعار الذي يستخدم «لتخفيض» أرقام السلسلة إلى أسعار ثابتة، هو مؤشّر أسعار الناتج القومي الإجمالي وليس مؤشّر الأسعار الإستهلاكية. أمّا سعر التبادل المستخدم للتحويل بالنسبة «للسنة الأساس»، فهو السعر المعتمد من قبل معهد ستوكهولم نفسه. ولا تقدّم (ACDA) سلسلة بالأسعار الجارية بالعملة المحلية، بل تقدّم سلسلة بالدولار الجاري، بيد أنّ هذه السلسلة ليست مبنية على استخدام سعر التبادل لكلّ سنة؛ لأنّه قد تنتج سلسلة شديدة التعرّج بسبب تقلّب أسعار التبادل. ولهذا يتم تكوين السلسلة من خلال اعتماد سلسلة للدولار الثابت، يتم تعديلها بواسطة مؤشر أسعار الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة[٩].

ثالثاً: المؤشّرات العالمية للإنفاق العسكري

١ ـ إطار مجمل

عند الإنتقال من المحدودات النظرية إلى المؤشرات الفعلية، يمكن الوقوف على إنفاق عسكري كثيف شهده العالم في العقود الثلاثة الماضية، بلغ ذروته في النصف الثاني من العقد الثامن، وأخذ طريقه نحو التراجع النسبي اعتباراً من مطلع هذا العقد، وذلك مع انتهاء الحرب الباردة.

فقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري العالمي التراكمي خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥، أكثر من ١١ تريليون و٧٢٨ مليار دولار، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥. وكان هذا الإنفاق قد بلغ ١٣٣٠,٨ مليار دولار عام ١٩٨٥، وتراجع في العام ١٩٩٠ إلى ١٢٧٠,٦ مليار دولار، أي بانخفاض نسبته ٤,٧٪. وفي العام ١٩٩٥، وصل الإنفاق العسكري العالمي إلى أدنى مستوياته خلال عشرة أعوام، حيث سجّل ٨٦٤,٥ مليار دولار، أي بانخفاض نسبته ٣٥٪ عن العام ١٩٨٥، و٣١,٩٪ عن العام ١٩٩٠.

وسجّل الإنفاق العسكري العالمي عام ١٩٨٥ ما نسبته ٥,٢٪ من الناتج القومي الإجمالي العالمي، وتراجعت هذه النسبة عام ١٩٩٠ إلى ٤,٣٪، وواصلت انخفاضها لتصل إلى ٢,٨٪ عام ١٩٩٥.

وتراجعت حصّة الدول المتقدّمة في الإنفاق العسكري العالمي من ٨٢,٧٪ عام ١٩٨٥ إلى ٨٢,٥٪ عام ١٩٩٠ ثمّ إلى ٧٧,٢٪ عام ١٩٩٥. وفي المقابل ارتفعت حصّة الدول النامية في هذا الإنفاق من ١٧,٣٪ عام ١٩٨٥ إلى ١٧,٥٪ عام ١٩٩٠ ثمّ إلى ٢٢,٧٪ عام ١٩٩٥[١٠].

وتشير المعطيات المتاحة، إلى أنّ الإنفاق العسكري للدول الأوروبية مجتمعة قد انخفض من ما يزيد على الـ٧٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى دون الـ٤٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥. وكان الإنخفاض في الإنفاق العسكري لدول أوروبا الغربية هو الأكثر حدة؛ حيث تراجع من نحو ٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى حوالى ١٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٥. وشذّت عن قاعدة التراجع في الإنفاق العسكري خلال الفترة المذكورة كلّ من منطقة شرق آسيا التي تطوّر إنفاقها العسكري بنسبة ٢,٣٪، وجنوب آسيا بنسبة ٢,٢٪ وأميركا الجنوبية بنسبة ٢٪ والواقيانوس بنسبة ٢,١٪. وبالأرقام المطلقة، فإنّ الإنفاق العسكري في شرق آسيا يبقى الأكثر تقدّماً خارج أميركا الشمالية وأوروبا بما في ذلك روسيا[١١].

وفي الإنفاق العسكري حسب الدولة، استمرّت الولايات المتحدة في احتلال المرتبة الأولى عالمياً، حيث بلغ إنفاقها العسكري عام ١٩٩٥ نحو ٢٧٨ مليار دولار، تلتها روسيا بفارق كبير؛ إذ سجّلت إنفاقاً عسكرياً قدره ٧٦ مليار دولار، وجاءت الصين في المرتبة الثالثة واليابان في المرتبة الرابعة وفرنسا في المرتبة الخامسة[١٢].

وفي التوزيع النسبي للصادرات العسكرية حسب الدولة، تبرز الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الأكثر بيعاً للعتاد العسكري في العالم، وقد ارتفعت حصّتها في الصادرات العسكرية العالمية من ٢٦٪ عام ١٩٨٥ إلى ٤٩٪ عام ١٩٩٥، بينما تراجعت حصّة روسيا من ٣٢٪ إلى ١٠٪ خلال الفترة نفسها، وتراجعت حصّة فرنسا من ١٣٪ إلى ٧٪، وارتفعت حصّة بريطانيا من ٣٪ إلى ١٦٪ وحصّة ألمانيا من ٣٪ إلى ٤٪ وحصّة الصين من ١٪ إلى ٢٪.

وعلى مستوى التوزيع النسبي للواردات العسكرية العالمية، ارتفعت حصّة الشرق الأوسط من ٣٨,٤٪ عام ١٩٨٥ إلى ٤٣,٣٪ عام ١٩٩٥، وارتفعت حصّة شرق آسيا من ١١,٦٪ إلى ٢٠,٢٪ خلال الفترة نفسها، وحصّة أوروبا الغربية من ٩,٧٪ إلى ١٢,٦٪، وفي المقابل تراجعت حصّة أوروبا الشرقية من ٩,٢٪ إلى ٢٪ وحصّة أميركا الوسطى من ٥,٥٪ إلى ١٪[١٣].

ويشير الجدول رقم (٢) إلى أكبر خمسين مستلم للأسلحة التقليدية في العالم خلال الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦، وفيه تظهر السعودية وقد احتلّت المرتبة الأولى، في حين احتلّت الأرجنتين المرتبة الخمسين، وبلغ إجمالي الإنفاق السعودي على مشتريات الأسلحة خلال الفترة المذكورة أكثر من ٨,٥ مليار دولار، بينما بلغ الإنفاق الأرجنتيني المماثل ٣١٥ مليون دولار. وجاءت تركيا في المرتبة الثانية بعد السعودية تلتها مصر في المرتبة الثالثة واليونان في المرتبة السابعة والكويت في المرتبة الحادية عشرة وإسرائيل في المرتبة الثانية عشرة وإيران في المرتبة السادسة عشرة وقبرص في المرتبة ٤٧.

وبالنسبة للدول الكبرى، جاءت الصين في المرتبة السادسة على مستوى كبار المشترين من الأسلحة التقليدية، وحلّت الولايات المتحدة في المرتبة الرابعة عشرة وبريطانيا في المرتبة ٢٣ وفرنسا في المرتبة ٣٣، وتجاوزت روسيا المرتبة الخمسين بين كبار مستلمي الأسلحة التقليدية في العالم، لذا لم تتم الإشارة إليها في الجدول (راجع الجدول.

جدول رقم (١)
الإنفاق العسكري وحجم القوات المسلّحة
على الصعيد العالمي: ١٩٨٥ - ١٩٩٥

السنة	الإنفاق العسكري	السعر الجاري	السعر الثابت لعام ١٩٩٥	القوات المسلحة	الناتج القومي بمليارات الدولارات	الإنفاق الحكومي بمليارات الدولارات	السكان (بالملايين)	نسبة الإنفاق للناتج القومي	نسبة الإنفاق للانفاق الحكومي	حصة الفرد من الانفاق العسكري	الجنود	حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي
العالم												
1985	971.0	1330.8	28070	18510	25370	7373	4836.5	5.2	18.1	275	5.8	5246
1986	1018.2	1359.0	28480	19590	26150	7529	4918.8	5.2	18.1	276	5.8	5317
1987	1050.8	1360.0	28320	20870	27010	7625	5004.4	5.0	17.8	272	5.7	5397
1988	1080.2	1348.7	28700	22610	28230	7643	5090.6	4.8	17.6	265	5.6	5546
1989	1089.0	1304.8	288580	24340	29160	7731	5176.0	4.5	16.9	252	5.5	5634
1990	1105.6	1270.6	27740	25820	29670	7854	5280.9	4.3	16.2	241	5.3	5618
1991	1048.8	1158.9	25960	26900	29720	8209	5347.7	3.9	14.1	217	4.9	5558
1992	9738	1047.5	24470	26990	29030	8719	5429.9	3.6	12.0	193	4.5	5346
1993	912.3	956.5	23630	28060	29410	8741	5510.6	3.3	10.9	174	4.3	5337
1994	878.8	900.8	23460	29460	30200	8717	5590.6	3.0	10.3	161	4.2	5402
1995	864.5	864.5	22790	30960	30960	8774	5671.5	2.8	9.9	152	4.0	5459
الدول المتقدمة												
1985	803.2	1100.8	11920	15460	21190	6159	1215.7	5.2	17.9	905	9.8	17430
1986	845.3	1128.2	11940	16350	21820	6289	1224.4	5.2	17.9	921	9.8	17820
1987	880.7	1139.9	11960	17360	22470	6376	1232.9	5.1	17.9	925	9.7	18230
1988	911.4	1137.9	11920	18790	23460	6482	1241.3	4.8	17.6	917	9.6	18900
1989	922.3	1105.1	11590	20240	24250	6556	1250.6	4.6	16.9	884	9.3	19390
1990	912.3	1048.4	11000	21440	24640	6688	1275.8	4.3	15.7	822	8.6	19310
1991	84.4	937.4	10280	22170	24490	7083	1269.6	3.8	13.2	738	8.1	19290
1992	770.7	829.0	8764	21300	22910	7177	1131.8	3.6	11.6	732	7.7	20240
1993	732.3	767.7	8097	21940	23000	7123	1138.8	3.3	10.8	674	7.1	20200
1994	694.9	712.3	7962	22930	23500	7252	1145.3	3.0	9.8	622	7.0	20520
1995	667.8	667.8	7667	23950	23950	7260	1151.5	2.8	9.2	580	6.7	20800

إتجاهات التسلّح في نهاية القرن: الإنفاق العسكري في مؤشراته الدولية والإقليميّة ـ ١٣

الدول النامية												
1985	167.8	230.0	16150	3053	4184	1214	3620.8	5.5	19.0	64	4.5	1156
1986	172.9	230.8	16540	3244	4330	1240	3694.4	5.3	18.6	63	4.5	1172
1987	170.1	220.1	16360	3505	4536	1248	3771.5	4.9	17.6	58	4.3	1203
1988	168.8	210.8	16780	3822	4772	1161	3848.3	4.4	18.2	55	4.4	1240
1989	166.6	199.7	17000	4096	4908	1174	3925.4	4.1	17.0	51	4.3	1250
1990	193.3	222.2	16730	4379	5033	1166	4005.1	4.4	19.1	56	4.2	1257
1991	200.4	221.4	15680	4731	5228	1125	4078.1	4.3	19.7	55	3.8	1282
1992	203.1	218.5	15700	5689	6119	1541	4298.1	3.6	14.2	51	3.7	1424
1993	180.1	188.8	15530	6116	6412	1617	4371.8	3.0	11.7	43	3.6	1467
1994	13	188.5	15500	6535	6699	1465	4445.3	2.8	12.9	43	3.5	1507
1995	196.7	196.7	15120	7010	7010	1514	520.0	2.8	13.0	44	3.3	1551

المصدر:

Main Statistical Tables, Table 1. "Military Expenditures, Armed Forces, GND, Central Governement Expenditures and Population, 1985 - 1995", in: U.S. Arms Controland Disarmament Agency (ACDA), World Military Expenditures and Arms Transfers (Washington, D.C. ACDA, 1995) P. 49.

شكل رقم -١-
ترتيب أهم دول العالم من حيث الانفاق العسكري
وحجم القوات المسلحة: ١٩٩٥

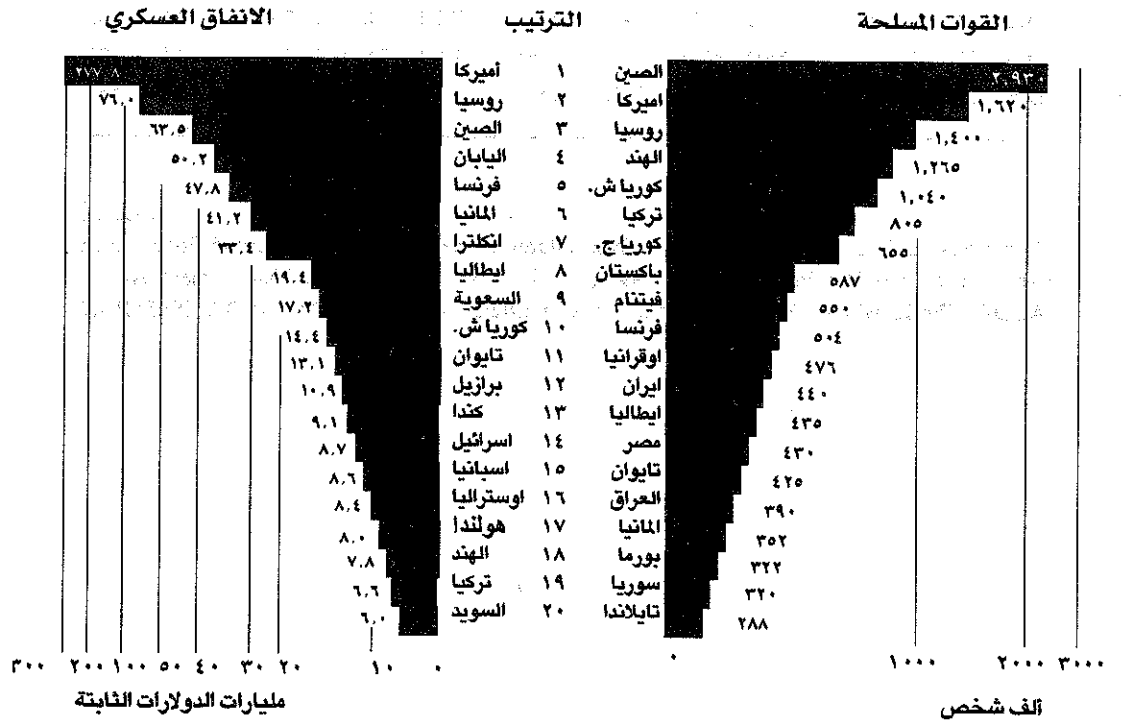

المصدر: المصدر نفسه، ص ٥.

جدول رقم (٢)
أكبر خمسين مستلم للأسلحة التقليدية خلال الفترة ١٩٩٢ـ١٩٩٦ (القيمة بملايين الدولارات)

الترتيب 92-96	91-95	الدولة المستلمة	1992	1993	1994	1995	1996	1992-96
1	1	Saudi Arabia	1105	2889	1577	1401	1611	8583
2	4	Turkey	1590	2171	1591	1015	1066	7433
3	3	Egypt	1255	1339	1773	2150	803	7320
4	11	Taiwan	211	1058	835	1305	3234	6643
5	2	Japan	2016	1992	621	925	679	6233
6	9	China	1172	1277	529	935	1957	5870
7	6	Greece	2467	893	1055	737	274	5426
8	10	Korea, South	387	483	611	1909	1727	5117
9	7	India	1417	604	429	1092	1317	4859
10	5	Germany	1677	1636	797	178	96	4384
11	12	Kuwait	998	657	44	10048	1363	4110
12	8	Israel	1343	613	905	246	48	3155
13	14	Thailand	866	152	807	785	355	2965
14	15	USA	489	626	689	552	130	2486
15	18	Spain	190	602	768	465	458	2483
16	16	Iran	239	1151	327	235	437	2389
17	22	Indonesia	69	367	792	483	537	2248
18	19	Finland	698	785	385	155	192	2215
19	13	Canada	876	350	673	155	137	2191
20	20	UAE	163	618	591	368	271	2011
21	25	Australia	354	487	435	60	554	1890
22	23	Malaysia	36	21	294	1289	143	1783
23	17	UK	1141	45	37	122	230	1575
24	26	Hungary	0	1190	4	67	311	1572
25	27	Chile	260	122	158	540	124	1204
26	26	Brazil	48	55	258	248	490	1099
27	46	Oman	14	60	144	141	478	837
28	35	Italy	67	243	149	210	166	835
29	21	Portugal	3	379	431	17	0	830
30	31	Switzerland	293	81	116	106	219	808

31	33	Myanmar	36	366	0	255	123	780
32	30	Netherlands	173	113	263	68	162	779
33	24	France	385	137	49	82	49	702
34	37	Peru	143	92	160	89	204	688
35	34	Norway	193	150	77	151	106	677
36	32	Singapore	80	106	167	215	104	672
37	29	Syria	342	188	55	43	21	649
38	38	Slovakia	0	211	36	260	71	578
39	28	Algeria	46	28	175	323	0	572
40	62	Qatar	76	16	16	16	393	517
41	40	Sweden	5	36	324	92	59	516
42	42	Morocco	24	118	11	50	109	482
43	43	Philippines	52	96	192	69	31	440
44	52	Kazakhstan	0	0	0	272	138	410
45	54	Viet Nam	0	0	0	265	118	383
46	41	Denmark	53	42	56	164	24	339
47	56	Cyprus	46	0	61	28	195	330
48	47	Mexico	13	124	140	32	18	327
49	50	South Africa	240	0	16	31	39	326
50	53	Argentina	15	3	66	186	45	315
		Others	1474	1672	1961	1559	1571	8237
		Total	**24840**	**26444**	**21820**	**23189**	**22980**	**119273**

المصدر:

Ian Anthony, Dieter D. Wezeman, eds., "The trade in Major conventional Weapons", in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Armaments, Disarmament and International Security: SIPRI Yearbook, 1997 (Oxford: Oxford University Press, 1997), PP. 272 - 273.

٢ ـ الإنفاق العسكري الأميركي

يكشف مسار الإنفاق العسكري الأميركي خلال العقود الثلاثة الماضية عن ارتفاع حاد في هذا الإنفاق إبان حرب فيتنام، بلغ ما نسبته ٤٠٪ بين ١٩٦٥ و١٩٦٨، ثمّ انخفض بعد ذلك إلى نقطة متدنية عام ١٩٧٦، إلا أنّه عاود الصعود منذ العام ١٩٧٨ بنسبة ٢٪ سنوياً. ورفعت الميزانية الدفاعية الأميركية للعام المالي ١٩٨١ الزيادة السنوية في النفقات الدفاعية من ٢٪ إلى ٤٪ وذلك حتى العام المالي ١٩٨٥. وقد عنى ذلك التغير في الإتجاه إنفاقاً إضافياً خلال خمس سنوات يبلغ ٤٥ مليار دولار (بأسعار عام ١٩٨٠). وبلغت الزيادة الإجمالية لفترة الخمس سنوات عن مستوى الإنفاق في العام المالي ١٩٨٠، ٨٠ مليار دولار[١٤].

وقبل الغزو السوفياتي لأفغانستان، كانت هناك مؤشرات تدلّ على عزم الولايات المتحدة زيادة إنفاقها العسكري؛ فقد اقترحت إدارة كارتر زيادة الإنفاق على الأسلحة الستراتيجية من ١٠ مليارات دولار سنوياً إلى ١٢,٥ مليار دولار، وذلك ضمن شروط معاهدة «سالت ـ ٢»، وبدا أنّ الرئيس كارتر قد اتجه للالتزام بالتطوير الكامل لصاروخ «إم. إكس» كي يجعل المعاهدة مقبولة من قبل رؤساء الأركان وبعض الأعضاء البارزين في مجلس الشيوخ. ولم تقتصر الزيادة المقترحة حينها لمجموعة الأسلحة الستراتيجية على الصاروخ هذا، بل كانت هناك مقترحات بتطوير صواريخ من طراز «ترايدنت ـ ١» التي تُطلق من غواصات «ترايدنت»، وما يقارب من ٣ آلاف صاروخ من طراز «كروز» الذي يُطلق من الجو بواسطة قاذفات «بي ـ ٥٢ جي». وأنواع جديدة من حاملات الطائرات[١٥]...

ومثّل عهد الرئيس ريغان الفترة الذهبية للإنفاق العسكري الأميركي، ومثّلت مبادرة الدفاع الستراتيجي (حرب النجوم) الصورة الأكثر إثارة في مشاريع هذا الإنفاق.

وفي أواخر عهده، اقترح الرئيس بوش تقليصاً جوهرياً في القوات المسلّحة الأميركية على مدى خمس سنوات مع تخفيض في الميزانية العسكرية؛ ففي خطابه الرسمي الذي ألقاه في ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٢، دعا بوش إلى سلسلة تخفيضات وعمليات شطب لعدد من برامج الأسلحة النووية بما فيها "MX" ، "SRAM-2"، ميجتمان "Midgetman"، صواريخ كروز المتقدّمة والرؤوس النووية للصواريخ البالستية المنطلقة من قواعد بحرية، إضافة إلى قاذفات B-2[١٦]. كما اقترح تخفيضات أعمق في

مجال التسلّح إذا قام كومنولث الدول المستقلّة بإزالة جميع الصواريخ الباليستية متعددة الرؤوس التي تطلق من الأرض[١٢].

وكان الديمقراطيون قبل خطاب بوش يضغطون في سبيل المزيد من التخفيضات الأكثر مباشرة والأكبر تأثيراً في الميزانية العسكرية والقوات المسلّحة، بما في ذلك تقليص مجموعات الحاملات البحرية، ومعارضة مبادرة الدفاع الستراتيجي.

ويمكن القول إنّ السياسية الأميركية خلال الحرب الباردة كانت مفصّلة حسب اجتهادات الجمهوريين، وكان هؤلاء ميالين إلى معارضة أي اتفاق بارز لتلبية الحاجات الداخلية ومقاومة إصلاحات داخلية معينة، مثل الضمان الصحي الوطني، باعتبارها «ذات نزعة اشتراكية»، إلا أنّهم كانوا في الوقت نفسه أصحاب الدعوة لإقرار نفقات عسكرية هائلة. ورأى بعض الساسة الأميركيين أنّ «المجمع الصناعي العسكري» الذي حذّر منه إيزنهاور في أواخر عهده الرئاسي طالما ظلّ ينعم بـ«اشتراكية» توظيف الأموال العامة في إنتاج الأسلحة[١٧].

ومع وصول كلينتون إلي البيت الأبيض، انتهى ١٢ عاماً من الإدارات الجمهورية المتواصلة، وعلى الرغم من أنّ الديموقراطيين لم يجسدوا على أرض الواقع الكثير من الشعارات التي كانوا ينادون بها، إلا أنّ وتيرة الإنفاق العسكري بدت أقلّ حدّة ممّا كانت عليه.

وقد استمرّت الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث حجم الإنفاق العسكري. وفي العام ١٩٩٨، بلغ إجمالي هذا الإنفاق ٢٦٥,٣ مليار دولار، وهو ما يعادل أكثر من نصف الإنفاق العسكري لدول حلف شمالي الأطلسي «الناتو» خلال العام نفسه ولأربع سنوات متتالية، يسجّل الإنفاق العسكري الأميركي تراجعاً منتظماً إذ بلغت نسبة التراجع في هذا الإنفاق ٣٧٪ خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٧، وهو أعلى إنخفاض يشهده الإنفاق العسكري لأيّ من دول «الناتو» خلال الفترة نفسها. وفي مؤشرات نهاية العام ١٩٩٦، كان تعداد القوات المسلّحة الأميركية ١,٤٦ مليون جندي ومجنّد، من أصل ٢,١٧ مليون فرد في العام ١٩٨٧، كذلك انخفضت حصّة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج القومي الأميركي من ٦,٣٪ عام ١٩٨٧ إلى ٣,٨٪ عام ١٩٩٥.

وعلى مستوى الصادرات العسكرية الأميركية، توضح مؤشرات الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥ أنّ معظم هذه الصادرات قد تركّز في منطقة الشرق الأوسط، وكانت حصّة السعودية خلال الفترة المذكورة ١٠ مليارات دولار، مصر ٤ مليارات دولار، إسرائيل ١,٧ مليار

دولار والكويت ١,٦ مليار دولار. وقد مثلت هذه الصادرات ما يزيد على ٩٥٪ من صادرات الولايات المتحدة للشرق الأوسط، و٤١٪ من إجمالي الصادرات العسكرية الأميركية لدول العالم. أمّا المستوردون الأساسيون للسلاح الأميركي في أوروبا الغربية فهم: اسبانيا(١,٣ مليار دولار)، اليونان (١,٢ مليار دولار)، المانيا (مليار دولار). كما تُصنّف تركيا في دائرة المستوردين الأوروبيين، وقد بلغ إجمالي استيرادها من السلاح الأميركي في الفترة المذكورة ٢,٣ مليار دولار. وقد شكّلت الدول الأربع ما نسبته ٦٥٪ من واردات أوروبا الغربية من السلاح الأميركي، أو ما يعادل ١٤٪ من إجمالي المبيعات العسكرية الأميركية. أمّا الزبائن الأساسيون للسلاح الأميركي في شرق آسيا فهم تايوان (٣,٢ مليار دولار)، اليابان (١,٩ مليار دولار)، كوريا الجنوبية (١,٤ مليار دولار) وتايلند (١,١ مليار دولار). وتشكّل واردات الدول الأربع ما يزيد على ٩٣٪ من واردات المنطقة من السلاح الأميركي أو ما يعادل ١٨٪ من إجمالي الصادرات العسكرية الأميركية، واستوردت منطقة الاوقيانوس ما قيمته ١,١ مليار دولار من العتاد العسكري الأميركي خلال الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥، كان في معظمه من حصّة استراليا. واشترت منطقة أميركا الوسطى ما قيمته ١٨٠ مليون دولار من السلاح الأميركي، ذهب أكثر من نصفه إلى السلفادور. وبالنسبة لواردات بقية المناطق، استوردت أفريقيا ما قيمته ٣٧٠ مليون دولار، أميركا الجنوبية ٣٧٠ مليون دولار، جنوب آسيا ١١٥ مليون دولار وأوروبا الشرقية ٣٠ مليون دولار[١٨] (راجع الجدول رقم ٣)

جدول رقم (٣)
ميزانية الدفاع الوطني الأميركي
١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٢

	موازنات فعلية			موازنات مطلوبة			موازنات مخطط لها			التراجع الحقيقي (٪)	
مليار دولار بالأسعار الثابتة ٩٨	1985	1990	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	1985-97	1985-02
السنة المالية	100.0	100.2	73.7	71.8	69.5	68.1	67.5	67.3	67.1	28	33
مخصصات الأفراد والعسكريين	114.3	109.3	98.8	95.7	93.7	89.9	88.7	88.5	84.9	16	26
العمليات العسكرية والصيانة	136.7	96.7	44.2	45.1	42.6	49.7	54.6	56.9	62.6	67	54
شراء السلاح والمعدات العسكرية	45.0	43.9	36.5	37.4	35.9	34.3	32.0	30.9	31.5	17	30
البحث والتطوير والاختبارات	7.9	6.1	7.2	6.0	4.7	4.2	4.1	3.9	3.1	24	61
السكن العائلي	4.1	3.8	4.4	4.2	3.7	3.8	3.8	3.7	3.6	+3	12
مصاريف أخرى	6.7	-1.0	2.6	-3.7	0.6	0.8	0.6	0.6	0.4	155	94
مجموع التكاليف بقسم الدفاع	414.7	359.0	267.4	256.5	250.7	250.8	251.3	251.8	253.0	38	39
قسم الطاقة المتعلق بالدفاع	10.6	11.9	11.2	11.6	13.6	11.6	10.7	10.1	9.6	+10	9
أمور أخرى متعلقة بالدفاع	0.7	0.8	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	+40	+32
إجمالي الدفاع الوطني	426.0	371.7	279.6	269.1	265.3	263.4	263.0	262.9	263.8	37	38

المصدر: The International Institute For Strategic Studies (IISS), The Military Balance, 1997/1998, (Oxford: Oxford University Press, 1998), P. 14.

رابعاً: الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط

في العام ١٩٩٥، بلغ عدد القوات المسلّحة في الشرق الأوسط ٢,٣١ مليون فرد، يشكّلون ما يزيد قليلاً على العشرة في المائة من الرقم المسجّل عالمياً.

أمّا ترتيب أكبر دول الشرق الأوسط من حيث تعداد القوات المسلّحة فالتالي: إيران (٤٤٠ ألف)، مصر (٤٣٠ ألف)، العراق (٣٩٠ ألف)، سوريا (٣٢٠ ألف). وتأتي إسرائيل في المرتبة الخامسة، حيث يبلغ تعداد قواتها المسلّحة ١٨٥ ألف فرد، بعدها يأتي الأردن حيث حجم قواته ١١٢ ألف. ولم تدخل تركيا ضمن هذا الترتيب؛ إذ لا تضعها الدراسات الستراتيجية الغربية في التصنيف الخاص بالشرق الأوسط، علماً أنها تمتلك قوات مسلّحة يفوق تعدادها الـ٨٠٠ ألف فرد.

وتُعتبر إيران والعراق الدولتين الوحيدتين في الشرق الأوسط على مستوى إحداث تخفيضات أساسية في حجم قواتهما بين عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥، وجاء التخفيض الأهم في إيران، ونسبة التخفيض في العراق نحو نصف مثيلتها في إيران.

وفي المقابل، حدثت زيادات أساسية في حجم القوات في كلّ من السعودية والأردن، خلال الفترة نفسها، وكانت الزيادة في قوات البلدين شبه متساوية. وهناك زيادات أقل حدثت في ثلاث دول عربية هي لبنان والكويت وعُمان.

وفي الترتيب العالمي لتعداد القوات المسلّحة، جاءت إيران في المرتبة ١٢، مصر في المرتبة ١٤، العراق في المرتبة ١٦، سوريا في المرتبة ١٩، إسرائيل في المرتبة ٣٠ والأردن في المرتبة ٤١، وذلك وفق مؤشرات العام ١٩٩٥[١٩].

وعلى مستوى الإنفاق العسكري، بلغ إجمالي الإنفاق العسكري لمنطقة الشرق الأوسط ٤٨,٦ مليار دولار عام ١٩٩٥، من أصل ٨٦٤,٥ مليار دولار هو إجمالي الإنفاق العسكري العالمي في العام نفسه. وكان الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط قد وصل إلى ذروته في العام ١٩٩١، حين بلغ ٨٩,٣ مليار دولار، وذلك على خلفية حرب الخليج.

وفي مؤشرات العام ١٩٩٥، فإنّ نسبة الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط تعادل ٧,٩٪ من مجموع ناتجه القومي الإجمالي، في حين لم يتجاوز المعدّل العالمي لهذه النسبة ٢,٨٪ (راجع الجدول رقم ٤).

جدول رقم (٤)

الإنفاق العسكري والقوات المسلحة في الشرق الأوسط

١٩٨٥ - ١٩٩٥

السنة	الانفاق العسكري	السعر الجاري	السعر الثابت لعام ١٩٩٥	القوات المسلحة	الناتج القومي بمليارات الدولارات	الانفاق الحكومي بمليارات الدولارات	السكان (بالملايين)	نسبة الانفاق للناتج القومي	نسبة الانفاق للانفاق الحكومي	حصة الفرد من الانفاق العسكري	الجنود	حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي
1985	67.9	93.0	2541-	409	561	288	161.0	16.6	32.4	578	15.8	3485
1986	66.4	88.7	2503	381	508	228	166.5	17.4	38.8	533	15.0	3053
1987	62.2	80.6	2699	399	516	193	171.7	15.6	41.8	469	15.7	3007
1988	59.9	74.6	3224	416	520	199	177.2	14.4	37.6	422	18.2	2933
1989	55.8	66.9	3203	451	541	194	182.7	12.4	34.6	366	17.5	2960
1990	79.5	91.4	3405	497	572	191	190.5	16.0	47.8	480	17.9	3002
1991	89.3	98.7	2560	524	579	194	193.6	17.0	51.0	510	13.2	2993
1992	81.2	87.4	2448	572	615	214	199.8	14.2	40.8	437	12.3	3077
1993	52.4	55.0	2448	589	618	216	205.1	8.9	25.4	268	11.9	3012
1994	48.5	49.7	2405	588	602	215	210.5	8.3	23.1	236	11.4	2863
1995	48.6	48.6	2319	616	616	206	216.3	7.9	23.6	225	10.7	2849

المصدر:
U.S. Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), World Military Expenditures and Arms Transfers, p. 52.

وعلى مستوى الواردات العسكرية للشرق الأوسط، بلغ إجمالي هذه الواردات ١٣,٨ مليار دولار عام ١٩٩٥، من أصل ٣١,٩ مليار دولار هي إجمالي الواردات العسكرية على الصعيد العالمي. وبلغت الواردات العسكرية للشرق الأوسط ذروتها عام ١٩٨٧، حين سجّلت رقماً قدره ٢٣,٨ مليار دولار.

وضمن مؤشرات العام ١٩٩٥، فإنّ نسبة الواردات العسكرية لمنطقة الشرق الأوسط قد بلغت ٩,٧٪ من إجمالي وارداتها، في حين كان المعدّل العالمي لهذه النسبة في العام نفسه يُساوي ٧,٠٪، وفي الدول المتقدّمة ٣,٠٪[٢٠].

الهوامش

(١) Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1980 (Taylor and Francis Ltd., London, 1980).

(٢) ـ المصدر نفسه.

(٣) ـ المصدر نفسه.

(٤) ـ المصدر نفسه.

(٥) ـ المصدر نفسه.

(٦) DEGER Saadet: "Investment, Defense and Growth in less Developed Countries, "Discussion paper" no. 105 . (Birkbeck College, 1981).

(٧) SIPRI Yearbook, 1980. ـ

(٨) ـ المصدر نفسه.

(٩) ـ المصدر نفسه.

(١٠) U.S. Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), World Military Expenditures and Arms Transfers, 1996 (Washington, D.C.: ACDA, 1996) P. 49. ـ

(١١) ـ المصدر نفسه، ص ٣.

(١٢) ـ المصدر نفسه، ص ٥.

(١٣) ـ المصدر نفسه.

(١٤) SIPRI Yearbook, 1980. ـ

(١٥) ـ المصدر نفسه.

(١٦) WOFFORD Harris: "The Democratic Challenge", Foreign Policy, n° 86, (Spring 1992), p. 106. ـ

(١٧) ـ المصدر نفسه.

(١٨) Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), World Military Expenditures and Arms Transfers, 1996, PP. 20 - 21. ـ

(١٩) ـ المصدر نفسه، ص ٥.

(٢٠) ـ المصدر نفسه، ص ٥٢.

ندوة وزارة الدفاع المصرية
بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على حرب تشرين

إعداد غسان شديد(*)

في الأسبوع الأوّل من الشهر العاشر للعام ١٩٩٨ ، عُقدت في وزارة الدفاع المصريّة في القاهرة ، ندوة من ثلاثة محاور : محور عسكري ومحور سياسي ومحور اجتماعي ، وذلك بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على حرب تشرين الأوّل ١٩٧٣ .

شارك في الندوة نخبة من رجال الستراتيجيا والسياسة والفكر المصريين ، سعوا للبحث ، كلٌّ في مجال اختصاصه ، في الحرب المجيدة التي شهدت إنتصاراً عربياً على إسرائيل وتحطّم الأسطورة القائلة بالتفوّق العبري في ساحات القتال ، وذلك من خلال تسليط الأضواء على البيئة الدوليّة التي سبقت اندلاع الحرب ، والتحرّك السياسي للإعداد لها ، والتخطيط العسكري والسياسي والاجتماعي ، وصولاً إلى الآثار التي ترتبت على الانتصار العربي وانعكاساتها على المسارات العربيّة كلّها وبالتالي على عملية السلام .

رئيس تحرير «الدفاع الوطني» ، الأستاذ غسان شديد ، حضر الندوة وخرج بهذه الصفحات التي لا توجز الكلمات كلها التي أُلقيت بقدر ما تحاول اختصار الجوّ العام الذي ساد الندوة .

(*) رئيس تحرير مجلة «الدفاع الوطني».

الدفاع الوطني

بقلم السفير
د. أمين شلبي

البيئة الدولية التي سبقت حرب تشرين

مع بداية السبعينات، جاءت إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكيّة إدارة جمهورية يرأسها «**ريتشارد نيكسون**»، ومعه من سيظل شريكه في صياغة السياسة الخارجية الأميركية وإدارتها، الخبير الستراتيجي ثمّ مستشاره للأمن القومي ووزير خارجيته «**هنري كيسنجر**»، جاءت هذه الإدارة تحمل تقييماً جديداً للوضع الأوّلي وللتحوّلات التي تحدث في القوّة الرئيسيّة، وهو التحوّل الذي لم يقتصر فحسب على القوّة الرئيسيّة للخصم، وهو الإتحاد السوفياتي، بوصولها إلى حالة التعادل في القوى النووية والستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية؛ بل شمل كذلك حلفاء الولايات المتحدة وقوتهم ورايتهم المتصاعدة، والتحوّل النهائي للصين الشعبية من الصداقة والتحالف مع الإتحاد السوفياتي، إلى العداء والخصومة بل وإلى الصدام المسلّح على الحدود، كذلك رصد التقييم الجديد للعالم النامي وإدارته السياسية والتي ربّما تجاوزت قدراته المادية. في ضوء هذه التحولات، إستخلص **نيكسون وكيسنجر** أنّ «**كل إطار السياسة الدولية يتغير**» الأمر الذي يفرض تحدّياً على الولايات المتحدة الأميركية لكي تصوغ من السياسات والعلاقات الجديدة ما يتفق معه بناء «إطار جديد للسلام»، عناصره المشاركة «PARTNERSHIP» والقوة، والإستعداد للتفاوض. غير أنّ أهم عناصر هذا الإطار الجديد أنّ المنازعات الدولية يجب أن تُسوَّى، وأن تُحتوى الصراعات، وتُقوّى عادات الإعتدال وحلول الوسط. باختصار، رأى **نيكسون وكيسنجر** أنّ العصر الجديد يجب أن يكون «عصر التفاوض»، وأنّ الأوضاع التي خلقها العالم المتغيّر إنّما تفرض أسلوباً للإتصال الدائم والحوار حول المسائل والقضايا التي تثير الإنقسام. ويؤكّد الحاجة إلى مثل هذا الأسلوب أنّ القوتين العظميين، بوجه خاص، قد

تجدا نفسيهما منغمستين بعمق في صراع محلّي لا تملكان معه نفوذاً على الإتجاه الذي تأخذه القوى المحلية، فضلاً عن أخطار الحوادث والحسابات الخاطئة.

ورغم أنّ تفكير أميركا في ما تعتزم بناءه من علاقة جديدة مع الإتحاد السوفياتي كان يشمل نطاقاً عريضاً من القضايا والأوضاع في جوهرها الحد من الأسلحة الستراتيجية التي تُمثّل جوهر وضع القوتين كقوى عظمى، إلا أنّه كان يشمل أساساً سلوك القوتين في قضيّتين إقليميتين هما من المصادر الرئيسية للتوتّر والإنقسام في العلاقات الأميركية ـ السوفياتية: الشرق الأوسط، وفيتنام.

في هذا الإطار، كان من أهداف السياسة الأميركية الجديدة أن يغير الإتحاد السوفياتي، في إطار العلاقة الجديدة، من نمط سياساته في المنطقتين، وهو ما عبّر عنه نيكسون بقوله: «لم نر من الإتحاد السوفياتي المرونة العملية والإرادة اللازمة التي بدونها لا تتحقق مسؤولية القوى العظمى في السعي لتسوية النزاع، بل إننا نرى أنّ الإتحاد السوفياتي يسعى إلى تحقيق موقع له في المنطقة ككل، الأمر الذي يجعل التنافس بين القوى الكبرى أكثر احتمالاً».

إنطلاقاً من هذا التقييم، كان من الأهداف الرئيسية لسياسة الوفاق، من المنظور الأميركي، دفع الإتحاد السوفياتي إلى المرونة والتعاون في هاتين المنطقتين، بل أنّ هنري كيسنجر نظر إلى هذا الهدف وصاغ مفهوم «علاقة الإرتباط» الذي ربط فيه بين التقدّم على جبهات مثل الشرق الأوسط وفيتنام وبين التقدّم على جبهات أخرى، وخاصة تلك التي تهمّ الإتحاد السوفياتي، مثل التعاون في مجالات الإقتصاد والتجارة والإستثمار والتعاون العلمي والفني، لذلك نراه يقول إنّه وفقاً لمفهوم الإرتباط، سيكون الحكم على الأهداف السوفياتية بمدى استعدادها للتحرّك على جبهة عريضة، وبشكل خاص في اتجاهها نحو الشرق الأوسط وفيتنام.

ومثلما كان للولايات المتحدة وإدارتها الجديدة في أوائل السبعينات دوافعهما لإعادة ترتيب العلاقة مع الإتحاد السوفياتي، كذلك كان الأمر مع القادة السوفيات الذين شجعهم تحقيقهم في نهاية الستينات لهدفهم الستراتيجي في الوصول إلى حالة التعادل مع الولايات المتحدة في القوى الستراتيجية وسد الثغرة التي بدت بوضوح خلال أزمة الصواريخ الكوبية، والحاجة إلى موازنة التقارب الذي بدأه نيكسون مع بكين، هذا فضلاً عن إدراك المزايا الإقتصادية والتجارية والتكنولوجية لعلاقة مستقرّة مع واشنطن تلبية لاحتياجات داخلية بدأت تبدو ملحّة.

هذه الدوافع المشتركة لدى القيادتين الأميركية والسوفياتية هي التي مهدت الإنتقال العملي لما أسماه نيكسون في البداية «عصر التفاوض» وبداية سلسلة من اجتماعات القمّة السوفياتية - الأميركية. ويعنينا في نطاق دراستنا بوجه خاص قمّة موسكو في شهر أيّار ١٩٧٢، وقمّة واشنطن في حزيران ١٩٧٣ ونتائجهما. وظهرت معاني عملية التقارب الأميركي - السوفياتي في الرؤية الثنائية للوضع في الشرق الأوسط، وهو ما عكسته وثائق وبيانات القمّتين، ولا بدّ أن نعود إلى ما سبق وأوضحناه عن الأهداف الأميركية لمجمل عملية الوفاق والتي كان في جوهرها دفع الإتحاد السوفياتي إلى المرونة والإعتدال في التعامل مع مناطق التوتر الإقليمي، وفي مقدّمتها الشرق الأوسط وفيتنام. وقد أوضح كيسنجر بعد ذلك هدفه الستراتيجي من ذلك بقوله: «إنّ من شأن الإعتدال في الموقف السوفياتي أن نقنع القادة العرب، المعتدلين منهم على الأقل، بأنّ السوفيات غير قادرين على تحقيق تسوية، وأنّ خلق هذا الموقف هو ما كانت تعمل من أجله الولايات المتحدة الأميركية منذ ثلاث سنوات. في هذا الإتجاه، إكتفى بيان القمّة الأولى «بإعادة تأكيد تأييد الطرفين لتسوية سلمية في الشرق الأوسط وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢»، والتعبير عن تأييدهما لجهود ممثّل الأمم المتحدة جونارينج، واستعدادهما للقيام بدور هام في تحقيق هذه التسوية، التي سوف يفتح تحقيقها إمكانات تطبيع الموقف في الشرق الأوسط، وسوف يتيح، بوجه خاص، النظر في خطوات أكثر لإجراء استرخاء عسكري Military Relaxation في الشرق الأوسط. وقد جاءت هذه المعالجة من جانب القوتين للوضع في الشرق الأوسط لكي تُقنع القيادة المصرية، ليس فقط بعدم قدرة القوتين العظميين على تحقيق تسوية سلمية، بل بأنّ علاقاتهما الجديدة يُمكن أن تُمثّل قيوداً على الإدارة المصرية لتحرير أراضيها وعلى امتلاكها الإمكانات العسكرية لذلك.

كيف تعاملت مصر مع هذا الوضع؟

إزاء هذا الوضع الدولي ومتغيّراته وما كان يتضمّنه من قيود على الإرادة والحركة المصرية، بادرت السياسة والدبلوماسية المصرية إلى تحرّك مضادّ يستهدف تجاوز التأثيرات السلبية لعلاقات الوفاق الجديدة، وتوفير أفضل الظروف والإمكانات والعلاقات الدولية لهدف تحرير الأرض. فأميركياً، وعلى الرغم من القيود التي كانت تحيط بالعلاقات المصرية الأميركية، عملت مصر على فتح جسور للتلاقي والحوار مع

السياسة الأميركية والتي تبلورت في لقاءات مستشار الأمن القومي المصري **حافظ اسماعيل** مع **هنري كيسنجر** في لقاءين حاسمين في واشنطن، شباط ١٩٧٣، وباريس، أيّار ١٩٧٣. أمّا الإتحاد السوفياتي، الذي كان من المفترض أن يكون المصدر الرئيسي للدعم العسكري، فقد عملت الدبلوماسية المصرية على تجاوز حالة الغيوم والشكوك المتبادلة التي تطوّرت منذ رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وزادت كثافة بقرار مصر الإستغناء عن الخبراء السوفيات في حزيران ١٩٧٢، وبادرت إلى سلسلة من زيارات كبار المسؤولين المصريين تمثّلت أساساً في زيارة رئيس الوزراء **عزيز صدقي** لموسكو في آذار ١٩٧٣ وما نجم عنها من اتفاقيات عسكرية، وزيارات مستشار الأمن القومي المصري **حافظ إسماعيل** لموسكو في شباط وحزيران ١٩٧٣ وهي الزيارة التي صدر عنها أوّل اعتراف سوفياتي صريح «بحق مصر في تحرير أراضيها بكلّ الوسائل»، ثمّ زيارة وزير الخارجية المصري محمّد حسن الزيات في أيّار ١٩٧٣، وهي الزيارة التي أعادت وضع العلاقة المصرية ـ السوفياتية إلى إطارها الصحيح، وضمنت استمرار الدعم العسكري والسياسي السوفياتي لمصر. وقد انعكس هذا التأييد بوضوح في عدد من البيانات السوفياتية في الشهور الأولى من عام ١٩٧٣. ففي نيسان ١٩٧٣، أجاب رئيس الوزراء السوفياتي **كوسيجين** عمّا إذا كان الإتحاد السوفياتي قد استأنف تزويد مصر بالأسلحة بقوله «إننا نعتقد أنّ لمصر الحق في امتلاك جيش قوي من أجل الدفاع عن نفسها ضدّ العدوان وتحرير أراضيها».

وفي الأيام الأولى للحرب، عبّرت القيادات السوفياتية عن التعاطف والتأييد للجانب العربي. ففي خطاب **لبريجنيف** يوم ٨ تشرين الأوّل أمام رئيس الوزراء الياباني الزائر، قال «إنّ ما يجري الآن في الشرق الأوسط هو معركة بين إسرائيل المعتدية ومصر وسوريا ضحيتي العدوان اللتين تُجاهدان لتحرير أراضيهما، ومن الطبيعي أن يكون تعاطفنا إلى جانب ضحايا العدوان». وعلى المستوى العسكري، بدأ الإتحاد السوفياتي يوم ٩ تشرين الأوّل بإقامة جسر جوي وبحري لتزويد مصر وسوريا بالسلاح، كما أخذت نظم الأسلحة مستوى أكثر تقدّماً بتقديم عدد لم يُحدَّد من صواريخ سكود التي كان نطاقها يسمح بضرب تل أبيب من الأراضي المصرية. وقد اعتبر بعض المحللين أنّ هذا يُفسِّر تهديد الرئيس السادات في ١٦ تشرين الأوّل بأنّ مصر تملك صواريخ قادرة على الضرب في عمق إسرائيل. غير أنّه على الرغم من هذا التأييد السياسي والعسكري السوفياتي للجانب العربي مع الأيام الأولى للحرب، إلا أننا لا نستطيع أن نستبعد أنّ

القادة السوفيات كانوا يدركون أهميّة التشاور والعمل المنسّق بين القوتين العظميين، إلا أنّه يبدو أنّهم فضّلوا الإنتظار حتى يتضح الموقف بشكل أكثر، الأمر الذي بدأ يتبلور مع منتصف تشرين الأوّل تاريخ بدء الولايات المتحدة بإلقاء ثقلها العسكري بإقامة جسرها الجوي لإمداد إسرائيل بالسلاح. وفي ١٩ تشرين الأوّل قدّم **نيكسون** مشروع قانون إلى الكونجرس يطلب اعتماد ٢,٢ بليون دولار لإسرائيل. عند هذا المفترق، وضح للقادة السوفيات أنّ وقت التحرّك دبلوماسياً والتشاور مع الولايات المتحدة قد حلّ، فوصل رئيس الوزراء «**كوسيجين**» إلى القاهرة يوم ١٦ تشرين الأوّل ودعا «**بريجنيف**» «**هنري كيسنجر**» لزيارة موسكو يوم ٢٠ تشرين الأوّل حيث توصّل الجانبان إلى مشروع قرار قُدِّم إلى مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأوّل يدعو إلى الوقف العاجل لإطلاق النار وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢. ورغم قبول طرفي النزاع بالقرار، إلا أنّ إسرائيل ما لبثت أن خرقت وقف إطلاق النار، الأمر الذي أدّى إلى أن تتقدّم القوتان العظميان بمشروع قرار مشترك آخر يدعو إلى الإنسحاب إلى مواقع ٢٢ تشرين الأوّل، وهو القرار الذي رفضت إسرائيل أيضاً أن تستجيب له ممّا دفع بالرئيس السادات إلى توجيه نداء إلى الحكومتين الأميركية والسوفياتية لإرسال قوّة مشتركة إلى الشرق الأوسط للإشراف على تنفيذ قرار مجلس الأمن لتحقيق الإنسحاب إلى خطوط ٢٢ تشرين الأوّل، ودعا **نيكسون** إلى قبوله بعد أن وافق عليه **بريجنيف** وإلا فسوف يتصرّف الإتحاد السوفياتي بمفرده بإرساله قواته إلى الشرق الأوسط، وهو أمر رفضته الولايات المتحدة.

وبالرغم من الرفض الأميركي إلا أنّ تحرّكات عسكرية سوفياتية واضحة تركت إنطباعاً لدى الأميركيين باحتمال قيام السوفيات بإرسال قوات إلى الشرق الأوسط، وأدى هذا الإنطباع إلى أن يُعلن وزير الدفاع الأميركي **شلزنجر** في ٢٥ تشرين الأوّل حالة التأهّب العالمي من الدرجة الثالثة للقوات الجوية العسكرية الأميركية. وجاء ردّ الفعل السوفياتي على ذلك في بيان أذاعته وكالة تاس السوفياتية جاء فيه أنّ أفعال الإتحاد السوفياتي تهدف فقط إلى تطبيق قرار مجلس الأمن حول وقف إطلاق النار وإعادة السلام في الشرق الأوسط. وهكذا نشأت «أصعب أزمة منذ أزمة الصواريخ الكوبية» بين القوتين العظميين اللتين تصرفتا خلال الحرب على مستويين: **المستوى الأوّل** هو مستوى الخصومة والمنافسة الذي أملته علاقاتهما التقليدية القائمة على المنافسة والمصالح المتضاربة، وعلى حرصهما على الإحتفاظ بأرصدتهما في المنطقة،

وارتباطاتهما بأطراف النزاع، أما المستوى الثاني فمستوى الشركاء الذي أملته علاقات الوفاق الجديدة ومبادئها وما ارتبط به البلدان من اتفاقيات ومبادىء وقواعد للسلوك وبذل طاقتهما حتى لا تثور صراعات ومواقف قد تزيد من التوتر الدولي (كما نصّت المادة ٣ من مبادىء العلاقات)».

لكنّ كلّ ذلك لم يمنع من اندلاع الحرب، التي كانت مصر تستعدّ لها استعدادها للسلام، مع شريكين أساسيّين هما سورية والمملكة العربية السعودية.

الدفاع الوطني

بقلم د.
وحيد عبد المجيد

التنسيق المصري ـ السوري ـ السعودي

أتاح التغيير الذي حدث في سورية إمكانات أفضل للتحرّك العربي في الدائرة العربية، باعتبارها الشريك الأساسي في الحرب التي تستهدف إزالة آثار عدوان ١٩٦٧.

فقد كان استعداد مصر لهذه الحرب يجري بالتوازي مع جهود التسوية السلمية التي أثارت خلافات عربية جديدة، بدءاً من الخلاف على القرار ٢٤٢. فعلى سبيل المثال، لم تكن موافقة مصر على مبادرة روجرز في حزيران ١٩٧٠ مدفوعة فقط بإعطاء فرصة للحل السلمي، واستنفاذ التحرّك الدبلوماسي، وإظهار حسن النية أمام الرأي العام العالمي. فقد كان قبولها يستهدف أيضاً إتاحة الفرصة لإكمال شبكة الدفاع الجوي المصرية واستقبال أسلحة من الإتحاد السوفياتي بالإستفادة من الشهور الثلاثة التي حدّدتها المبادرة فترة لوقف إطلاق النار.

وإذا كانت لسورية أهميّة خاصة في الإستعداد المصري للحرب، باعتبارها شريكاً عسكرياً وسياسياً بطبيعة الحال، فلم تكن المملكة السعودية أقل أهميّة من منظور إعادة بناء العلاقات العربية ـ العربية. فقد كان الصراع الذي حدث بين القاهرة والرياض في الستينات أحد العوامل التي أضعفت الموقف العربي في حرب ١٩٦٧. ومن هنا كان رأب هذا الصدع ضرورياً: أوّلاً من الناحية الرمزية كدلالة على عصر جديد على الصعيد العربي، وثانياً من الناحية السياسية لتأكيد أنّ مرحلة الإنقسام على أساس نوع نظم الحكم قد ولّت، وثالثاً للدور المحوري الذي يُمكن أن تقوم به السعودية في مساندة المجهود الحربي لمصر وسورية وقيادة معركة البترول.

وإذا كان التغيير الذي شهدته سورية في تشرين الثاني ١٩٧٠ وترتب عليه إقصاء نخبة شديدة الراديكالية إلى حد التهوّر، ساهم في تقريب الجسور بين القاهرة ودمشق،

فقد ساعد تولّي الرئيس الراحل أنور السادات السلطة في مصر، في الوقت نفسه تقريباً، على تجسيد الفجوة التي ما برحت قائمة رغم تضييقها بين مصر والسعودية. كانت مياه كثيرة رائقة تحرّكت في نهر العلاقات بين القاهرة والرياض عقب انتهاء حرب ١٩٦٧، ولكن بقي قدر من الجفاء كان صعباً تخطّيه تماماً على المستوى القيادي بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل. ولم يكن الرئيس السادات، قبل تولّيه الحكم، طرفاً في الصراع بين البلدين، ولذلك كان سهلاً عليه أن يُقيم علاقة طيّبة مع العاهل السعودي. وكانت زيارة الملك فيصل إلى مصر في حزيران ١٩٧١ تدشيناً لتلك العلاقة التي بالغ البعض في تقدير تأثيرها إلى حد اعتبارها العامل الأساسي وراء التغيرات التي حدثت في مصر خلال عقد السبعينات.

ولقد أثّرت العلاقة التي ربطت بين الدولتين المصرية والسعودية تأثيراً كبيراً على العلاقات العربية ـ العربية خلال النصف الأوّل من عقد السبعينات.

واقترن ذلك بتنامي النفوذ السعودي على الصعيد العربي، وهو نفوذ استند على قوّة مالية ضخمة توافرت للسعودية، خصوصاً مع ارتفاع أسعار البترول، وعلى حسن إدارة الملك فيصل تحديداً للسياسة الخارجية.

كما أتاح هذا النفوذ دوراً متمدداً للسعودية على الصعيدين العربي والإسلامي، ولكن ليس إلى الحد الذي يجيز اعتبار تلك الفترة «الحقبة السعودية»، وهو تعبير استخدمه الأستاذ محمّد حسنين هيكل في مقالات نشرها في مطلع العام ١٩٧٧، وشاع بعد ذلك على نطاق واسع رغم أنّه انطوى على قدر من المبالغة. فقد كان دور السعودية متمدّداً كما قلنا، ولكنّه لم يُلغ دور مصر رغم ما تعرّض له اعتباراً من اتفاق كامب ديفيد، ولا دور سورية الذي ظلّ قادراً على الإمساك بدفّة التوازنات العربية.

وعموماً، حين تنامت العلاقات المصرية ـ السعودية، على خلفية التقارب بين السادات وفيصل، لم يكن دور الرياض صعد بقوّة بعد، بل ارتبط صعوده هذا بنجاح التحرّك المصري في بناء تضامن عربي فعّال في حرب تشرين الأوّل. وكانت إحدى ثمرات هذا التضامن معركة البترول الناجحة التي أسفرت عن تراكم أرصدة مالية لدى السعودية وغيرها من دول النفط.

وهكذا توافرت ظروف تتيح بناء قلب نابض لتضامن عربي قوي في مطلع السبعينات: قلب ثلاثي، قاعدته في القاهرة ويمتد شمالاً بشرق إلى دمشق وشرقاً

بجنوب إلى الرياض، قلب قوي متدفّق وقادر على أن يضخ الدم في باقي أنحاء العالم العربي. ومع ذلك، ما كان لهذه الظروف أن تُنتج تلك الثمرة بدون رؤية مصرية لمقتضيات إزالة عدوان ١٩٦٧: رؤية بدأت برسالة عبد الناصر إلى القادة العرب في اليوم الثاني للعدوان، وتواصلت على مدى سنوات ست تالية شهد نصفها الأوّل محاولات منظّمة لرأب الصدوع التي تشق الجسد العربي ما وسعها الجهد وأسعفتها الحيل. ومع مطلع السبعينات، كانت تلك الرؤية قد اقتربت من التبلور والإستقرار على بناء النواة الصلبة الثلاثية للتضامن العربي.

ولجأت القيادة المصرية في تحرّكها إلى الإتصالات واللقاءات الثنائية، وليس إلى مؤتمرات القمّة والإجتماعات الموسّعة. ولكنّها كانت تعقد لقاءات أكثر من ثنائية عند الضرورة، كما حدث حين التقى الرؤساء السادات والأسد والملك حسين في ١٠ أيلول ١٩٧٣. فرغم حدّة الخلافات مع الأردن في ذلك الوقت، والتي تصاعدت بسبب مشروع الملك حسين بخصوص «المملكة العربية المتحدة» في ١٩٧٢، فقد حرصت مصر على رأب هذا الصدع قبل أيام على بدء الحرب. فكان الإجتماع الثلاثي الذي أسفر عن إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين القاهرة وعمان.

وهكذا تمكن التحرّك المصري من تهيئة تضامن عربي فعّال ساهم في خوض أوّل حرب ناجحة في سلسلة الجولات العربية - الإسرائيلية منذ ١٩٤٨. واعتمد هذا التضامن، كما أوضحنا، على قلب نابض يشمل مصر وسورية والسعودية. وقد أطلق كتاب ومراقبون غربيون عليه وقتها إسم «حلف أكتوبر العربي». وتحدّث عنه الرئيس الراحل أنور السادات في خطاب ألقاه بعد ستة شهور على الحرب، في ١٤ آذار ١٩٧٤، بقوله: «إنّنا جميعاً نخوض معركة مصير عربي واحد. وقد فرضت ظروف هذه المعركة أن تكون مصر القاعدة الأساسية، وأن تكون السعودية مالكة ستين في المائة من احتياطي البترول العربي. فإذا تساندت قوّة مصر وسورية العسكرية مع دعم السعودية لهما، ظهر العرب أكثر فاعلية».

وربّما هذا يفسّر التفاؤل الذي ما زال يعمّ الأمّة العربية كلّما ازداد التنسيق بين هذه الدول الثلاث، أو حتى توافرت أنباء عن تطوّرات في هذا الإتجاه. وليس أدل على ذلك من ردود الفعل العربية على قمّة الإسكندرية الثلاثية الأخيرة بين قادة الدول الثلاث.

فما زالت خبرة التحرّك المصري الذي أثمر أوسع تضامن عربي في العصر الحديث، ممّا ساعد على تحقيق النصر العسكري، ماثلة في الأذهان.

وما برح الأداء العربي في تلك الأيام التي نستعيدها الآن، بعد ربع قرن، مثيراً للفخر والإعتزاز. كان جيشا مصر وسورية العظيمان يُعيدان للعرب كرامتهم في الميدان. وكان دعم الدول العربية لهما مؤثّراً على الصعيد المعنوي قبل كلّ شيء، ومشاركاً بدرجة ما عبر عون عسكري من الجزائر والمغرب والعراق والسودان، ودعم ستراتيجي أكثر أهمية تمثل في معركة البترول، فضلاً عن إغلاق باب المندب في وجه إسرائيل بمساعدة اليمن.

ولكن ما كانت عليه معالم الموقفين الأميركي والسوفياتي من حرب تشرين، وكيف تحرّكت ديبلوماسيّة هذين البلدين في ذلك الوقت؟

الدفاع الوطني

بقلم د.
علي الدين هلال

الموقف الأميركي والروسي من حرب تشرين ١٩٧٣

بالنسبة إلى الطرف الأميركي، ونتيجة للوضع السياسي المتردّي للرئيس ريتشارد نيكسون، فإنّ كيسنجر قام بالدور الأساسي في تحديد معالم الموقف الأميركي. فخلال تلك الأيام، كان الرئيس الأميركي يواجه أزمة داخلية حادة بسبب تداعيات فضيحة ووترغيت، واستقالة نائبه سبيرو أجنيو في أعقاب فضيحة مالية. وللدلالة على هذا الدور، نذكر أنّ كيسنجر رأس كلّ اجتماعات مجموعة العمل التي أدارت الأزمة، كما أنّه رأس اجتماع مجلس الأمن القومي الذي اتخذ قرار إعلان حالة الطوارىء للقوات الأميركية على مستوى العالم ليلة ٢٤ ـ ٢٥/١٠ والذي لم يحضره الرئيس الأميركي أو نائبه، وأنّ الرئيس نيكسون صدّق على القرار بعد صدوره بثلاث ساعات. وهكذاليس من قبيل المبالغة القول إنّ الموقف الأميركي تجاه حرب تشرين الأوّل حمل الكثير من بصمات كيسنجر وتفكيره ووجهة نظره.

عندما نشبت الحرب لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين واشنطن وكل من القاهرة ودمشق حيث أنّ العلاقات كانت قد قطعت في أعقاب حرب ١٩٦٧. ومع ذلك، فقد كانت هناك اتصالات ومشاورات مصرية ـ أميركية بشأن تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وكان آخر تلك الإتصالات الهامة زيارة حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي إلى واشنطن في ٢٣ شباط ١٩٧٣. وكانت محصلة هذه الإتصالات الوصول إلى نتيجة جوهرها انحياز الولايات المتحدةالكامل إلى الموقف الإسرائيلي.

أمّا بالنسبة إلى العلاقة مع الإتحاد السوفياتي، فقد كان هو السند السياسي والعسكري الرئيسي لكلّ من مصر وسورية، وإن كانت العلاقة مع مصر قد أصابها قدر من الفتور والتوتّر بسبب قرار الرئيس السادات إخراج المستشارين السوفيات في عام ١٩٧٢، واستمرار الشكوك المتبادلة بين الطرفين. ولنستعرض الآن موقف الدولتين.

أوّلاً: الموقف الأميركي

إنطلق كيسنجر من الإعتقاد بأنّ الحرب، إذا ما أديرت تطوراتها ونتائجها بالشكل الذي يريده. تُقدِّم فرصة سانحة لدور أميركي مهيمن على عملية التسوية، ولعودة العلاقات الأميركية مع سائر الدول العربية وتنشيطها بالشكل الذي يؤدّي إلى تقليص النفوذ السوفياتي في المنطقة. وكان عليه لتحقيق ذلك أن يتبع مجموعة من السياسات: منها دعم إسرائيل وتعويضها عسكرياً عن خسائرها، وتمكينها من القيام بهجوم عسكري مضاد لإضعاف حجم الإنتصارات المصرية والسورية التي تحققت في الأيام الأولى للقتال، ومنها تعطيل اتخاذ قرار في مجلس الأمن، واللجوء إلى أساليب التسويف والمماطلة لإعطاء إسرائيل وقتاً كافياً لهجومها المضاد، ومنها إقناع مصر بعدم جدوى الحرب كأسلوب لحلّ القضية وذلك من خلال مجموعة من الرسائل المتبادلة التي تمّت خلال القتال، وأخيراً، ردع الإتحاد السوفياتي حتى لا يُقدم على اتخاذ إجراءات منفردة. وكان مستعداً للوصول إلى «حافة الهاوية» لتحقيق تلك الأهداف، فلم يكن مقبولاً بالنسبة إليه أن تسفر الحرب عن انتصار للسلاح السوفياتي على السلاح الأميركي.

لقد أدار كيسنجر موقف أميركا تجاه الحرب بما يضع أساساً لتسوية الصراع في المنطقة وفق ما أسماه «الإنتفاع من حالة الحرب». فرغم تأييده الواضح لإسرائيل وحرصه على نجاح هجومها المضاد، فقد ماطل كيسنجر في فتح خزائن السلاح الأميركي المقدَّم إليها حتى يوم ١٠/١٣، بحيث تعيش إسرائيل حالة الهزيمة لعدّة أيام، وبحيث يستطيع كل من الطرفين الزهو بتحقيق «نصر»، وبما يحقق التكافؤ النفسي اللازم للبدء بعملية المفاوضات. ويعبر عدد من الكتابات الإسرائيلية عن شكوك الحكومة الإسرائيلية وقتذاك تجاه موقف الولايات المتحدة وأسباب التأخّر في إرسال الطلبات العسكرية الإسرائيلية. وفي رأي بعض المحلّلين أن تلك المماطلة الأميركية، دفعت بإسرائيل في يوم ١٠/٨ إلى إعلان حالة التأهّب النووي، وذلك بهدف الضغط على الإدارة الأميركية ودفعها إلى الإستجابة لمطالبها.

ومع أنّ أميركا استجابت لتلك الطلبات وتمّت إقامة جسر عسكري جوّي غير مسبوق، فقد أدرك كيسنجر أنّ إسرائيل قد منيت بهزيمة ستراتيجية بصرف النظر عمّا يمكن أن يحدث بعد ذلك.

أهم عناصر الموقف الأميركي في حرب تشرين

١ . **دعم إسرائيل عسكرياً والتنسيق معها سياسياً**: إعتقد كيسنجر اعتقاداً جازماً أنّ النتائج العسكرية التي أسفرت عنها الأيام الأولى للقتال هي مسألة طارئة ومؤقّتة، وأنّ الهجوم الإسرائيلي المضاد سوف يُحوِّل الإنتصار المصري إلى هزيمة ساحقة، وأنّ هذا الهجوم، كما وصفه في مذكّراته، سوف «يقلب كلّ الموازين» ويقود العرب إلى «حافة الكارثة».

ولضمان نجاح هذا الهجوم، فقد أيّد كيسنجر الطلب الإسرائيلي في ١٠/٧ بالتعويض عن خسائر الجيش الإسرائيلي وخصوصاً في مجال الطائرات. ورغم اعتراض وزير الدفاع ومساعده ونائب وزير الخارجية على الطلبات الإسرائيلية باعتبار أنّ إسرائيل لديها ما يكفي من السلاح، وأنّه من الأفضل أن لا تظهر واشنطن بمظهر المنحاز لأحد طرفي القتال، فقد أيّد كيسنجر ضرورة الإستجابة لتلك الطلبات بدعوى أنّ الإنتصار العربي سوف يؤدي إلى ارتفاع مكانة موسكو في المنطقة، كما أنّه سوف يؤدّي إلى تشدّد عربي أكبر ويؤدّي إلى عدم نجاح أيّة مفاوضات مقبلة، وأنّه من الضروري تعويض خسائر إسرائيل حتى تستطيع تعديل الموقف العسكري خلال يومين أو ثلاثة على الأكثر؛ وقد دعم الرئيس نيكسون توصية وزير خارجيته وتمّ إبلاغ وزارة الدفاع لكي تقوم بالتنفيذ.

وعندما شعر كيسنجر بأنّ وزارة الدفاع تتلكأ في تنفيذ ما طلب منها، قام بالإتصال بنيكسون ناقلاً له معلومات غير دقيقة عن مقابلة للرئيس السادات مع سفير دولة غربية مؤداها أنّ مصر سوف تواصل القتال حتى تحرير سيناء كلّها، كما قام بإبلاغه بعدم تنفيذ وزارة الدفاع لتوجيهاته بشأن تعويض الخسائر العسكرية لإسرائيل، وأنّه لا ينبغي أن يكون لوزارة الدفاع «سياسة خاصة بها»، ثمّ قام بإبلاغ وزير الدفاع بأمر الرئيس بضرورة الإسراع في شحن الطلبات الإسرائيلية. ولم يكتف بذلك بل طلب من إسرائيل ترتيب وصول عدد من الطائرات الإسرائيلية لنقل المعدات حتى لا تتحجج وزارة الدفاع بعدم وجود إمكانات سريعة للنقل.

ولم تتضح صورة الكارثة التي أصابت الجيش الإسرائيلي وحجم الهزيمة التي مُني بها كيسنجر إلا فجر ١٠/٩ عندما أخبره السفير الإسرائيلي بأنّ إسرائيل قد فقدت في الأربعة أيام الأولى خُمس سلاحها الجوي وربع دباباتها، وأنها في موقف حرج للغاية وتطلب المساعدة فوراً، كما تطلب مساعدة أجهزة المخابرات الأميركية بشأن أي معلومات عن أوضاع الجبهة. وفي هذا الصدد، وبعد الحصول على موافقة نيكسون،

نقل كيسنجر إلى وزير الدفاع قرار الرئيس بالإستجابة لطلبات إسرائيل. وبالفعل، قامت طائرة استطلاع أميركية يوم ١٠/١٣ بعملية مسح واسعة أعقبتها طائرة استطلاع أخرى يوم ١٠/١٥.

وتحرّك كيسنجر على محاور أخرى لدعم إسرائيل، ففي يوم ١٠/٩ وجّه رسالة إلى الملك حسين يطلب منه عدم التدخّل في المعركة، ورسالة إلى موسكو يطلب منها التوقّف عن تحريض الرئيس بومدين على التدخّل، محذّراً بأنّ ذلك يمكن أن يؤدّي إلى أزمة مع واشنطن، كما طلب من السفير الإسرائيلي أن تركز جماعات الضغط الإسرائيلية على الكونجرس حتى يقوم بدوره في مساندة إسرائيل. كما أخبره بموافقة الرئيس الأميركي على كلّ الطلبات العسكرية الإسرائيلية ما عدا قنابل الليزر.

وطوال يوم ١٣ تشرين الأوّل، والأيام التالية، عمل الجسر العسكري الأميركي المباشر بشكل فعّال. وحسب تقدير المشير محمّد عبد الغني الجمسي فإنّ واشنطن استخدمت على هذا الجسر ٢٢٨ طائرة بلغت عدد رحلاتها ٥٩٦ رحلة، هذا إضافة إلى الجسر البحري الذي قام بنقل الدبابات والمدافع والعربات المدرّعة. وكان من الواضح أنّ وصول هذه الأسلحة إلى إسرائيل، إضافة إلى المعلومات التي جمعتها طائرتا الإستطلاع، قد أدى إلى دعم القدرة العسكرية الإسرائيلية، وهو ما مكّنها من مواجهة تطوير الهجوم الذي قامت به القوات المصرية في ١٠/١٤.

وفي يوم ١٠/١٤ بدأ كيسنجر متلهّفاً لضرورة قيام إسرائيل بهجومها المرتقب، فأبلغ رسالة إلى رئيسة الوزراء جولدا مائير يذكر فيها ضرورة أن تقوم إسرائيل بتغيير الموقف العسكري في الجبهة المصرية بطريقة حاسمة خلال ٢٤ ساعة، لأنّ واشنطن تسير في طريق مواجهة مع موسكو، وهو يريد أن تكون هذه المواجهة أقصر ما يمكن، وأن تخرج منها أميركا في موقف أقوى.

... ورغم هذا الحماس الواضح لكيسنجر في دعم إسرائيل وحرصه على تحقيق جيشها لعمل عسكري تغيّر به الميزان العسكري والستراتيجي، فإنّ تحليل الأحداث يكشف عن جانب آخر أفصحت عنه السياسة الأميركية في تلك الفترة. فرغم الإلحاح الإسرائيلي الذي بدأ يوم ١٠/٧ ووصل أقصاه يوم ١٠/٩ عندما أيقظ السفير الإسرائيلي في واشنطن كيسنجر مرّتين: الأولى في الساعة ١,٤٥ صباحاً، والثانية في الساعة الثالثة صباحاً وطلب مقابلة عاجلة ليخبره بتدهور مروّع على الجبهة الإسرائيلية، وإنّ هذا التدهور سوف يزداد إذا لم تحدث استجابة فورية أميركية للطلبات الإسرائيلية، فإنّ المسؤولين الأميركيين كان لهم تفسيرهم لهذا الإلحاح الإسرائيلي.

ففي اجتماع مجموعة العمل صباح ١٠/٩ لبحث الطلبات الإسرائيلية الجديدة، إعترض مدير وكالة المخابرات المركزية على الإستجابة لها على أساس أنّها مبالغ فيها، وأيّد هذا الرأي نائب وزير الخارجية، كما أيّده وزير الدفاع مقترحاً إستجابة جزئية لمطالب إسرائيل مضيفاً أنّه إذا كانت الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن حدود إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ فإنّها ليست مجبرة على الدفاع عن احتلالها لأراضٍ عربية.

٢ - تعطيل اتخاذ قرار في مجلس الأمن: لكي يُعطي كيسنجر فرصة كافية لهجوم إسرائيلي مضاد يخفف من وقع الهزيمة التي أصابتها بفعل الإنتصارات العربية في الأيام الأولى للحرب، سعى إلى تعطيل اتخاذ أي قرار في مجلس الأمن يعكس الإنتصار العربي. ففي يوم ١٠/٨، طلبت واشنطن عقد جلسة طارئة للمجلس، وطالب المندوب الأميركي العرب وإسرائيل بوقف العمليات العسكرية والعودة إلى مواقعهم قبل يوم ٦ تشرين الأوّل، وهو الطلب الذي لم يكن من المنتظر قبوله من قبل مصر وسورية.

وفي تعليماته إلى رئيس الوفد الأميركي الدائم لدى الأمم المتحدة في صباح ١٠/٨، أشار إلى أنّه «لا يجب أن يصدر عن مجلس الأمن قرار بوقف إطلاق النار إلا عندما يصل الجيش الإسرائيلي إلى المواقع التي كان عندها عند بدء القتال، على أن تكون إسرائيل وقتها قد تمكّنت من تدمير كلّ ما يمكن تدميره من قوات ومعدات للجيش المصري».

ولذلك اعتبر كيسنجر العرض السوفياتي لوقف إطلاق النار يوم ١٠/٩ غير مناسب للسياسة الأميركية التي تهدف إلى إعطاء الوقت الكافي للجيش الإسرائيلي حتى يغيّر التوازن العسكري، واعتبر أنّ وقف إطلاق النار في هذا الوقت يعني أنّ السلاح السوفياتي قد انتصر، وأنّ الدبلوماسية السوفياتية قد نجحت في حماية هذا الإنتصار.

وفي يوم ١٠/١٣، وكنتيجة لتصاعد الضغوط الدولية، طلب كيسنجر من بريطانيا أن يتقدّم وفدها لدى الأمم المتحدة بمشروع قرار بوقف إطلاق النار في المواقع (أي في المواقع التي توجد فيها القوات)، وكان تقديره أنّ المشاورات اللازمة لإصدار القرار سوف تستغرق وقتاً تكون فيه إسرائيل قد حقّقت أهدافها. واستمرّت المماطلة حتى تأكّدت الولايات المتحدة من تقدّم الهجوم الإسرائيلي المضاد على الجبهة المصرية، فوافقت على صدور قرار وقف إطلاق النار في ١٠/٢٢. ثمّ ماطلت مرّة ثانية بشأن ضمان احترام إسرائيل للقرار حتى تعطيها فرصة أكبر لتحقيق مكاسب.

٣ - التأثير على الموقف المصري بعدم جدوى الحل العسكري: كان أوّل ردّ فعل لكيسنجر عند اندلاع القتال هو أنّ هذه الحرب سوف تؤدّي، وفي وقت سريع، إلى

انتصار حاسم لإسرائيل سوف يكون من شأنه زيادة الشعور العربي بالهزيمة والمرارة والإحباط. لذلك، فقد أسرع بإبلاغ وزير الخارجية المصري محمّد حسن الزيات الذي كان موجوداً في نيويورك يوم ١٠/٧ أنّ مصر هي التي بدأت الحرب، وأنّ القتال إذا استمرّ فإنّه سوف ينتهي بانتصار إسرائيل التي من المنتظر أن تقوم بهجوم مضاد كبير خلال يومين.

وفي ١٠/٩، أرسل كيسنجر إلى حافظ اسماعيل رسالة يطلب فيها إيضاح تصوّر مصر بشأن كيفية وضع نهاية للقتال حتى تأخذ واشنطن ذلك في اعتبارها عند بحث الموضوع في مجلس الأمن، ثمّ ألحقها برسالة أخرى تتضمّن تحذيراً من الإستمرار في الحرب، وأنّ نتيجته ليست واضحة المعالم، وأنّ وقف القتال ضروري لإعطاء الفرصة للجهود الدبلوماسية.

وفي أعقاب صدور قرار وقف إطلاق النار الأوّل في ١٠/٢٢ وانتهاك إسرائيل له، أرسل نيكسون رسالة إلى الرئيس السادات في ١٠/٢٣ يخبره فيها أنّه أصدر تعليمات لكيسنجر لتقديم احتجاج عاجل لحكومة إسرائيل ويطلب منها تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ بشكل كامل.

٤ ـ سياسة حذرة تجاه السوفيات: في إطار سياسة الوفاق، كان على كيسنجر أن يتوخى الحذر في تحرّكاته إزاء موسكو. فمن ناحية أعطاها الشعور بالتشاور المستمر معها، وعندما اتخذ القرار بإقامة الجسر الجوي الضخم في يوم ١٣ تشرين الأول كان التبرير بأنّ هذا العمل جاء كردّ فعل على الجسر الجوي السوفياتي. وتضمّن تقديره أنّ شعور العرب بالمرارة والإحباط بعد قيام إسرائيل بهجومها المضاد سوف ينقلونه إلى الإتحاد السوفياتي، وأنّ موسكو سوف تجد نفسها في موقف يدفعها إلى إظهار التأييد للموقف العربي ممّا يؤدّي إلى توتّر العلاقات بين الدولتين. لذلك، كان كيسنجر مستعداً لاتخاذ خطوات من شأنها «ردع الإتحاد السوفياتي» للحيلولة دون قيامه بموقف منفرد، وتمثّل ذلك بصورة واضحة في المواجهة التي تمّت بين الدولتين خلال الفترة ٢٤ ـ ١٠/٢٦.

وعلى سبيل المثال، وكردّ على رسالة بريجنيف إلى نيكسون في ١٠/٢٤، أخبر كيسنجر السوفيات أنّ كلّ من المصريين والإسرائيليين يتّهم الطرف الآخر بإنتهاك وقف إطلاق النار، وأنّ واشنطن متأكّدة من أنّ الجيش المصري هو الذي خرق وقف إطلاق النار في آخر مرّة. وفي سعي منه للوقيعة بين موسكو والقاهرة، أخبر السفير السوفياتي لدى واشنطن بأنّ السادات على اتصال بنيكسون من خلال قناة سرية.

وإزاء التصعيد السوفياتي، وتقدّم مصر - وموافقة السوفيات - بطلب لمجلس الأمن بإرسال قوات أميركية - سوفياتية إلى المنطقة، كانت تعليمات كيسنجر للوفد الأميركي بالأمم للمتحدة في ١٠/٢٥ باستخدام حق الفيتو ضدّ أي مشروع قرار يتضمّن مثل هذا الشرط، وكذلك ضدّ أي قرار ينصّ على إرسال قوات تشترك فيها الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، أو تجاه أي مشروع قرار يتضمّن لوماً لإسرائيل، وأنّه يمكن الموافقة فقط على إرسال قوة مراقبة من الأمم المتحدة. وتجاه التحركات العسكرية السوفياتية ١٠/٢٥، إقترح كيسنجر القيام بإعلان حالة الطوارىء في القوات الأميركية.

ثانياً: الموقف السوفياتي

تمثّل الموقف السوفياتي في كونه السند العسكري والسياسي الرئيسي للطرف العربي. وكانت علاقة موسكو بدمشق وثيقة وحميمة، بينما اتسمت هذه العلاقة مع مصر بالتوتّر بسبب قرار الرئيس السادات إبعاد المستشارين العسكريين السوفيات في عام ١٩٧٢، ممّا أوجد الشعور لدى بعض عناصر صنع القرار السوفياتي بأنّ مصر تستخدم علاقتها بالإتحاد السوفياتي كورقة للضغط على واشنطن. وبصفة خاصة، فقد اتّسمت العلاقة بين الرئيس السادات والسوفيات بشكوك متبادلة. ومن ناحيته، فإنّ الرئيس السادات كانت لديه مخاوف وشكوك إزاء الإتحاد السوفياتي لم تكن وليدة اللحظة الراهنة.

ففي أعقاب حرب ١٩٦٧، صرّح، عندما كان رئيساً لمجلس الأمّة المصري، بأنّ الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي تعاونا على إلحاق الهزيمة بمصر. وعبّر الرئيس السادات في أكثر من مناسبة عن شكوكه في نوايا السوفيات وأنّهم لجأوا إلى ضرب الزعماء العرب ببعضهم البعض مثلما حدث في فترة حكم عبد الكريم قاسم للعراق، وأنّهم عندما نقلوا معلومات عن الحشود الإسرائيلية تجاه سورية في ١٩٦٧ قصدوا استثارة عبد الناصر.

أمّا الجانب السوفياتي فقد احتفظ بمرارة «اللطمة» التي وجهها إليه السادات وقراره بإخراج المستشارين السوفيات، وأعرب المسؤولون هناك عن شعورهم بعدم تقدير الرئيس السادات لحجم الدعم العسكري والسياسي السوفياتي لمصر، كما عبّر السفير السوفياتي في القاهرة، فلاديمير فينوجرادوف، خلال أيام الحرب، عن الصعوبة التي يجدها في الحديث بصراحة مع الرئيس السادات. ووفقاً لرواية الرئيس السادات، فإنّه التقى بالسفير السوفياتي في ١٠/٦ الذي أخبره بأنّ الرئيس الأسد طلب من موسكو

في ١٠/٤ أن يعمل الإتحاد السوفياتي على إصدار قرار بوقف إطلاق النار بعد ٤٨ ساعة من بدء العمليات، وأنّه اتصل بالرئيس الأسد الذي نفى ذلك. ووفقاً للرواية نفسها، فإنّ السفير السوفياتي أخبر الرئيس السادات في ١٠/٧ بأنّ موسكو تلقّت رسالة ثانية من سورية تطلب وقف إطلاق النار. وأصبح موضوع طلب سورية وقف إطلاق النار في هذا الوقت المبكر من الحرب محلاً لكثير من الدراسات التي اختلفت في سرد الوقائع وفي تفسيرها. فيشير محمّد حسنين هيكل مثلاً إلى لقاء السفير السوفياتي بالرئيس السادات في مساء ١٠/٦، وأنّ السفير السوفياتي طرح أهمية البحث في المسائل السياسية المتعلّقة بالمعركة، وأنّ هناك مشاورات دبلوماسية بين الدول الكبرى في مجلس الأمن بشأن الأزمة. وكان ردّ فعل الرئيس السادات هو رفض مجرّد البحث في هذا الموضوع. وعاد السفير مرّة أخرى يوم ١٠/٨ ليخبر الرئيس بأنّ سورية طلبت من الإتحاد السوفياتي إصدار قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار لأنّ الموقف على الجبهة السورية تطوّر على نحو خطير. ومرّة أخرى، رفض السادات هذه الفكرة جملةً وتفصيلاً، وأرسل رسالة إلى الرئيس الأسد يخبره فيها بعدم موافقة مصر على وقف إطلاق النار في هذه المرحلة المبكرة، وجاء الرد سريعاً من دمشق بأنّ سورية لم تطلب من موسكو مثل هذا الطلب. وعبّر الأسد عن استغرابه لموقف السفير السوفياتي بالقاهرة، وأنّه لا توجد أسباب على الجبهة السورية تدعو لوقف إطلاق النار.

وفي مجال تفسير الموقف السوفياتي، وفي غياب وثائق تحسم هذا الأمر، ترد عدّة تفسيرات، فربّما تخوّفت موسكو من قدرة الطرف العربي على الإستمرار في القتال ومن نتائج هذا الإستمرار، وأرادت إصدار قرار بوقف إطلاق النار يعكس الإنتصار العربي الذي تحقق. وربّما رغب السوفيات في نهاية مبكرة للقتال تجنّباً لحدوث مواجهة مع الولايات المتحدة. وربّما حدث ذلك نتيجة سوء فهم في الإتصالات التي دارت مع السفير السوفياتي في دمشق. وعلّق الرئيس السادات على الموقف السوفياتي بأنّه سوء فهم من جانبهم، أو ربّما سوء نيّة.

وإذا تجاوزنا اللبس الذي حدث بشأن هذا الموضوع، فبمجرّد نشوب العمليات العسكرية تحرّكت موسكو، وبنشاط، في مجال الدعم العسكري والسياسي للطرف العربي.

١ ـ **الدعم العسكري**: كانت المواجهة العسكرية في أحد أبعادها مواجهة بين السلاح السوفياتي والسلاح الأميركي، وفي مساء ١٠/٧، أبلغت موسكو الرئيس السادات

استعدادها لتزويد مصر بصواريخ الفولجا التي تساعد على حماية القوات داخل سيناء عندما تبتعد عن حائط الصواريخ. وإزاء تطوّر الموقف على الجبهة السورية، أصدرت، وزارة الدفاع السوفياتية في ١٠/١١ أمراً بوضع ٣ فرق من القوات المحمولة جواً في حالة تأهّب. وخلال أغلب أيام القتال، استمرّ الجسر العسكري السوفياتي لكلّ من مصر وسورية، ولكن يوجد خلاف بين الباحثين حول تقدير حجم هذا الجسر وعمّا إذا كان قد استجاب لكلّ الطلبات العسكرية المصرية.

٢ - **الدعم السياسي**: على هذا المستوى تحرّكت موسكو على ثلاث جبهات:

أ - العمل داخل مجلس الأمن واستمرار المشاورات مع الولايات المتحدة، ومع كلّ من مصر وسورية بشأن القرار الذي يصدره مجلس الأمن.

ب - الاتصال ببعض الدول العربيّة وحثّها على المشاركة في العمليات العسكريّة.

ج - التدخّل لدى إيران وممارسة الضغط عليها حتى لا تقوم بإجراء يكون من شأنه تعويق قدرة العراق على دعم الجبهة السوريّة.

٣ - **المواجهة بين موسكو وواشنطن**: في أعقاب صدور قرار وقف إطلاق النار الأوّل في ١٠/٢٢، ومع استمرار اسرائيل في انتهاكها للقرار، أرسل بريجينيف رسالة إلى واشنطن في ١٠/٢٣ يصف فيها السلوك الإسرائيلي بأنه أمر غير مقبول وانه «يشكّل من جانب الإسرائيليين عملية خداع صارخة يصعب السكوت عليها، ولا بدّ أن يدينها مجلس الأمن، وأن يطالب بوقفها». وازاء استمرار الانتهاكات الاسرائيلية، صعّدت موسكو من موقفها، ففي ١٠/٢٣ أرسل بريجنيف رسالة إلى نيكسون تحدّث فيها عن «الخيانة الاسرائيلية وانتهاك وقف إطلاق النار... وضرورة اتخاذ الاجراءات الأكثر حزماً وبدون تأخير لفرض احترام اسرائيل وقف إطلاق النار»، وتضمّنت الرسالة اقتراحاً بمشروع قرار يصدره مجلس الأمن يؤكّد فيه على قراره رقم ٣٣٨ وينصّ على ارسال مراقبين من الأمم المتحدة للإشراف على وقف اطلاق النار. وبالفعل وافقت واشنطن، وصدر القرار الرقم ٣٣٩.

وفي اليوم التالي، استمرّ التصعيد السوفياتي، فأصدرت موسكو بياناً وقّعه بريجنيف أشار فيه إلى أنّ استمرار العدوان الاسرائيلي سوف يسفر عن عواقب وخيمة «ونظراً لما يبدو من أنّ الولايات المتحدة تنقصها الرغبة في التعاون بغرض تطبيقه (أي تطبيق قرار وقف إطلاق النار)، فإنّ الاتحاد السوفياتي سوف يقرر بنفسه منفرداً اتخاذ الخطوات الضروريّة والعاجلة لتأكيد احترام وقف إطلاق النار. فلا يمكن لإسرائيل أن

تفلت من مسؤوليّة انتهاكها له». وفي اليوم نفسه وجّه رسالة إلى نيكسون ذكر فيها: «لقد كنّا نأمل أن يلتزم كلانا بمصداقيّة كلامه وبالاتفاق الذي توصّلنا إليه. نريد أن نتلقّى منك معلومات بشأن الخطوات التي سوف تتخذونها لإرغام اسرائيل على الالتزام بقرارات مجلس الأمن يومي ٢٢ و١٠/٢٣». ورافق ذلك رفع السوفيات درجة الاستعداد العسكري للفرق المحمولة جواً، وفي اليوم التالي أُنشئ منصب قائد القوات المحمولة جواً.

وازاء دعوة مصر مجلس الأمن للإنعقاد لبحث إرسال قوات أميركيّة وسوفياتية لضمان احترام وقف إطلاق النار، تلقّى المندوب السوفياتي في المجلس تعليمات بتأييد أي مشروع قرار تقدّمه مصر أو أي طرف آخر بهذا الشأن. وفي ١٠/٢٥ أرسلت موسكو رسالة إلى واشنطن تدعوها إلى العمل سوياً لإرسال وحدات من قوتهما إلى منطقة القتال بهدف تطبيق قرار مجلس الأمن، وانه إذا لم يكن ممكناً العمل بطريقة مشتركة «فإننا سوف نرى ما يمكن عمله منفردين»، ورافق ذلك تحرّكات عسكريّة سوفياتية. وازاء موافقة مصر في ١٠/٢٦ على إرسال قوات مراقبة دوليّة من غير الدول صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، لم يكن أمام الاتحاد السوفياتي سوى الموافقة.

ولكن كيف أثّرت حرب ١٩٧٣ على تطوّر أنظمة التسليح وأعمال القتال؟

الدفاع الوطني

بقلم اللواء د. محمّد قدري

أثر حرب تشرين على تطور نظم التسليح واعمال القتال

كان الإنجاز الحقيقي للقيادة العسكرية في حرب تشرين الأوّل ١٩٧٣، اقتناعها الشديد بأهميّة تبنّي فكر جديد لاستخدام القوة العسكرية في مواجهة التحدّي الصعب الماثل أمامها. وفي الحقيقة، لم يكن الجيش الذي واجه النكسة العسكرية عام ١٩٦٧هو نفسه الذي انتصر في تشرين الأوّل ١٩٧٣. لقد أعيد بناؤه في إطار فكر جديد، أدرك أهمية التكنولوجيا الحديثة في الأداء العسكري، وحرص على أن يوظّف كلّ إمكاناتها المتاحة له في منظومة منسجمة لتحقيق النصر. لقد مارست القيادة العسكرية أثناء الإعداد للحرب فكراً تجريبياً خلاّقاً، يبحث عن الصواب وسط العديد من التجارب الخاطئة، للوصول إلى التناغم الصحيح بين عناصر الفعل المختلفة، والعثور على الإيقاع المطلوب لعلاقات الزمن والمسافة وحجم التأثير التي فرضتها طبيعة المهمّة وطبيعة السلاح، ليُنضج بعد ذلك على نار القتال نظريات جديدة لأساليب الأداء المشترك للقوات الجوية والدفاع الجوي والمدفعية والمشاة والمدرّعات.

فبعد توقّف أعمال القتال في حزيران ١٩٦٧ بشهور قليلة، قامت البحرية المصرية، لأوّل مرّة في التاريخ العسكري، بإغراق المدمّرة الإسرائيلية «إيلات» بصاروخ موجّه أطلقته من قارب صغير، لتسجّل سابقة مهمّة في إستخدام الصواريخ الموجّهة لخدمة مفاهيم جديدة في **«التأثير والبعد الدقيق في الوقت نفسه»** ضدّ قطع بحرية ضخمة مثل المدمّرات. وفتحت هذه السابقة الطريق لتجارب أخرى ناجحة في حرب فوكلاند (١٩٨٢)، عندما فقدت بريطانيا المدمّرة «شيفلد» والناقلة «أتلانتيك» بواسطة الصاروخ جو - بحر «إكسوسيت» بعيد المدى.

وفي خلال سنوات قليلة، أضافت القوات لمسلّحة المصرية إلى قواتها الرئيسية سلاحاً جديداً للدفاع الجوي، إستطاعت به قطع الذراع الطويلة للعدو الإسرائيلي،

مسقطة طائراته منذ اللحظات الأولى للمعركة، وكوّنت به سياجاً دفاعياً لحماية ملحمة العبور وإقامة رؤوس الجسور القوية على الشاطىء الشرقي للقناة. لقد شكّلت القيادة المصرية أوّل منظومة صاروخية متكاملة للدفاع الجوي، ووضعت لها أساليب قتال وتكتيكات اشتباك أصبحت مرجعاً على مستوى العالم في الصراع بين الصاروخ والطائرة. وخطّت بذلك نقطة البداية لثورة تكنولوجية هدفها زيادة قدرة الطائرة على «الإختفاء» و«الإختراق»، عن طريق توظيف حزم تكنولوجية متنوّعة لإخفاء الطائرة من الـــــرادار Stealth Technology وتزويدها بوسائل للتعمية والتشويش على وحدات الصواريخ. ومن هنا كانت بداية ظهور **«نظم الحرب الالكترونية»** وفكر **«الإجراءات المضادة»** التي استفادت كثيراً من التقدّم في الإلكترونيات الدقيقة والليزر، وأصبحت في ما بعد من أدوات القتال الرئيسية. ولقد كان لحرب تشرين الأول الفضل في توجيه الفكر العسكري إلى ضرورة تزويد الطائرة مثل غيرها من منصات الإطلاق بإمكانات «الهجوم العميق»، مثل **الصواريخ أرض ـ جو بعيدة المدى، وصواريخ الكروز، والقنابل الموجهة الذكية**، وألا تقتصر إمكاناتها على قدرات الإشتباك الجوي والسيطرة الجوية.

وقد كان الإنجاز الكبير الذي حققته الضربة الجوية في ساعة الصفر، عندما دكت مطارات العدو وقواعده الجوية وطائراته الجاثمة على الأرض، وفي تناسق كامل مع الدفاع الجوي والمدفعية والصواريخ أرض ـ أرض، الأساس في تبلور فكر **«القيادة والسيطرة والإتصال»** لمعركة الأسلحة المشتركة الحديثة، والذي تحوّل بعد ذلك بفضل التطوّر التكنولوجي، إلى **منظومة لإدارة المعركة** تقوم على نظم للمعلومات واجبها الحصول عليها وتداولها وتحليلها. وأصبح الآن من مهام هذه النظم أن تتيح للقائد على المستوى الستراتيجي والتعبوي والتكتيكي أن **«يعلم»** و**«يعمل»** في **«الزمن الحقيقي»** لأحداث المعركة وليس متأخراً عنه.

لقد تميّزت حرب تشرين الأوّل بمعارك الدبابات الكبرى، لكنّها عرضت ولأوّل مرّة **الصراع الرهيب بين الدبابة والصاروخ المضاد للدبابات**. ومع نهاية الحرب، كان أمام المجمع التكنولوجي العسكري مهام عاجلة لزيادة مناعة الدبابة ضدّ الخطر الجديد، ومن جهة أخرى الإستمرار في إعطاء الصواريخ المضادة إمكانات هائلة في المسافة والدقّة والقدرة على اختراق الدروع الحديثة للدبابات. إنّ أجيال الدبابات الحديثة والصواريخ المضادة لها، قد إستفادت من التطوّر في **المواد الجديدة، والمستشعرات فائقة الحساسية، والمواصلات الكهروبصرية، والتقدّم في أجهزة الليزر والرؤية الليلية.**

لقد حملت لنا حرب تشرين الأول، حتى من أحداث الثغرة، رسائل كثيرة بالنسبة للمستقبل. فلو أمعنا النظر في ما إرتبط بأحداث الثغرة من توفّر إمكانات إستطلاع للعدو لم تكن متوفّرة لنا، لبدت تلك الأحداث كمشهد الحرب الأخير الذي يحمل في طيّاته إشارة للمستقبل تؤكّد على أهميّة رصد عوامل التغير في آلة الحرب وفكر القتال. ولقد أصبح الفضاء الآن بعداً جديداً لعمل القوة العسكرية. فإذا كان دوره في حرب تشرين الأوّل قد توقّف عند واجب الإستطلاع الستراتيجي المحدود بواسطة القوى العظمى، فإنّ دوره قد امتدّ بعد ذلك ليغطي معظم أنشطة الحرب الأخرى. فعن طريق الفضاء، يُمكن الآن القيام بكلّ مراحل الإشتباك مع الأهداف، بدءاً من اكتشاف الهدف، ثمّ الإتصال بعناصر القيادة، وانتهاء بإطلاق المقذوفات وتوجيهها حتى أهدافها. لقد أُضيف مفهوم «**السيطرة الفضائية**» إلى مفاهيم السيطرة البحرية والجوية.

لقد جاءت حرب تشرين الأوّل «ثورة» تجديد ستراتيجية وتكنولوجية كاملة. فلم يعد هناك شك في أنّها أفرزت إضافات رائدة في الفن العسكري غير تقليدية وغير مسبوقة. لقد اقتبست العديد من الدول كثيراً من خطوط تشرين الأوّل التكنولوجية والهندسية، وخططها الستراتيجية والتكتيكية، وأصبحت دشم الطائرات، ودشم قواعد الصواريخ المضادة للطائرات، والاستخدام الثوري للمشاة الحاملة للصواريخ، والاستخدام المكثّف للمدفعية والصواريخ بعيدة المدى؛ تراثاً لأوّل حرب تقليدية تكنولوجية في التاريخ.

ولكن ماذا كان دور الإعلام المصري في انتصار تشرين ١٩٧٣ وكيف أثّر هذا الانتصار بدوره في الإعلام المصري؟

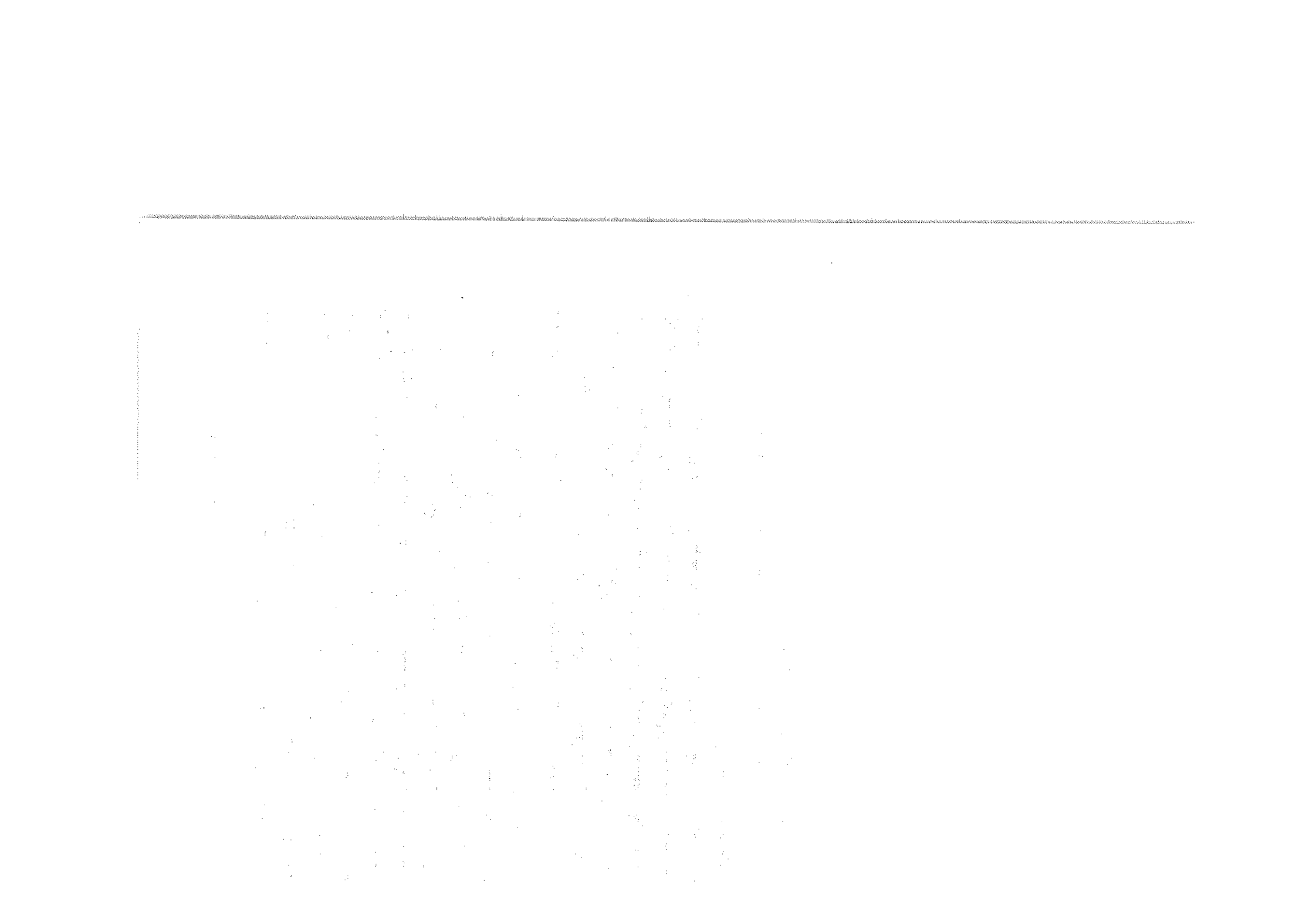

الدفاع الوطني

بقلم د.
فاروق أبو زيد

دور الإعلام في انتصار تشرين

في حرب حزيران ١٩٦٧، ظُلم الجيش المصري، وظُلم الإعلام المصري معه. فقد الإعلام مصداقيته بسبب ما اتُّهم به من مغالاة وتضخيم للوقائع وتجاهل الحقائق. وإذا كانت بعض هذه الإتهامات حقيقية بفعل هيمنة النزعة الخطابية والدعائية على إعلام تلك المرحلة والفترة التي سبقتها، إلا أنّ أكثر هذه الإتهامات كان أقرب إلى التجنّي منه إلى وصف الحقيقة، حيث لعب الإعلام المصري قبل حرب ١٩٦٧ دوراً كبيراً في تعميق الإنتماء الوطني ونشر الوعي القومي، وفي تحدّي الدعاية الصهيونية ومقاومة الإستعمار، والوقوف مع حركات التحرير الوطن العربي والعالم الثالث كلّه، ولكنّ هزيمة ١٩٦٧، غطت على هذه الجهود، ونسي الجميع أو تناسوا الإيجابيات، ولم يتذكّروا سوى السلبيات!

وعقب نكسة حزيران بقليل، وبعد أن تلاشت الدهشة التي أعقبت صدمة الهزيمة، بدأت القوات المسلّحة المصرية تستعيد ثقتها بقوّتها وقدرتها على التصدّي للعدو، وتمّ ذلك عبر معارك «رأس العش»، وتفجير المدمّرة «إيلات»، وبالكثير من البطولات الخارقة التي شهدتها حرب الإستنزاف، وترافق مع ذلك كلّه، عودة متدرّجة للثقة في الإعلام المصري، تُوّجت بدرجة عالية من المصداقية في الأداء الإعلامي خلال حرب ١٩٧٣. واعترف العدو قبل الصديق، أنّه في الوقت الذي التزم فيه الإعلام المصري بكافة وسائله: المقروءة والمسموعة والمرئية، بالصدق والدقّة الموضوعية، سقط إعلام العدو في مستنقع المغالاة وتضخيم الوقائع وتجاهل الحقائق. وهكذا تجرع إعلام العدو من الكأس التي شربنا منها في حرب ١٩٦٧!

لقد كان للإعلام، شأنه في ذلك شأن بقية قطاعات الشعب المصري، دور ملموس في انتصار تشرين الأوّل، ويمكن أن تُرصد بعض مظاهر هذا الدور في النقاط التالية:

أ ـ العمل على استعادة ثقة الشعب بقدرة قواته المسلّحة على تحقيق النصر، والتصدّي للحرب النفسية التي حاولت استغلال نكسة ١٩٦٧ لإضعاف ثقة الشعب بقواته المسلّحة. وكان هذا العمل بمثابة «البيئة التحتية» التي مهدت الطريق لانتصار تشرين الأوّل، وذلك عن طريق كشف زيف الإنتصارات الوهمية للعدو وإبراز بطولات القوات المسلّحة في كبح غروره، وخاصة في الفترة التي أعقبت ٥ حزيران ١٩٦٧.

ب ـ العمل على تحقيق الإلتحام بين الشعب وقواته المسلّحة، والإسهام في إعداد الشعب للمعركة، عن طريق تعميق الإنتماء الوطني وتحويل الشعب إلى قوّة مؤثّرة تدعم وتمدّ القوات المسلّحة بالقوّة البشرية والمادية اللازمة لمعركة التحرير.

ج ـ السعي إلى تعبئة الرأي العام الوطني وحشده لمساندة القيادة السياسية والقوات المسلّحة، عن طريق التعريف المستمر بأبعاد الموقف السياسي والعسكري، والتوعية بمقتضيات الأمن القومي، وشرح أبعاد الصراع مع العدو ومتطلّباته.

د ـ المواجهة المستمرّة والنشطة لدعايات العدو، وكشف أساليبه في الحرب النفسية وتحصين المواطن من تأثيراتها الضارة.

هـ ـ الإعداد النفسي للمواطنين للتعامل مع مقتضيات المعركة ومتطلّباتها، مثل إزالة الرهبة من الحرب ودعوة المواطنين للإلتزام بتعليمات الدفاع المدني والتوعية بأنماط السلوك المناسبة للمعركة، كترشيد الإستهلاك وزيادة الإنتاج ومحاربة الغلاء والإرتفاع المفاجىء في الأسعار، وعدم التزاحم على شراء السلع أو في وسائل المواصلات وغيرها من أنماط السلوك اللازمة في المعركة.

و ـ العمل على إقناع الرأي العام العربي والعالمي بعدالة الموقف المصري، وحق مصر في تحرير ترابها الوطني وطرد المحتل الأجنبي، وحشد التأييد العربي والدولي، إعلامياً وسياسياً ودبلوماسياً، بما يدعم مواقف القيادة السياسية ويساند تحرّكات القوات المسلّحة في أرض المعركة.

ز ـ العمل على الإستفادة من انتصار تشرين الأوّل لتحسين صورة مصر في الخارج، حيث تعرّضت مصر وخاصة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ لعمليات تشويه متعمّدة لصورتها القوميّة وإنجازاتها الحضارية من قبل الكثير من وسائل الإعلام الغربية، التي كانت تعمد إلى قلب الحقائق وتحريف الأنباء.

تأثير انتصار تشرين الأوّل على الإعلام المصري

في الفترة التي تمتد من ٦ حزيران ١٩٦٧ إلى ٦ تشرين الأوّل ١٩٧٣، إرتفع شعار «لا صوت يعلو على صوت المعركة»، وكان هذا الشعار يعني في جانبه الإعلامي أن تتوحّد الآراء وأن تتكاتف المواقف الإعلامية نحو هدف واحد، وهو إزالة آثار العدوان. لذلك كان من الطبيعي أن يعقب انتصار تشرين الأوّل انفتاح سياسي نحو

الديموقراطية، وانفتاح اقتصادي نحو اقتصاد السوق. ومع بداية عام ١٩٧٤، بدأت الدولة تتّجه بالفعل نحو التعددية السياسية والإقتصادية، واتخذت خطوات جدية لتقليص دور القطاع العام في العملية الإقتصادية، وتنظيم دور القطاع الخاص كعنصر أساسي في عملية التنمية وإصلاح الهياكل التمويلية لشركات القطاع العام، من خلال بيع أصول بعضها إلى المستثمرين المصريين وغير المصريين، وتشجيع الإستثمار العربي والأجنبي في مصر من خلال إزالة المعوقات البشرية والإدارية، وإلغاء كافة القوانين والتشريعات المعوقة والمقيدة لحركة الإستثمار، وتشجيع المنظّمات غير الحكومية على القيام بدورها في إطار تنمية الجهود التطوعية في المجتمع وتدعيم النشاط الأهلي. وفي الجانب السياسي، تمّ إلغاء التنظيم السياسي الواحد، عن طريق السماح بوجود المنابر التي سرعان ما سُمح لها بأن تتحوّل إلى أحزاب سياسية.

وقد ارتبط بالإنفتاح السياسي والإقتصادي انفتاح إعلامي مواز، وحدثت تغييرات جذرية في كثير من المفاهيم الإعلامية وتطبيقاتها، فحصلت وسائل الإعلام المصرية على قدر من الحرية، أخذ يتزايد بالتدريج، بحيث تمكّنت وسائل الإعلام من أن توائم أوضاعها الإعلامية مع طبيعة التطوّر السياسي والإقتصادي في المجتمع. فقد أدّى ظهور المنابر ثمّ تحوّلها إلى أحزاب سياسية إلى السماح للأحزاب بإصدار الصحف التي تعبّر عنها، فظهرت الصحف الحزبية بجوار الصحف القومية ووجد لأوّل مرّة في مصر منذ أحداث آذار ١٩٥٤، وبشكل شرعي، الرأي والرأي الآخر، تجسيداً لوجود الأغلبية والأقلية والحكومة والمعارضة في آن واحد.

ومن الملاحظات الملفتة أنّه بعد أربعة أشهر فقط من حرب تشرين الأوّل ١٩٧٣، رُفعت الرقابة على الصحف، وذلك في ٩ شباط ١٩٧٤، كما تمّ إلغاء الرقابة على برقيات الصحفيين الأجانب في ٢٢ شباط ١٩٧٤، وتمّ أيضاً إلغاء الرقابة على جميع الصحف والمجلات الأجنبية في ١٨ آذار ١٩٧٤. وقد عبرت «ورقة أكتوبر» التي صدرت في عام ١٩٧٤ كوثيقة فكرية عن المرحلة الجديدة، عن ذلك التطوّر الديموقراطي، فذُكر فيها: «بعد انتصار أكتوبر وتأكيد وحدة الصف الوطني وارتفاع المسؤولين إلى مستوى المسؤولية، لا بدّ من أن نؤكّد معنى الحرية السياسية جنباً إلى جنب مع «الحرية الإجتماعية». وشهدت الفترة التي تبدأ مع نهاية عام ١٩٧٤ انفراجة في حرية التعبير، كما شهدت عودة العديد من الكتّاب والصحفيين الذين أُبعدوا عن الكتابة منذ أحداث ١٩٥٤.

وعادت أبواب بريد القراء لتظهر في الصحافة المصرية من جديد، فظهر باب (إلى محرّر الأخبار) في ١٧ تموز ١٩٧٤، وباب (عزيزتي أخبار اليوم) في ٨ تموز ١٩٧٤، وباب (بريد الأهرام) في ٢٢ آب ١٩٧٤.

وفي ١١ آذار ١٩٧٥، صدر قرار بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة، وكان من أهم اختصاصات المجلس وضع ميثاق الشرف الصحفي ومتابعة تنفيذه وضمان حقوق الصحفيين في التعبير.

وبعد تحويل التنظيمات السياسية (المنابر) إلى أحزاب في أوّل جلسة لمجلس الشعب في تشرين الثاني ١٩٧٦ إثر انتخابه في تشرين الأوّل ١٩٧٦، وافقت اللجنة التشريعية بالمجلس على إطلاق حق الأحزاب في إصدار الصحف في كانون الثاني ١٩٧٧. وقد أُطلق هذا الحق دون قيد أو شرط. وعلى ضوء هذه الموافقة، صدرت أوّل صحيفة حزبية وهي جريدة (مصر) الأسبوعية كلسان حال حزب مصر العربي الإشتراكي الذي كان يمثّل الأغلبية، وذلك في ٢٨ حزيران ١٩٧٧. وقد توقّفت الجريدة عن الصدور في كانون الأوّل ١٩٧٨ عقب انضمام حزب مصر جماعياً للحزب الوطني الديموقراطي الذي أُعلن عن قيامه في ١٤ آب ١٩٧٨.

وصدرت جريدة (الأحرار) عن حزب الأحرار الإشتراكيين في يوم الإثنين ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٧، وصدرت جريدة الأهالي الأسبوعية في أوّل شباط ١٩٧٨ عن حزب التجمّع الوطني التقدّمي الوحدوي.

وتمّ الإعلان عن حزب العمل في عام ١٩٧٨، وصدرت عنه جريدة الشعب في أوّل أيّار ١٩٧٩.

أمّا الحزب الوطني الديموقراطي، حزب الأغلبية الجديد، فقد أصدر جريدة مايو ١٩٨١، ثمّ توالى صدور الصحف الحزبية، وهناك أحزاب أصدرت أكثر من جريدة، وهناك جريدتان حزبيتان تصدران يومياً، وهما الأحرار، لسان حال حزب الأحرار، وجريدة الوفد، لسان حال حزب الوفد.

ومع اعترافنا بأنّ مساحة الحرية التي يتمتّع بها الإعلام المقروء تزيد عن مثيلتها في الإعلام المسموع والإعلام المرئي، إلا أنّ الأنصاف يقتضي منّا أن نؤكّد بأنّ هذا الفارق يعود لمبررات موضوعية، منها أنّ الصحافة تخاطب الفئة المتعلّمة في حين يخاطب الإعلام المسموع والمرئي فئات المتعلّمين، وغير المتعلّمين.

وهكذا جاء انتصار تشرين ليُفضي مباشرة إلى «عمليّة السلام» لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي والتي لا تزال مستمرّة حتى الآن.

كيف تحدّدت معالم المسار المصري وإلى أين أفضت؟

الدفاع الوطني

بقلم د. حسن نافعة

تشرين الأوّل و«عمليّة السلام»

«عملية السلام» اصطلاح صكّه الخبراء الأميركيون وأطلقوه على المحاولات التي جرت لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي في أعقاب حرب تشرين الأوّل مباشرة وما تزال مستمرّة حتى الآن. وفي ما يتعلّق بالمسار المصري، فقد تحددت معالمه على خريطة هذه «العملية» من خلال سلسلة من المواقف والقرارات والإتفاقات والمعاهدات، كان أهمّها: مفاوضات الكيلو ١٠١، إتفاقيتا فصل الإشتباك الأولى والثانية عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، وقرار زيارة القدس عام ١٩٧٧، ومفاوضات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، وأخيراً معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩. وأوّل ما يُلاحَظ على هذه العملية أنّ الرئيس السادات كان هو الصانع الأساسي، وربّما الأوحد، للقرار فيها، ومن ثمّ فإليه وحده يتعيّن أن يُنسب كلّ الفضل، كما أنّ على عاتقه وحده تقع مسؤوليّة كل ما حدث. ولأنّ التاريخ لم يقل كلمته النهائية بعد في «عملية» ما تزال مستمرّة رغم الصعوبات الهائلة التي تعترض طريقها، فإنّ تقويم نتائجها مسألة مفتوحة للإجتهاد وتقبل تعدّد وجهات النظر بشأنها. وعلى أيّ حال فليس المقصود من وراء التذكير بالدور الفردي الذي لعبه الرئيس السادات لتحديد شكل ومصير التسوية على المسار المصري، الإشادة بفاعل ما أو الإنتقاص من قدر فاعل آخر، وإنّما المقصود هو ربط هذه القضيةبأهميّة وضرورة التمييز بين ما هو ثابت وما هو متحوّل في عمليّة صنع التسوية، إذا أردنا أن نحدّد بدقّة تأثير حرب تشرين الأوّل على عملية التسوية وخاصة ما يتعلّق منها بالمسار المصري.

وللتدليل على وزن البعد الشخصي في عملية التسوية، يكفي أن نتذكّر أنّ أهم القرارات التي حدّدت مسارها كانت جميعها قرارات فردية اتخذها الرئيس السادات دون أن يتشاور مع أحد وأحياناً ضدّ رغبة الجميع، بما في ذلك أقرب معاونيه ومستشاريه. وقد يُقال إنّ الفردية في اتخاذ

القرارات سمة طبيعية ومألوفة في العديد من النظم السياسية، وفي دول العالم الثالث، ولا تخص مرحلة الرئيس السادات أو عملية السلام دون غيرها، لكن ما هو غير مألوف في حالتنا هذه هو أنّ القرارات المتعلّقة بعملية السلام تحديداً أثارت موجة من الإعتراضات العلنية والصاخبة ليس فقط من جانب الجمهور أو النخبة السياسية وإنّما من جانب أقرب أصدقاء ومساعدي الرئيس السادات.

فقد اعترض المشير الجمسي على بنود اتفاقية فض الإشتباك الأوّل لأنّه كان يعتقد أنّ الموقف العسكري وقتها لا يُبرِّر ما وافق الرئيس السادات على تقديمه من تنازلات. وبسبب الخلاف حول مغزى ومضمون اتفاقية فض الإشتباك الثانية، حدثت القطيعة النهائية بين السادات وبين واحد من أهم مؤيّديه ومعاونيه السياسيين وهو محمّد حسنين هيكل. وكان قرار الرئيس السادات بزيارة القدس هو المناسبة التي أدّت إلى استقالة كل من اسماعيل فهمي وزير الخارجية ومحمّد رياض وزير الدولة للشؤون الخارجية. وأخيراً فقد استقال محمّد ابراهيم كامل، الصديق الشخصي للرئيس السادات، إحتجاجاً على بعض ما قبل به الرئيس السادات في اتفاقيتي كامب ديفيد.

والواقع أنّ تكرار استقالات أقرب المساعدين والمعاونين على هذا النحو احتجاجاً على سياسة رئيس الدولة تجاه قضيّة بعينها، هو ظاهرة لم يحدث لها مثيل من قبل في تاريخ النظام السياسي المصري والذي تندر فيه استقالات الرسميين وكبار المسؤولين أصلاً.

في هذا السياق، يُصبح من المهمّ جداً عند تحليلنا لنتائج حرب تشرين الأوّل من منظور علاقتها بعملية التسوية، أن نأخذ في الإعتبار ليس فقط مبادرات صانع القرار وإنّما أيضاً ردود فعل النخبة والجماهير عليها، لأنّ الوضع الحالي للتسوية لم تصنعه قرارات الرئيس السادات ومبادراته المنفردة وحدها، ولا ردود الأفعال النخبوية والشعبية عليها، إنّما صنعته محصلة التفاعل بين الإثنين. وسنحاول توضيح الخيارات التي كانت متاحة، من وجهة نظرنا، أمام صانع القرار المصري، وشرح الأسباب التي بنى عليها قراراته وما أثارته هذه القرارات من ردود أفعال، تاركين مسألة تقييمها والحكم عليها للقارىء أوّلاً ثمّ للتاريخ ثانياً، من منطلق أنّ «عمليّة السلام» لم تكتمل بعد ومن ثمّ فإنّ مصيرها ما يزال مجهولاً.

وفي تقديرنا أنّ تقويم السادات للوضع في أعقاب حرب تشرين الأوّل ولما يتعيّن عليه أن يتّخذه من قرارات، على ضوء إدراكه الشخصي لما حققته هذه الحرب من

نتائج، كان ينبثق من رؤية شاملة ومحدّدة تعرف بالضبط ما تريد. وقد انطوت هذه الرؤية، في ما انطوت عليه، على العناصر الرئيسية التالية:

١ ـ الإعتقاد بأنّ ما حققته الحرب من نتائج على جميع الأصعدة يكفي لتحريك عملية البحث الجدي عن تسوية سياسية مشرِّفة مع إسرائيل، ولكنّه لا يكفي لفرض تسوية سياسية عليها. وترتب على هذا الإعتقاد ازدياد قناعة السادات بأنّ التسوية لن تكون ممكنة بدون مفاوضات مباشرة في مرحلة أو أخرى من مراحل التفاوض، ومن ثمّ فمن الضروري تهيئة المسرح السياسي بشكل أو بآخر للتعامل مع هذا الإحتمال حين يجيء أوانه، في نهاية المطاف. وربّما تُجسِّد مقولة السادات عن «ضرورة كسر الحاجز النفسي» تجسيداً واضحاً هذا الإعتقاد.

٢ ـ الإقتناع بأنّ الولايات المتحدة هي التي تملك مفاتيح الحل والربط في الشرق الأوسط، وبالتالي فإنّ أيّ تسوية للصراع فيه لن تتمّ إلا من خلالها. وانطلاقاً من هذه القناعة، إفترض الرئيس السادات أنّ شكل التسوية القادمة ومدى اقترابها من (أو ابتعادها عن) تلبية الحد الأدنى من المطالب العربية، يعتمد بالدرجة الأولى على مدى نجاح مصر (أو فشلها) في عقد علاقة خاصة بالولايات المتحدة الأميركية. وربّما تفسّر هذه القناعة سبب حرص الرئيس السادات على فتح قناة اتصال سرية مع الولايات المتحدة الأميركية، من خلال مستشاره للأمن القومي السيد حافظ اسماعيل، قبل اندلاع حرب تشرين الأوّل واستمرار عمل هذه القناة طوال فترة الحرب. ومن المعروف أنّ الرئيس السادات كان دائم الترديد لمقولة «إنّ الولايات المتحدة تملك أكثر من ٩٩٪ من أوراق الحل».

٣ ـ الإيمان بحقّ مصر في اختيار الأسلوب الذي تراه مناسباً لبدء عمليّة التسوية ورفض أي صيغة تصادر حقها في السعي نحو تحرير التراب المصري أوّلاً. ورغم اقتناع الرئيس السادات بضرورة وأهميّة أن تسعى مصر للتوصّل إلى حل شامل للصراع، إلا أنّه كان يعتبر أنّ شمولية التسوية لا تعني بالضرورة رفض الحلول المرحلية أو الجزئية، خصوصاً إذا كان من شأنها تذليل العقبات على طريق الوصول إلى التسوية الشاملة في نهاية المطاف، وربّما تفسّر هذه الحقيقة جانباً من سلوك السادات وستراتيجيته التفاوضية، وخاصة بعد زيارة القدس.

ومن الواضح أنّ هذه الرؤية كانت تعدّ بمثابة انقلاب في نمط التفكير التقليدي السائد الذي سيطر على مدركات وسلوك النخبة الحاكمة في ما يتعلّق بأسلوب إدارة

الصراع العربي ـ الإسرائيلي حتى ذلك الوقت. فقد اختلفت رؤية السادات في هذه القضية عن الرؤية السائدة من قبل اختلافاً جذرياً من زاويتين على الأقل: الزاوية الأولى، تتعلّق بالطريقة التي أدرك بها السادات موقع ودور ومكانة الولايات المتحدة الأميركية في عملية التسوية ومدى رغبتها أو قدرتها على تحقيق تسوية عادلة. أمّا الزاوية الثانية فتتعلّق بكيفية إدراك السادات لطبيعة وعمق الإرتباط بين المصالح المصرية والعربية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومن ثمّ بين المسارين المصري والعربي عند الشروع في تسوية هذا الصراع، ومدى إمكانية الفصل بين هذين المسارين عملياً، وتأثير ذلك على احتمالات الحرب والسلام في المنطقة.

ومع ذلك، فإنّ الأمانة العلمية تقتضي أن نقول إنّ رؤية السادات هذه لم تكن تشكّل قطيعة كاملة مع الرؤية السائدة في مصر عن سبل إدارة الصراع، وخصوصاً في مرحلة ما بعد هزيمة ٦٧. فقد ساهم عبد الناصر في تمهيد الطريق أمام السادات بقبوله للقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن في كانون الثاني ٦٧، وهو القرار الذي ما زال يشكّل المرجعية الأساسية للتسوية حتى الآن، ثمّ بقبوله للمبادرة الأميركية التي طرحها روجرز والتي على أساسها توقّفت حرب الإستنزاف على الجبهة المصرية قبل وفاة عبد الناصر بأسابيع محدودة. يُضاف إلى ذلك أنّ عبد الناصر كان قد وافق، ضمناً على الأقل، على تجزئة عملية البحث عن تسوية للصراع عندما صرّح للملك حسين بالتفاوض منفرداً مع الولايات المتحدة لاستعادة الضفّة الغربية، مؤكّداً له استعداده لتقديم التغطية السياسية اللازمة لحماية وضمان أي اتفاقية، ولو منفردة، تنجح في تحرير الضفّة الغربية وتعيدها للسيادة الأردنية. ولذلك كان من الممكن تصوير خطوات السادات، مرحلياً على الأقل، على أنّها تشكّل تطويراً في أسلوب إدارة الصراع وليس تغييراً في جوهر الأهداف التي تسعى مصر إلى تحقيقها.

... ومن المقطوع به أنّه كان يستحيل على السادات أن يُقدم على خطوة كهذه، حتى لو أراد، كما كان من غير المتصوّر أن يحظى بأيّ مساندة شعبية من أيّ نوع، حتى لو غامر، دون إنجاز تشرين الأوّل. فالأداء الذي تمّ في تشرين الأوّل هو الذي جعل هذه الخطوة ممكنة، من جانب القائد المغامر، ومقبولة، ولو بصفة مؤقتة أو مشروطة، من جانب شعبه الطيب والواعي في الوقت نفسه. ولأنّ خطاب السادات في الكنيست لم يخرج قيد أنملة عن الموقف العربي العام، فلم يكن هناك ما يمكن أن يثير الشكوك لدى الرأي العام المصري، وفضل منح الفرصة والإبقاء على أمل السلام حياً من خلال التعبير عن تأييده العلني وغير المتحفظ للخطوة التي أقدم عليها رئيسه.

والواقع أنّ السلوك الإسرائيلي اللاحق يُعتبر هو المسؤول الأوّل والأخير عن الفجوة التي بدأت تظهر، ثمّ تتسع تدريجياً، بين مضمون «التسوية» التي قبل بها الرئيس السادات في النهاية، بالتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ثمّ بإبرام معاهدة سلام مع مصر، وتلك التي كان الشعب المصري يتوق إلى تحقيقها. فأمام الجدار الصلب للتعنّت الإسرائيلي، من ناحية، ومحدودية القدرة الأميركية على (أو الرغبة الأميركية في) ممارسة الضغط على إسرائيل، من ناحية ثانية، والرفض العربي للزيارة ونتائجها، من ناحية ثالثة، لم يكن باستطاعة الرئيس السادات، في ظلّ رؤيته وقناعته السابق الإشارة إلى أهم معالمها، أن يحصل على أكثر ممّا حصل عليه بالفعل في كامب ديفيد.

وفي تقديري أنّه يصعب تقديم إجابة حاسمة على سؤال يتعلّق بما كان من الممكن أن يحدث لو أنّ الدول العربية ومنظّمة التحرير الفلسطينية كانت قد قبلت حضور مؤتمر مينا هاوس الذي دعا إليه السادات وهو يعلم أنّها سترفضه. فالبعض يتصوّر أنّه كان بالإمكان حينئذ التوصّل إلى تسوية على كافة مسارات الصراع بشروط التسوية نفسها التي تمّت مع مصر. لكنّ هذا التصوّر يبدو، على ضوء السلوك الإسرائيلي اللاحق، مبالغاً فيه. فالأرجح أنّ قبول الأطراف العربية المدعوة، وخاصة منظّمة التحرير الفلسطينية، حضور مؤتمر مينا هاوس كان يمكن أن يؤدّي إلى إغلاق باب التسوية على المسار المصري بدلاً من فتح باب التسوية على المسارات الأخرى، وخاصة على المسار الفلسطيني. لكنّ هذا السؤال أصبح بدوره سؤالاً أكاديمياً يصعب، إن لم يكن يستحيل، حسمه، ومع ذلك فمن الواضح أنّ ردود الأفعال العربية على مبادرة السادات ثمّ على اتفاقيات كامب ديفيد اتسمت بالإنفعال والعصبية. ومع التسليم بحق هذه الأطراف في الإختلاف وحتى الإعتراض على سياسات السادات أو رفضها، إلا أنّ سلوكها تجاه مصر لم يؤدّ إلى بلورة أيّ ستراتيجية بديلة أكثر فعالية وترتّب عليه ليس فقط إضعاف الموقف التفاوضي المصري وإنّما إضعاف الموقف العربي بشكل عام وصبّ في الإتجاه الذي كانت ترمي إليه إسرائيل، وهو عزل مصر عن العالم العربي وإضعاف الإثنين معاً.

... في هذا السياق، وفي ظلّ الرفض العربي للمشاركة في المفاوضات، نجح الرئيس السادات في ما يبدو، في تبني ستراتيجية تفاوضية تسمح له باتخاذ مواقف تتّسم بالمرونة إلى أقصى حد ممكن بالنسبة للقضيّة الفلسطينية وأخرى تتّسم بالتشدّد إلى أقصى حد ممكن بالنسبة لقضية

الإنسحاب من الأراضي المصرية المحتلّة. ونجحت هذه الستراتيجية في تمكين السادات من الوصول إلى معاهدة تلتزم فيها إسرائيل قانوناً بالإنسحاب إلى خط الحدود مع مصر وبتفكيك مستوطناتها وإنهاء أيّ مظهر من مظاهر التواجد الإسرائيلي فوق أي بقعة مصرية. ومع أنّه لم يتمكّن أن يحصل من إسرائيل، بالنسبة للمسار الفلسطيني، إلا على «إطار لحكم ذاتي» محدود، فقد أتاح له الرفض العربي، وخاصة الفلسطيني، الفرصة لإلقاء المسؤولية على الفلسطينيين أنفسهم وعلى العرب الآخرين.

أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية في القرن المقبل

محمد عطوي*

مع أنّ السلام العادل والشامل هو هدف ستراتيجي عربي، إلا أنّ معظم المصادر الغربية وحتى الإسرائيلية يُشير إلى أنّ الكيان الصهيوني يواصل تعزيز ترسانة من أسلحة الدمار الشامل، مُعتبراً أنّه لا مناص من حرب جديدة مع العرب يُستخدم فيها أحدث ما توصّلت إليه إسرائيل من أسلحة عرقية وجرثومية ونووية وكيماوية وبيولوجية. ويحاول العلماء الإسرائيليون الآن تطوير ما يطلقون عليه إسم «القنبلة العرقية» من أجل التخلّص من «القنبلة البشرية العربية» وليس من أجل مواجهة الجيوش العربية!

وفي هذا الصدد، صدر مؤخّراً تقرير خطير عن «مركز الدراسات السياسية والستراتيجية» في واشنطن، يُحذّر من السباق المحموم لإمتلاك أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. ويرسم التقرير الصورة القاتمة التالية للمعركة القادمة، إذا ما اندلعت في المنطقة بأسلحة الدمار الشامل: «خلال ثلاث دقائق فقط يمكن أن يتحوّل الشرق الأوسط إلى مقبرة هائلة تمتلىء خلالها الشوارع والطرقات بجثث الموتى، وتتحوّل الأنهار وموارد المياه العذبة إلى شرايين من السموم، وتمطر السماء أحماضاً كيماوية قاتلة، وتصير الأرض كالثعبان الجائع تلتهم كلّ من يضع عليها قدميه». فمن هو المسؤول عن هذه الكارثة إذا ما وقعت؟ وما هي أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية في القرن المقبل؟ وما هي سيناريوهات الحروب بأسلحة الدمار الشامل التي تخطط لها إسرائيل؟

* كاتب وباحث.

«القنبلة العرقية» الإسرائيلية

نشرت صحيفة «الصانداي تايمز»[١] البريطانية خبراً تحت عنوان «البنتاغون يُحذّر من القنبلة العرقية الإسرائيلية» ذكرت فيه أنّه، رداً على برنامج الأسلحة البيولوجية العراقية المثار حالياً بواسطة لجان التفتيش الدولية المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، يحاول العلماء الإسرائيليون تطوير ما يُطلقون عليه إسم «القنبلة العرقية» وذلك باستغلال التقدّم الذي تحقّق في مجال الهندسة الوراثية، من حيث التعرّف على «الجينات» التي تحمل الصفات العرقية للجنس العربي، ثمّ يقومون بعد ذلك بخلق بكتيريا معدّلة أو فيروس يستطيع أن يهاجم الجينات العربية وحدها من دون باقي الجنسيات، فتنشط هذه الفيروسات أو البكتيريا حاملة الأمراض والمعالجة وراثياً، وتقوم بتغيير الحامض النووي DNA الموجود داخل خلايا العرب الحيّة، بعد تشفير هذه الكائنات الدقيقة على جينات الشعوب العربية، فتفتك بهم.

وأوضحت الصحيفة المذكورة في مقالها أنّ هذا البرنامج البيولوجي يجري تنفيذه في معهد «نيس زيونا» البيولوجي الموجود على مسافة ٢٠ كلم جنوب تل أبيب، ويُعتبر مركز الأبحاث الرئيسي للأسلحة الكيماوية والبيولوجية في إسرائيل، ويتبع رئيس وزرائها مباشرة، شأنه في ذلك شأن هيئة الطاقة النووية. وذكرت الصحيفة أيضاً أنّ العلماء يعتبرون أنّ تحقيق هذا الهدف يُعدّ أمراً صعباً ومعقّداً، ذلك لأنّ العرب واليهود ينتميان للعرق السامي، إلا أنّ العلماء الإسرائيليين ربّما نجحوا في تحديد خصائص معيّنة في «الملف الجيني» لبعض المجتمعات العربية، خصوصاً الشعب العراقي، إذ يمكن للمرض أن ينتشر بنشر هذه الكائنات الدقيقة في الهواء أو بتلويث مصادر المياه بها.

وأضافت «الصانداي تايمز»[٢] في تحقيقها أنّ هذه الأبحاث تعكس نتائج أخرى أجراها علماء بيولوجيون في جنوب أفريقيا إبان فترة الحكم العنصري، وتمّ الكشف عنها في شهادة أمام لجنة تقصّي حقائق شُكّلت بعد ذلك عندما تولى نلسون مانديلا رئاسة الحكومة الوطنية هناك. وأثبتت اللجنة في تحقيقاتها وجود تعاون وثيق بين العلماء الجنوب إفريقيين والعلماء الإسرائيليين في تلك الفترة شمل أبحاثاً وتجارب على أسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية وصاروخية.

وأثارت فكرة قيام إسرائيل بمثل هذه الأبحاث على الأسلحة البيولوجية، عاصفة من الهجوم والإنتقادات في كثير من الدوائر خارج إسرائيل وداخلها، لأنّها تتوازى ـ كما تُذكر ـ بالتجارب الجينية التي أجراها في الأربعينات الدكتور الألماني جوزيف منجل أثناء

الحكم النازي في مدينة أوشويتز وهو ما عبّر عنه عضو الكنيست الإسرائيلي بقوله «إنّ مثل هذا السلاح البيولوجي يُعتبر وحشياً ويجب إستنكاره». وأفاد بعض العلماء أنّه من الناحية النظرية يمكن تخليق سلاح بيولوجي يتجه إلى عرق معيّن ويصيبه من دون آخر، إلا أنّ التطبيقات العملية لمثل هذا السلاح ستكون مرعبة وشنيعة.

وأفاد رئيس مصنع أسلحة الحرب الكيماوية والبيولوجية في جنوب إفريقيا، دان جوسين، أنّ فريقه تمّ تكليفه في مطلع الثمانينات بتطوير سلاح بيولوجي يتجه فقط إلى أصحاب اللون الأسود[٤]. وأضاف أنّ فريقه ناقش إمكان نشر هذا السلاح في شراب البيرة الذي يتناوله السود أو نبات الذرة أو حتى بواسطة التلقيحات الدورية التي تُجرى لهم، إلا أنّ تجارب تطوير هذا السلاح لم يتم إستكمالها[٥].

وختمت «الصانداي تايمز»[٦] بأنّ التحقيق السري الذي رفعته وكالة الإستخبارات الأميركية إلى البنتاغون، حذّر في العام ١٩٩٧ من أنّ عناصر بيولوجية يمكن تخليقها من الجينات لإيجاد أسلحة مميتة جديدة جارٍ تطويرها، كما تمّ الكشف عن معلومات تُفيد بأنّ وزير الدفاع الأميركي ويليام كوهين تلقى تقارير أخرى تُفيد أنّ بعض الدول، وعلى رأسها إسرائيل، تعمل من أجل تخليق نوعيات معيّنة من الجراثيم ذات توجه عرقي معيّن. ونال هذا الموضوع إهتمامات من مصادر المعلومات الأجنبية خصوصاً نشرة «الفورين ريبورت»[٧]، وهي إحدى إصدارات مؤسسة «جينز» التي تتابع المسائل الدفاعية والأمنية، إذ ذكرت نقلاً عن مصدر جنوب أفريقي، لم تكشف عن هويته، أنّ العلماء الإسرائيليين إستفادوا من أبحاث جنوب إفريقيا في هذا الصدد من أجل تطوير سلاح عرقي ضد العرب. وأضاف أنّ الإسرائيليين إكتشفوا مجالات في الجينات العربية تمّ إجراء أبحاث عليها بواسطة يهود من أصل عربي، خصوصاً اليهود العراقين. واهتمّت الجمعية الطبية البريطانية بهذه الأسلحة المميتة القائمة على الإختلاف في الجينات، وبدأت تحقيقاتها في هذا الموضوع[٨].

الهدف: ستراتيجية ردع

لا شك في أنّ تسريب هذه المعلومات في هذه الأيام التي يكثر فيها الحديث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، خصوصاً البيولوجية، يأتي في إطار الحرب النفسية التي دأبت أجهزة المخابرات الإسرائيلية على شنّها ضد الدول العربية من حين إلى آخر، وذلك في إطار ستراتيجية الردع التي تشكّل ركيزة أساسية في الستراتيجية الأمنية الشاملة لإسرائيل، خصوصاً بعد أن تولى «الموساد» رئيس جديد هو شبطاي شافيت خلفاً للجنرال داني ياتوم الذي تعرضت «الموساد» أثناء فترة خدمته لفضائح كثيرة.

والسؤال: هل يمكن أن تكشف إسرائيل، بهذه السهولة، عن أحد أخطر أسلحتها السرية التي ينبغي أن تحظى بأعلى درجة من التكتم؟

والرد ينهض على أربعة أسس هي:

أوّلها: أن تُبلغ الخصم رسالة واضحة عن أسلحة الردع التي تمتلكها.

ثانيها: أن يُدرك الخصم أنّك تملك فعلاً هذه الأسلحة.

ثالثها: أنّك تنوي فعلاً إستخدام هذه الأسلحة إذا ما تعدى خصمك الخطوط الحمر.

رابعها: أنّه إذا ما وضعك خصمك موضع الإختبار فعليك أن تستخدم ما هددت به من أسلحة ردع[٩].

من هنا يتبيّن أنّ تسريب هذه الأخبار من قبل إسرائيل يأتي في إطار ستراتيجية ردع وتوفير صدقية عالية لها، خصوصاً في وقت تُمارَس فيه ضغوط دولية كثيرة عليها من أجل الإستمرار في عملية السلام.

هل استخدمت إسرائيل أسلحة بيولوجية من قبل؟

لقد استخدمت إسرائيل الأسلحة البيولوجية في أوّل حرب لها ضد العرب في العام ١٩٤٨، عندما ألقت ميكروب «الدوسنتاريا» في مصادر مياه الجيش المصري في فلسطين، الأمر الذي أصاب أعداداً ضخمة من الضباط والجنود بهذا المرض، وأضعف قدراتهم القتالية[١٠].

وذكرت صحيفة «الأيام»[١١] أنّ السلطات الإسرائيلية تقوم بإجراء تجارب دوائية على المعتقلين العرب والفلسطينيين الموجودين في سجونها، علماً أنّ عدد المعتقلين الفلسطينيين يبلغ أكثر من ٣٠٠٠، بالإضافة إلى ١٢٠ مسجوناً عربياً من جنسيات مختلفة. وأفادت «الأيام» أنّ وزارة الصحة الإسرائيلية أصدرت حولى ألف تصريح لشركات أدوية كبرى هناك لإجراء تجارب لعقاقير خطيرة على هؤلاء المعتقلين. وكانت النتيجة أنّ كثيراً منهم لقوا حتفهم أو أصيبوا بعاهات مستديمة وهم في طريقهم للموت حالياً، وأنّ كثيراً من المسجونين الفلسطينيين الذين يُتوقّع الإفراج عنهم في إطار الإتفاق الأخير سيخرجون إلى الحياة وهم فاقدي القدرة على ممارسة أيّ نشاط بعد إصابتهم بأمراض خطيرة ستؤدّي إلى وفاتهم بعد فترة من خروجهم.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نربط بين هذه العمليات التي تستهدف الشعب الفلسطيني وبين ما ذكرته رئيسة وزراء إسرائيل السابقة غولدا مائير عندما قالت إنّها

«تُصاب بالغثيان صباح كلّ يوم يولد فيه طفل فلسطيني»، وكذلك تصريح رئيس وزراء إسرائيل السابق إسحق رابين الذي قال فيه: «أود لو يبتلع البحر مدينة غزّة بسكانها»[١٢].

وتُعتبر الأسلحة البيولوجية ذات إمكانية خطيرة على المستوى الستراتيجي في قتال الشعوب، ونادراً ما تُستخدم على مستوى الجيوش. وترتكز إسرائيل على استخدام «الايروسول» البيولوجي لتلويث الهواء والأرض بواسطة مستودعات الطائرات والصواريخ والبالونات الموجهة تلفزيونياً. وأنشأت لذلك معملاً للأمصال واللقاحات في «نيس زيونا» جنوب تل أبيب، تُجرى فيه أبحاث عن الفيروسات، وعلى استخدام العبوات ذاتية الدفع وراجمات الصواريخ المحمّلة بالمواد البيولوجية، والاعتماد على استنشاق الكائنات الدقيق كوسيلة رئيسية للتلوُّث البيولوجي[١٣].

وتُنتج إسرائيل عناصر الأمراض الفطرية والتركسينات، مثل «كوكسيدولي»، وعناصر الأمراض البكتيرية مثل «بوتوليزم»، والجمرة الخبيثة «انتراكس»، والكوليرا والطاعون، وعناصر الأمراض الفيروسية مثل «الحمى الصفراء» وحمى الدنج، والجدري، وشلل الأطفال «وعناصر أمراض الراكتسيا مثل «التيفوس»؛ هذا في ما يتعلّق بالعناصر المضادة للإنسان[١٤].

أما في ما يتعلّق بالعناصر المضادة للنبات والمحاصيل الزراعية، فتنتج إسرائيل عناصر مرضية عدّة مثل «صدأ القمح، المطر الأصفر، وأمراض القطن، والذبول المتأخر للقمح». بالإضافة إلى طاعون الحشرات وأمراض الأعشاب وتساقط الأوراق، كذلك عناصر أخرى مضادة للحيوانات تُصيب الفم والقدم، «مثل طاعون الماشية وحمى الدواجن، وداء الكلب، والجمرة الخبيثة»[١٥].

كما تسعى إسرائيل، في الوقت نفسه، إلى تطوير ميكروبات لها درجة بقاء عالية في الظروف الجوية غير المؤاتية، وبخاصة عند الجفاف وارتفاع درجات الحرارة، مع إمكان إستخدامها ميدانياً كايروسولات تؤثّر على الجهاز التنفسي. هذا بالإضافة إلى إنتاج ميكروبات مقاومة للأمصال واللقاحات المعروفة، ولكن تؤدي إلى أعراض فسيولوجية متشابهة مع أمراض أخرى لإرباك الإجراءات الصحية والوقائية للخصم[١٦].

ويُذكر أنّ تعاوناً كبيراً جرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل في مجال إجراء التجارب على استنباط التوكسينات والفطريات لاستخدامها كسلاح بيولوجي، خصوصاً

بعد أن توصّلت الولايات المتحدة إلى تطوير السلاح الجرثومي المجفف، ونجحت في تطوير وتحميل أمراض: التولاريما، والحمى القلاعية، والطاعون، والجمرة الخبيثة في رؤوس صواريخ باليستية وقنابل الطائرات، وكانت تنفق سنوياً قرابة ٧٠ مليون دولار على تطوير سلاح الجدري[١٧].

ومع التطوّر التكنولوجي الذي تشهده أنظمة التسليح عموماً، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على البيولوجيات في شكلها الجديد القائم على علوم التكنولوجيا الحيوية وعلم الهندسة الوراثية، تسعى إسرائيل أيضاً إلى تخليق عناصر بيولوجية جديدة لا تؤدّي إلى القتل بالضرورة لكنّها تؤدّي إلى إنهاك قوّة الخصم إلى فترة محدودة تزول بعدها آثارها ويمكن خلال هذه الفترة المحدودة تحقيق الأهداف والمهمات العسكرية المطلوبة[١٨].

وعلى رغم توقيع إسرائيل على معاهدة ١٩٧٢، والتي تحظر حيازة وإنتاج العناصر البيولوجية، إشترطت أن تقوم الدول العربية بالتوقيع عليها أوّلاً، لكنّها تحفّظت عند توقيع البروتوكول الخاص بالمعاهدة على عدم إعتبار السموم ومسقطات الأوراق من الأسلحة البيولوجية، وهو ما ينمّ عن نيات في استخدامها الأسلحة البيولوجية المضادة للمحاصيل والحيوانات ضد الدول العربية مستقبلاً. وكانت توفّرت معلومات في نهاية العام ١٩٧٥ عن أنّ «الفأر النروجي» الذي هاجم المحاصيل الزراعية في مصر وقضى على الكثير منها، تمّ تخليقه في المعامل الإسرائيلية ثم تسريبه إلى مصر ضمن قواتها التي كانت موجودة في الثغرة غرب القناة عقب حرب تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٧٣. وقد بذلت مصر جهوداً ضخمة حتى تمّ القضاء عليه[١٩].

هل يمكن للقنبلة العرقية الإسرائيلية أن تنجح في تحقيق الهدف منها؟

يُذكر أنّ شعوب العالم تشترك في ٩٩,٥ في المئة من جيناتها، ولا تختلف إلا في نصف في المئة فقط، وربّما أقل من ذلك بين اليهود الشرقيين والعرب. وإذا كان تقرير «الصانداي تايمز» صحيحاً من حيث الأبحاث والتطوير، فإنّ هذه التقنية الجديدة وليدة الهندسة الوراثية، تعني أنّ العلماء الإسرائيليين قاموا فعلاً بدراسة المادة الوراثية للعرب واليهود باستفاضة، وتوصلوا إلى وجود جينات، أو مناطق معينة في المادة الوراثية يختلف فيها العرب بكل شعوبهم عن اليهود.

وعلى رغم ما في هذه الفكرة من حقيقة علمية، أكّد علماء وأطباء في مصر متخصصون في علم الهندسة الوراثية أنّ تطبيق هذه الفكرة لا يتم ببساطة إلا إذا قُضي تماماً على نحو ٢٠ في المئة من اليهود أنفسهم الموجودين في المنطقة، لاشتراك

اليهود الشرقيين والعرب في نسبة النصف في المئة من الجينات المميزة بين الشعوب، لذلك، فإنّ نسبة منهم ستنال منها هذه «القنبلة العرقية»(٢٠).

وبينما امتنعت الحكومة الأميركية حتى الآن عن التعليق رسمياً على الأنباء المتعلّقة بتطوير سلاح بيولوجي إسرائيلي يستهدف الأجسام العربية من خلال تحديد خصائص معينة في المورّثات (الجينات)، فإنّ التصريحات غير الرسمية، وكذلك تصريحات المسؤولين السابقين تُلقي ظلالاً من الشك على إمكانية صنع مثل هذا السلاح، مع أنّ الحكومة الأميركية قد خصصت ١٠ مليارات دولار من أجل برنامج تطوير أسلحة جينية تحمي الولايات المتحدة الأميركية في حال تعرّضها لأيّ هجوم معادٍ بالأسلحة البيولوجية المتطوّرة، وخاصة أنّ الأميركيين يعتقدون أنّ الفئات الأصولية «الإرهابية» تحاول الحصول على مثل تلك الأسلحة. كما يعتقد خبراء الأسلحة الجينية المتطوّرة، أنّه خلال خمس سنوات سيتمكّن بعض الدول في العالم من تطوير مثل تلك الأسلحة. والأهم من هذا كلّه فإنّه سيكون من المتعذّر معرفة مصدر إرسال الأسلحة الجينية، مع العلم أنّه يتم توصيلها إمّا بالقنابل والصواريخ أو عن طريق المياه أو المشروبات(٢١).

ومع ذلك فإنّ الخبراء الأميركيين في مجال الحرب البيولوجية يتحدّثون مشكّكين في إمكانية أن تكون إسرائيل بصدد إنتاج مثل هذا السلاح الذي «يمكنه أن يميّز العرب عن اليهود فيقتل العرب ولا يصيب اليهود بأذى». ويقول هؤلاء الخبراء الأميركيون إنّ إنتاج مثل هذا السلاح اليوم غير ممكن، علماً أنّ بيل ريتشاردسون، الذي شغل منصب مساعد وزير الدفاع الأميركي المسؤول عن برامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية في إدارتي رونالد ريغان وجورج بوش، قد قال لمجلّة «صالون ماغازين» التي تصدر على شبكة الإنترنيت(٢٢):

«انني أعتقد أنّ هذا لغو أجوف». وأضاف أنّه إذا أمكن إنتاج «قنبلة عرقية» في وعاء زجاجي (أي في مختبر على سبيل التجربة) فإنّ ثمّة قفزة هائلة بين إمتلاك آلية لحياة بيئية ووجود سلاح أو ناقل للجراثيم أو وسيلة لنشرها». وأضاف ريتشاردسون: «ليس لدي أدنى شك في أنّ إسرائيل قد أجرت تجارب على أسلحة كيماوية وبيولوجية هجومية لزمن طويل، ولا أظن أنّ باستطاعة أحد أن يجد أيّة معلومات عن هذه التجارب. لقد كانت لنا دائماً معايير مزدوجة في التعامل مع إسرائيل مقارنة بالحديث عن الأخطار التي تمثّلها بلدان أخرى. إنّ ممّا لا شكّ فيه أنّهم امتلكوا هذا النوع من المواد منذ سنوات. ولكن أن يقول أيّ شخص شيئاً علمياً عن هذا فهو أمر بالغ الصعوبة»(٢٣).

ويذهب ريتشاردسون وغيره من الخبراء الأميركيين إلى «أنّ التكنولوجيا البيولوجية في إسرائيل تُعادل مثيلتها في الولايات المتحدة إن لم تكن أفضل منها. فقد كانت رائدة في مجالات مثل إختبارات الحمل ووسائل كشف غاز الإنتراكس الفتاك». ويقول خبير آخر هو البروفسور فكتور ديلفيشيو، الأستاذ في جامعة سكرانتون بولاية بنسلفانيا الأميركية، وهو العالم الذي طوّر أساليب الكشف عن الغازات السامة: «إنّ القنبلة العرقية قد تكون ممكنة من الناحية النظرية. ولكنني لا أعرف إذا كانت قد صُنعت بعد. ولا أظنّ أنّنا نعرف ما يكفي عن الخلايا الوراثية البشرية حتى نستطيع القول إنّ جنساً بشرياً معيناً يملك موروثات محدّدة يمكن أن نجعلها هدفاً لمواد عضوية»، وأضاف البروفسور ديلفيشيو مؤكّداً أنّ العلماء لا يملكون حتى الآن «قاعدة معلومات عن الموروثات (الجينات) البشرية تجعل من الممكن إنتاج مثل هذا السلاح عملياً»[٢٤]. وقالت البروفسورة دافني كاملي، أبرز خبراء «الميكروبيولوجيا» «في وزارة الدفاع الأميركية، وهي متخصصة في شؤون السلامة البيئية إنّ «النبأ يبدو بعيداً عن أيّ إحتمال للتصديق»، مضيفةً «أنّه أشبه بالقول لشخص بأنّه لمجرّد أنّ لون بشرته أسود فإنّ معنى هذا أنّه مختلف في كلّ شيء»[٢٥].

ويقول مسؤولون أميركيون سابقون لهم علاقة وثيقة بأبحاث الأسلحة البيولوجية وكيفية الوقاية منها، إنّ إسرائيل تملك فعلاً برنامجاً للأسلحة الكيماوية والبيولوجية مركزه في المعهد البيولوجي الإسرائيلي في منطقة «نيس تزيونا» حيث توجد المنشأة الرئيسيةللأبحاث السريّة في مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. ويزيد من غموض النبأ في رأي هؤلاء أنّ هذا البرنامج الإسرائيلي مُحاط بسرية شديدة[٢٦]. لهذا، تقول كاملي: «إنّني لا أريد أن أقول إنّ هذا العمل مستحيل. فالإسرائيليون يملكون معاهد الأبحاث اللازمة وهم قادرون على إجراء البحوث التي تعادل بحوثنا إن لم تتجاوزها، ولكن الحديث هو عن إنتاج ردّ فعل معقّد في جهاز المناعة في تجمّع سكّاني بأكمله، وهذا لا يبدو ممكناً»[٢٧].

ويشترك في النقاش حول القنبلة العرقية الإسرائيلية ضد العرب صحفي أميركي عاش لسنوات عدّة في إسرائيل كرئيس لمكتب وكالة «يونايتد برس إنترناشيونال» الأميركية للأنباء، وهو لويس توسكانو مؤلّف كتاب «الصليب الثلاثي» عن الترسانة النووية الإسرائيلية، يقول: «إنّ الحديث عن هذا السلاح يشكّل تحدّيات محيّرة للعقل. ولم يكن لدي أبداً شك في أنّ الإسرائيليين ينتجون ترسانة أسلحة كيماوية بكميات محدودة، والحقيقة أنّه كانت ثمّة شائعات على نطاق واسع بأنّ معملاً كيماوياً يشتغل

على هذا تحت غطاء مركز جامعي للبحوث بالقرب من حيفا»[٢٨]. ويضيف توسكانو أنّ ما يجعل الأمر أشدّ خطورة هو أنّ الإسرائيليين، على العكس من صدام حسين أو أيّ زعيم آخر في الشرق الأوسط، قد طوّروا أنظمة قادرة على إطلاق هذه الأسلحة». ويُشير توسكانو، بهذا، إلى حقيقة وجود الصواريخ الإسرائيلية التي تستطيع إطلاق أسلحة إسرائيل للتدمير الشامل نحو أهداف في البلاد العربية، وهو ما لا تملكه أيّ من الدول العربية التي يُشتبه في أنّها تملك أسلحة كيماوية أو بيولوجية»[٢٩].

ويُشار في صدد النبأ عن القنبلة العرقية الإسرائيلية إلى أنّ علماء في جنوب إفريقيا في ظلّ النظام العنصري الأبيض كانوا قد حاولوا لسنوات عديدة إنتاج «سلاح إصطباغي»، أي يميّز الصبغة، يستهدف السود وحدهم، ولكنّهم أخفقوا، وإن كانوا قد أنتجوا للنظام آنذاك عدداً من السموم ووسائل الإغتيال، مثل أحمر الشفاه الذي يحتوي على عقاقير سامة أو مخدّرة[٣٠].

ويجدر بالذكر أن صحيفة «ميل أند غارديان»، وهي كبرى الأسبوعيات في جنوب إفريقيا، كتبت تعليقاً على نبأ «صنداي تايمز» سخرت فيه بشدة من إسرائيل لمحاولتها الإعتماد على تجارب علماء جنوب إفريقيا العنصريين في الماضي للتوصّل إلى صنع قنبلتها العرقية، وأكّدت أنّها ستنتهي حتماً إلى الفشل الذي إنتهوا إليه.

من جهة أخرى، يعتقد خبراء أسلحة الدمار الشامل الغربيون أنّ إستخدام هذا السلاح العرقي من جانب إسرائيل سيُراعي كلّ الجوانب السلبية، من حيث إمكان تأثيره على الإسرائيليين أنفسهم، خاصة إذا ما استُخدم لتلويث الهواء، وإحتمالات تغير اتجاهات الريح على عكس الحسابات الإسرائيلية المقدّرة[٣١].

لذلك، فإنّه من البديهي أنّ الذين نجحوا في إنتاج هذا السلاح سيتمكّنون أيضاً من انتاج المصل المضاد له لكي يُستخدم في تلقيح الإسرائيليين به مسبقاً لتحصينهم ضدّ هذا المرض في حال إصابتهم به. والدليل على ذلك الحادث الذي أُصيب فيه خالد مشعل مسؤول حركة «حماس» في عمان في تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٩٧ عندما هاجمه إثنان من عملاء «الموساد» ورشّوه بغاز معيّن لم يفلح الأطباء الأردنيون في تحديد كنهه، وفشلوا في علاجه. وعند ذلك، طالب الملك الراحل حسين بإصرار من نتانياهو، وبضغط من الإدارة الأميركية، بإرسال أطباء إسرائيليين يحملون العلاج المناسب لهذا الغاز الذي يعرفون كلّ أسراره لأنّهم صانعوه، عند ذلك حضر طبيبان إلى عمان ومعهما الترياق المضاد، وأمكن عند ذلك فقط شفاء خالد مشعل وعاد إلى طبيعته، ومن دون ذلك كان موته محققاً[٣٢].

من هنا يمكننا أن نستنتج أنّه لا توجد إستحالة في إمكان توصّل إسرائيل عملياً إلى إنتاج هذا السلاح في المستقبل، وإن كانت حالياً في مرحلة التطوير وإستجلاء نتائج التجارب التي تُجريها. وما أشارت إليه الـ«صانداي تايمز» من أنّ اليهود العراقيين موضع هذه الأبحاث لتحديد خصائص جيناتهم، فإنّ ذلك يرجع إلى أنّ هؤلاء اليهود يتصفون دون غيرهم من يهود العالم بصفات عرق اليهود من قديم الزمن. لذلك يمكن أن يتعرّف الباحثون من خلالهم على حقيقة خصائص العرق اليهودي، وبالتالي تحديد الخصائص المغايرة في جينات الأعراق الأخرى، في الوقت نفسه الذي يتمّ فيه تحصين اليهود المختلطين مع العرب، في بعض المناطق مثل مدينة الخليل، بالأمصال المضادة.

وممّا لا شكّ فيه أنّ هذا السلاح ـ الذي يدخل في إطار أسلحة الدمار الشامل ـ يوجّه بشكل رئيسي ضد الشعوب العربية أكثر منه ضد الجيوش العربية. ويرجع حرص إسرائيل على التعامل مع الشعوب العربية، إلى إعتقادها أنّ التهديد الرئيسي الذي سيواجهها، وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين، ما تُطلق عليه إسم «القنبلة البشرية العربية» الناتجة من تزايد السكان العرب بأعلى نسبة في العالم تصل إلى ٤,٥ في المئة، في وقت فشلت محاولات إسرائيل لزيادة قوتها البشرية سواء من حيث تشجيع زيادة النسل أو من خلال تكثيف عمليات الهجرة إليها بواسطة يهود الشتات.

ووصل الباحثون في إسرائيل [٣٣] إلى أنّه، ومع إفتراض نجاح الدولة العبريَّة في زيادة نسبة المواليد حتى يصل عدد كلّ عائلة إلى ٤ ـ ٥ أطفال، ومع أقصى معدلات متوقعة لهجرة يهود من أوروبا وروسيا والولايات المتحدة وإفريقيا، فإنّ تعداد إسرائيل في العام ٢٠١٠ لن يزيد على ٦ ملايين نسمة، في حين سيصل عدد عرب الضفة وغزّة، بالإضافة إلى عرب إسرائيل، إلى حوالى ٥,٥ ملايين نسمة طبقاً لتقديرات مركز الإحصاءات الإسرائيلي.

معنى ذلك أنّ إسرائيل ستتحوّل إلى دولة ثنائية الجنسية نصفها يهود والنصف الآخر عرب، بما يحمله ذلك من حقوق سياسية وإقتصادية وإجتماعية للعرب لا يمكن تجاهلها، وهو ما ينفي عنها الصفة الأساسية التي قامت عليها، وهي فكرة أنّها دولة نقيّة تضم يهود العالم فقط، ومن هنا يمكن لنا أن نتبيّن أنّ الخطر والتهديد الرئيسي الذي تتحسب له في المستقبل هو «القنبلة البشرية العربية». وإذا كان الكم العربي اليوم كمّاً مهملاً ليس له فعالية لمواجهة إسرائيل بأطماعها المعروفة، فإنّها لا تضمن أن يستمر هذا الكم مهملاً في المستقبل. من هنا يتبين لنا مغزى تطوير إسرائيل لأسلحة

بيولوجية وكيماوية تتجه فقط إلى الشعوب العربية حتى تقضي على هذا التهديد مبكراً قبل أن يظهر.

المجموعات العرقية المتنوعة

تُعرف السلالة البشرية (أو العرقية) بأنّها مجموعة من السكان لها المميزات الطبيعية نفسها كأنواع الدم وعدد الجينات البارزة والمستترة، بالإضافة إلى خواص الجلد وعرض الأنف وإستقامة الفكين واعوجاجهما، فضلاً عن أنواع الشعر وتراكيب الرأس والقامة والحجم والشكل واللون التي تنتقل بالوراثة وتميزها عن سواها من الناس والبشر. ويصنّف علم الأجناس البشرية الشعوب الموزّعة في الأرض بتقسيمها إلى خمس مجموعات أساسية، وذلك في ضوء واحد أو آخر من العناصر الطبيعية التي تميّزها، وهذه المجموعات هي[٣٤]:

أوّلاً: مجموعة البيض أو القوقازيين التي تتواجد في جميع أنحاء أوروبا وشمال إفريقيا وأميركا الشمالية والشرق الأدنى وأجزاء من آسيا، وتُسمّى أيضاً بالشعوب الهندوأطلسية أو الهندوأوروبية لأنّ موطنها الأصلي يمتد من الهند إلى المحيط الأطلسي.

ثانياً: مجموعة الصفر أو المنغولين التي تتوزّع في آسيا وبعض الأجزاء الأميركية.

ثالثاً: مجموعة السود أو الزنوج ويدخل في هذه المجموعة الأقزام كذلك، وتسود في إفريقيا.

رابعاً: مجموعة الأستراليين، وهي مجموعة الشعوب التي تعيش أصلاً في القارة الأُسترالية والجزر العائمة في المحيط الهادي.

خامساً: مجموعة البوشمان النادرة التي تعيش حالياً في صحراء كالاهاري الواقعة في أنغولا الجنوبية.

ويسمح علم الأجناس البشرية أيضاً بتقسيم السكان إلى أعراق بحسب مجموعات جينات الدم عندهم، إلى ستّة عناصر هي:

- عنصر عبيد أُستراليا.
- عنصر هنود أميركا.
- العنصر الآسيوي.

ـ العنصر الإفريقي.
ـ العنصر الأوروبي.
ـ عنصر الشعوب الأوروبية القديم.

تقنية الحرب البيولوجية: مثل أي تقنية أخرى، يُمكن إعتبار التقنية الحيوية عملة ذات وجهين: الأوّل هو الجانب الجيّد الذي يخفّف من المعاناة الإنسانية، الثاني هو الوجه السيء الذي يُسبب الدمار(٣٥).

وقد أوضح الباحثون أنّ العلاجات الجينية التي يتم من خلالها إصلاح التلف الوراثي في الأنسجة البشرية وشفاء بعض الأمراض الوراثية، قد توجّه لمهاجمة الجينات الشائعة في أقليات عرقية معينة، مشيرين إلى أنّ كلّ عرق يتمتّع بحساسية وراثية خاصة. وقد أكّدت الدكتورة فيفيان ناتانسون، رئيسة قسم العلوم العرقية في الجمعية الطبية البريطانية، أنّ مثل تلك الأدوية والعلاجات شائع في العلم، وبإمكانها أن تنقلب إلى سلاح حربي. فهي قد تُبيد جيشاً بأكمله إذا تمّ إستخدامها بشكل سلبي لإستهداف جينات محدّدة في مواقع معيّنة من الجسم، فتصبح قادرة على تمييز الأشخاص الذين يشتركون بالمجموعات الجينية نفسها فتتحكّم في مدى إستجابتهم لبعض العقاقير الدوائية(٣٦).

وأوضحت ناتانسون في مؤتمر عُقد في أدنبرة (سكوتلاندا) أنّ هذه الأدوية تنشط بمجرّد دخولها إلى جسم الإنسان بواسطة مادته الوراثية الـDNA أو بغرسها مباشرة في الخلية التالفة لإصلاح الخلل فيها. فعلى سبيل المثال، يُمكن إدخال أدوية جينية تستهدف الخلايا البنكرياسية التالفة المسؤولة عن إنتاج كميات كافية من هرمون الأنسولين الضروري لتقليل نسبة السكر في الدم لإصلاح عيوبها. وقد أعربت ناتانسون عن اعتقادها بإمكانية إستغلال هذه الأدوية وتطويرها إلى أسلحة عرقية مدمّرة تُرش في الهواء أو تُصب في المياه وتُنثر على الطعام أو تُمرر عبر الجلد بحيث تتعرّف على جينات معيّنة متواجدة في سلالات بشرية تشترك في تركيبها الوراثي، كالطول والحجم ولون الشعر والعيون أو حتى نوعية الدم، لإحداث أمراض مختلفة أو شلل أو وفاة فورية أو لتسبيب العقم أو التشوّهات الخلقية للأطفال. وقد تبقى في البيئة لفترات طويلة فتؤثّر على الكائنات الحيّة على وجه الأرض.

وشدّدت الدكتورة ناتانسون على ضرورة إكتشاف مثل تلك الأدوية والبحث في إمكانية تطويرها إلى أسلحة فتّاكة تُهاجم مجموعات عرقية معيّنة، مع فرض رقابة مشدّدة على هذه الأبحاث لمنع تهديدها المستقبلي للإنسان والبيئة.

ولم تخفِ الطبيبة قلقها من أنّ التقدّم السريع في تقنيات الهندسة الوراثية التي تسمح بتطوير علاجات جينية، قد يُمكّن من استخدامها بطرق غير أخلاقية لإبادة جماعات عرقية معينة، خاصة وأنّ الإختلافات في البيئة الوراثية للسلالات البشرية تُساهم في إصابة عرق دون آخر بالأمراض وظهور معدّلات وفاة عالية في بعض منها.

ويُحذّر الخبراء العسكريون في تقرير أصدرته وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» من إمكانية ولادة جيل جديد من الأسلحة البيولوجية المرعبة المصممة لمهاجمة بعض المجموعات العرقية، والتي تُسبب أمراضاً خطرة غير قابلة للعلاج ولا يمكن الكشف عنها أو التعرّف عليها بسهولة. وحسب مصادر طبية أوروبية، فإنّ العلماء في البنتاغون على وشك تطوير أسلحة بيولوجية من عوامل جرثومية قاتلة للجينات تستهدف أعراقاً معينة، ويُعتقد أنّ لها دوراً كبيراً في انتشار وباء الطاعون في الهند وظهور فيروس الايدز.

إسرائيل تجرّب بالسجناء العرب أحدث أسلحتها الجرثومية

ترتبط الجريمة التي كشفت عنها وسائل الإعلام الإسرائيلية حول منح ١٠٠ تصريح من السلطات الإسرائيلية لشركات أدوية هناك لإجراء تجارب على المعتقلين العرب، بما هو معروف عن هدف السلطات العسكرية الأمنية في إسرائيل من حيث تجربة غازات الحرب الكيماوية ومواد الحرب البيولوجية على آدميين لمعرفة نتائجها بعد تطويرها، كذلك إستنباط أمصال ولقاحات وعقاقير مضادة لهذه الأسلحة البيولوجية والكيماوية ليتناولها الإسرائيليون من مدنيين وعسكريين تحسّباً لخوض حروب من المتوقّع أن تُستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل[٣٧].

ويبدو أنّ المسؤولين في وزارة الدفاع الإسرائيلية وأجهزة مخابرات الدولة قد توصلوا إلى قرار ضرورة الإعتماد على المسجونين العرب في إجراء هذه التجارب، وحصلوا على موافقة رئيس وزراء إسرائيل نتانياهو عليه بعدما أُصيب أكثر من أربعين جندياً إسرائيلياً بالتسمّم في العام ١٩٩٦ من جرّاء تناولهم عقار «بيرسجولبين» الذي استنبطته شركات الأدوية في إسرائيل، والذي من المفترض أنّه يعمل على تخفيف أعراض الإصابة بغاز الأعصاب (مثل زارتي، زومان ×٧). وكان عدد من الجنود الأميركيين قد تعرّض أيضاً لآثار سلبية نتيجة تناول أمصال مشابهة لم تأخذ حقّها من الأبحاث والتجارب أثناء حرب عاصفة الصحراء في الخليج العام ١٩٩١.

ومن المعروف أنّ إسرائيل ذات سمعة معروفة في مجال إنتاج غازات الحرب الكيماوية من مختلف الأنواع وتطويرها، كذلك أمراض الحرب البيولوجية. ففي مجال أسلحة الحرب الكيماوية حققت إسرائيل تقدّماً ملموساً في صناعة الغازات الحربية والسموم. وأقامت لذلك مصانع عدّة قرب الناصرة وبتاح تكفا ومختئيم قرب تل أبيب. هذا إلى جانب إمكانية تحويل خطوط الإنتاج في مصانع الكيماويات الدوائية ومصانع المبيدات الحشرية، إلى إنتاج غازات الحرب بأنواعها المختلفة، خصوصاً غازات الأعصاب المستمرة وشبه المستمرة. كما بدأت على المستوى الصناعي في إنتاج الذخائر الثنائية لغاز الزارين. وتتابع مع الولايات المتحدة التقدّم التكنولوجي الذي حققته في هذا المجال، وذلك في ضوء الخبرات التي حققها الإستخدام القتالي لهذه الأسلحة بواسطة القوات الأميركية في كلّ من فيتنام ولاوس وكمبوديا، كذلك خبرة الروس لإستخدام هذه الأسلحة في أفغانستان. وقد إستفادت إسرائيل من هذه الخبرات في تصنيع بعض أنواع الغازات النفسانية Cabramates وهو ما تسعى لإجراء تجارب عليها على المعتقلين والمسجونين العرب[٣٨].

وتحيط إسرائيل أنشطتها في مجال أبحاث أسلحة الحرب الكيماوية وتطويرها بجدار محكم من السرية، فقد شملت غازات مهيّجة للجهاز التنفّسي (مثل النوسجين)، وسموم الدم (مثل سيانيد الهيدروجين) وسموم الأعصاب (مثل الزارين والزرمان وڤي أكس) ومهيّجات الجلد (مثل الخردل) والغازات المسيلة للدموع، بجانب نوعيات متقدّمة من المواد الحارقة والفوسفورية وقنبلة المغنسيوم المعبأة بمادة الترميت والتي تشتعل خلال عشر دقائق وتنتج حرارة تصل إلى ١٥٠٠ درجة مئوية. هذا بالإضافة إلى إجراء تجارب على خلطات الترميت واليورانيوم المخفّض. كذلك لدى إسرائيل قدرات لإنتاج غازات شل القدرة والإعاقة B2 و LSD وDM و CS و CN، كما تجري بحوثاً متقدّمة في مجال إطلاق الليزر الكيماوي والإستخدام المشترك للسموم الفطرية (التوكسينات) والغازات المستمرة لإضعاف القدرات الوقائية عند الخصم إذا ما استخدمت قواته وسائل الوقاية العادية. بالإضافة إلى تغليظ بعض الغازات شبه المستمرّة، لزيادة مدّة إستمرارها (مثل الزارين) وإنتاج الذخائر الثنائية لغازات الأعصاب المستمرّة في إطار خفض تكاليف الإنتاج، وضمان أمن التداول مع استخدام نوعيات من الغازات لا توجد لها جرعات ميدانية مضادة في الوقت الحالي (مثل غازات Carbamates و F - Gases)[٣٩].

أمّا في مجال إنتاج إسرائيل لأسلحة الحرب البيولوجية، فقد نجحت في إنتاج عناصر الأمراض الفطرية والتوكسنيات (مثل كوكسيدوملى) وهو فطر يُسبب حمى شديدة، ولا يوجد مصل واق ضدّه، ويتصف بالثبات ممّا يُشجّع على استخدامه في الحروب، وعناصر الأمراض الفيروسية (مثل الجمرة الخبيثة Antherax) والكوليرا والطاعون الرئوي، وعناصر الأمراض الفيروسية (مثل الحمى الصفراء، وحمى الذبح، والجدري، وشلل الأطفال... وتُسبب حمى شديدة تؤدي إلى العجز والوفاة بنسبة ٣٠٪)، هذا، بالإضافة إلى عناصر أمراض الداكتسيا (مثل التيفوس الذي يؤدي إلى الوفاة). وقد ثبت أنّ إسرائيل تسعى إلى تطوير ميكروبات لها درجة عالية من البقاء والصلابة خصوصاً في ظلّ الظروف الجوية الصعبة، مثل الجفاف ودرجة الحرارة العالية، مع إمكانية إستخدامها كايروسول في الهواء بما يؤثر على الجهاز التنفسي، بجانب تلويث مصادر المياه والغذاء. كذلك إنتاج ميكروبات تستطيع مقاومة الأمصال واللقاحات المعروفة التي ينتجها الخصم، ولكن تؤدي إلى أعراض فسيولوجية متشابهة مع أمراض أخرى لإرباك الإجراءات الصحية والوقائية للخصم ومفاجأته بما لا يتوقّع. في الوقت الذي تهتم فيه إسرائيل بتطوير لقاحات مضادة لما تعتقد أنّه متوافر في الدول العربية من غازات الحرب الكيماوية، حتى يمكن تحصين سكانها وقواتها بها قبل الدخول في حروب تتوقّع إسرائيل أن تُستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل بأنواعها المختلفة بين الأطراف المشتبكة فيها على نطاق واسع، خصوصاً عندما تختلط القوات في الحروب البرية وترتفع إحتمالات استعمال الجانبين لهذه الأسلحة[٤٠].

ومن المعروف أنّ إسرائيل تحفّظت عند توقيعها بروتوكول جنيف في ما يتعلّق بخطر إستخدام الأسلحة البيولوجية، هذا رغم توقيعها على معاهدة عام ١٩٧٢ التي تحظر حيازة العناصر البيولوجية وإنتاجها. ومن المعتقد وجود تعامل بين إسرائيل والولايات المتحدة في مجال إجراء التجارب على استنباط التوكسينات والفطريات كسلاح بيولوجي. وقد أدخلت رئاسة الأركان الإسرائيلية الهجمات الكيماوية والبيولوجية في نظام التحليل، وإختبار السيطرة على الأهداف المعادية، خصوصاً عند تحميلها ما تطوره من ذخائر ذكية (موجهة ذاتياً)، كما قررت إدماج ذخائرها الكيماوية مع الذخائر التقليدية عند خوض بعض المعارك الحرجة بالنسبة لها في المراحل النهائية من الحرب[٤١].

ومن الأسباب التي دفعت إسرائيل لإستخدام المسجونين العرب كفئران تجارب للأمصال واللقاحات والأدوية المضادة لأسلحة الحرب البيولوجية، ما تعرضت له قواتها من خسائر عندما أجريت تجربة علي الجنود الإسرائيليين تناولوا عقار (بيرسجلوين) الذي من المفترض أنّه يعمل على تخفيف أعراض الإصابة بغاز الأعصاب، ومعرفة الآثار الجانبية لاستخدامه. فكانت النتيجة أن أصيب ٤٠ جندياً إسرائيلياً بالتسمم. كذلك تعرّض عشرات آخرون من الجنود الإسرائيليين للتسمّم عندما أرغمتهم قياداتهم على تناول عقاقير طبية مضادة للأسلحة الكيماوية والبيولوجية لمعرفة آثارها الجانبية، بجانب إصابة مئات آخرين أثناء إحدى المناورات البحرية كان ضمن موضوعات للتدريب فيها القتال أثناء التعرّض لهجمات كيماوية من قبل العدو؛ وكلّها أحداث عرّضت القيادة العسكرية لإنتقادات مرّة من قبل وسائل الإعلام الإسرائيلية، الأمر الذي دفع القيادة السياسية لإصدار تعليماتها بوقف هذه التجارب على الإسرائيليين وإستبدالهم بالعرب، خصوصاً أنّ أعمال تطوير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وكذلك الأمصال واللقاحات المضادة لها يحتاج إلى العديد من التجارب للتثبت من نجاحها في تحقيق الأهداف التي أُنتجت من أجلها، وهي في العادة تجارب معملية تجري في الدول الأخرى التي تملك مثل هذه الأسلحة على حيوانات تجارب، إلا أنّ إسرائيل تأبى إلا أن تُجريها على بشر للتأكد من نتائجها، فقررت أن يكون الضحايا من العرب لكي تحقق هدفين في آن واحد: إستخلاص النتائج والتخلّص من العرب[٤٢].

أسلحة التفجير الحجمي (القنابل الإرتجافية)

Volume Detonating Weapons

تُعرف أسلحة التفجير الحجمي بأسلحة (موجات الضغط) أو متفجّرات الوقود الغازي الذي ينفجر بملامسته للهواء. وتعتمد فكرة هذا السلاح على إطلاق سحابة من ذرات الوقود بعد تحويله إلى غاز أو تكوين سحابة من ذرات مواد معينة عالية الطاقة وخلطها بالهواء الجوي. وعندما تصبح نسبة الوقود إلى الأوكسيجين ملائمة، يكفي توليد شرارة أو رفع درجة الحرارة بنسبة معيّنة، أو رفع الضغط بطريقة مفاجئة، لإشعال الخليط، مما يؤدي إلى حدوث إنفجار ينتشر من نقطة الإشتعال إلى أقصى أطراف السحابة في فترة لا تزيد عن بضعة أجزاء من مليون جزء من الثانية[٤٣].

ويتسبب الإنفجار الذي يحدث في إبادة الأفراد وتدمير المنشآت والأسلحة والمعدات المتواجدة أسفل موجة الإنفجار المتولدة، خصوصاً مع قدرة السحابة على التسلل إلى

الإماكن غير محكمة الإغلاق، مثل المنازل والملاجىء والتحصينات وأنابيب شفط الهواء في المحركات، كما يتركّز في المناطق المختلفة. وعند الإشتعال وإحداث الإنفجار، تنفجر كلّ هذه الأجزاء من السحابة محدثة قدراً كبيراً من الدمار(٤٤).

ومن أبرز استخدامات هذا السلاح، الإعتماد عليه في تدمير حقول الألغام وتجمّعات الدبابات والعربات المدرّعة، والتحصينات الدفاعية، وأبرزها الخفائر المحصّنة للمقاتلات ووسائل الدفاع الجوي الأرضية ومراكز القيادة والسيطرة. وكذلك إزالة العوائق التي تحول دون هبوط المروحيات أو التي تعيق عمليات الإبرار الجوي والبحري(٤٥).

وقد استُخدمت هذه الأسلحة في الحرب الفييتنامية وكلّ نطاق ضيّق في كلّ من الحرب الأفغانية وحرب الخليج، في فتح الثغرات في حقول الموانع قبل بدء العمليات البرية لقوات التحالف جنوب العراق في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩١، حيث استُخدمت غازات مثل أكسيد الايثيلين، وأكسيد البروبولين، وكلاهما يحدث موجة ضغط واشتعالاً غازياً بدرجة حرارة تصل إلى أكثر من ١٠٠٠ درجة مئوية، حيث تفوق القوة الإنفجارية الناتجة عن حجم معيّن من هذه النوعيات من الغازات مثيلتها في وزن مماثل من مادة «ت. إن. ت» بحوالى خمس مرات. وتُعتبر زيادة الضغط إلى ٢,٢ كلغ/ سم٢ كافية لتدمير حقول الألغام المضادة للدبابات والتأثير على حظائر الطائرات المحصّنة(٤٦).

وقد طوّرت الولايات المتحدة الأميركية أثناء الحرب الفييتنامية أجيالاً متتالية كم هذا السلاح، ابتداء من العام ١٩٦٩ عندما أنتجت القنبلة CBU - 55B، ثمّ تمّ تطوير الإنتاج من حيث زيادة كمية الغاز الذي وصل إلى ٧٥٪ من وزن القنبلة الذي تراوح ما بين ٥٠٠ رطل إلى ٢٠٠٠ رطل. كذلك تمّ تطوير وسائل توجيهها ذاتياً باستخدام الأشعة تحت الحمراء، ثمّ أشعة الليزر، ثمّ وسائل توجيه تلفزيونية. كما تمّ تزويد القنبلة بطابة اقترابية بما يسمح بانفجارها عند الإرتفاع المطلوب فوق سطح الأرض، ثمّ سرعة إنتشارها وتفجير السحابة. وقد استُخدمت في حرب عاصفة الصحراء في الفترة ما بين ١٧ كانون الثاني/ يناير إلى ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩١ قنابل زنتها ٦٨٠٠ كلغ(٤٧).

وفي الأيام القليلة التي سبقت الهجوم البري الذي شنّه الفيلق السابع الأميركي بهدف تطهير المنطقة التي تواجه منطقة هجومه من حقول المواقع ومواقع القوات العراقية، استخدم الجيل الثالث من القنابل الإرتجاجية (مارشا)، حيث يتم إنفجار السحابة على إرتفاع محدود من سطح الأرض، ثمّ يتبعها إنفجار آخر يقابل موجة

الضغط المرتدة من سطح الأرض، ممّا يُضاعف من التدمير الذي تتعرّض له المباني والمنشآت والتحصينات بسبب التضاغطات والتفريعات المتتالية. وقد واكبت إسرائيل عمليات التطوير التي جرت على هذه الأسلحة الإرتجاجية في الولايات المتحدة عبر السنوات الماضية، ونجحت في الحصول على تكنولوجيا الجيل الثالث منها، واستخدمته في عملياتها في لبنان العام ١٩٨٢ في نطاق محدود. وتركّز إسرائيل على إنتاج القنابل التي تُلقى من الطائرات بالتشاقل الطبيعي، أو بمظلّة فرملية بدءاً بعيار ٥٠٠ رطل، ثمّ وصلت حالياً إلى قنابل زنة ٦ إلى ٨ أطنان والتي يُستخدم في تصنيعها ثنائي ميثيل الهيدرازين والميثان إلى جانب أُكسيد البروبيلين. كما تسعى لتطوير رؤوس إرتجاجية لصواريخ (لانس) التكتيكية التي تملكها. هذا بالإضافة إلى تزويد الرؤوس الحربية للصواريخ (أريحا) بها، وكذلك الصواريخ (حيتس) المضادة للصواريخ لتدمير أكبر عدد من الصواريخ الباليستية المعادية في الجو قبل وصولها إلى أهدافها، إلى جانب إستخدام هذه القنابل الإرتجاجية ضد المدن ووسائل الدفاع الجوي المعادي. وتسعى إسرائيل للحصول على ما ينتجه الجيش الأميركي من الرؤوس الحربية من طراز (PIY) للصواريخ (زوني) والتي تعمل بالنظرية نفسها، وتُطلق من عربات مدرّعة بواسطة قاذف متعدّد المواسير لتدمير الأهداف المعادية في العمق التكتيكي في العمليات البرية ضد الأنساق الأولى من التشكيلات المدرّعة والميكانيكية المعادية، ومرابض المدفعية، ومواقع الصواريخ أرض ـ جو، ومراكز القيادة والسيطرة... إلى جانب فتح الثغرات في حقول الموانع. كما شاركت إسرائيل الولايات المتحدة في تجاربها العديدة لإنتاج مقذوفات مدفعية إرتجاجية عيار ١٥٥ ملم[٤٨].

الردع المتدرّج

وفي إطار الإستخدام الستراتيجي لأسلحة الحرب الكيماوية، فمن المتوقّع أن تلجأ إسرائيل إليها قبل اتخاذ القرار باللجوء للأسلحة النووية، وذلك عند نشوء قتال فعلي على إحدى الجبهات مع العرب. وستزداد إحتمالات اللجوء لاستخدام الأسلحة الكيماوية بواسطة إسرائيل إذا ما واجهت أكثر من جبهة حرب مفتوحة ضدها بواسطة أكثر من دولة عربية. ففي هذه الحالة، ستسعى إسرائيل لتوجيه ضربات كيماوية ضد القوات العربية في الإتجاه الذي تريد تجميده وتسكيته مؤقتاً للتفرّغ للقتال في إتجاه آخر تعطيه أولوية ستراتيجية. وبهذا المنطق الستراتيجي نفسه ستحارب إسرائيل إذا برز التهديد في جبهة واحدة، حيث ستسعى لإغلاق بعض المحاور التعبوية أمام تشكيلات الخصم تقاتل في هذا المحور بالضربات الكيماوية لتتفرّغ لقتال تشكيلات

معادية أخرى. ومن المؤكّد أنّ إحتياطات العدو وأنساقه الثانية وأهدافه الهامة في العمق، مثل الصواريخ وعناصر الدفاع الجوي والقواعد الجوية والبحرية ومراكز القيادة والسيطرة ومواقع المدفعية والمناطق الإدارية وعقد المواصلات في الخلف، ستنال عدداً أكبر من الضربات الكيماوية بهدف شل فعاليتها ومنعها من التأثير في المعارك الدائرة في الجبهة الأمامية، وسيكون إستخدام الأسلحة الكيماوية في المراحل الأولى من الحرب بمثابة عنصر ردع وتلويح بإمكانية التصعيد في مرحلة تالية من القتال باستخدام أسلحة نووية، وذلك في إطار ستراتيجية الردع المتدرّج التي ينتظر أن تلجأ إليها إسرائيل في الحرب المقبلة(٤٩).

ومن المتوقّع أن تستخدم إسرائيل صواريخها من طراز (أريحا) ضد أهداف الخصم بأسلوب القصف المركّز بلواء صواريخ متكامل (١٨ قاذفاً) ضد كل فرقة مدرّعة أو ميكانيكية تتواجد في الإحتياط. وقد تستخدم في البداية الغازات المزعجة والنفسية مع الذخائر التقليدية والقنابل العنقودية والإرتجاجية، على أن يتم اللجوء إلى الغازات القاتلة في المراحل الحاسمة في ما بعد. وفي بعض الحالات، قد تلجأ إسرائيل لإستخدام غازاتها القاتلة منذ البداية، ولذلك صنّفت أسلحتها الكيماوية كأسلحة تكتيكية وتعبوية، ولم تصنّفها كأسلحة ستراتيجية. وستراعي في استخدامها لهذه الأسلحة تطبيق مبدأ الصدمة بالتركيز المكثّف لقوّة النيران ضد الأهداف الحيوية بما يُحقق شل القدرة الهجومية والمعاونات اللوجستية، وإرباك عمليات القيادة والسيطرة عند الخصم. لذلك يتوقّع أن تتبع إسرائيل أسلوب المزج في استخدام القدرة القتالية بين ذخائر تقليدية وذخائر كيماوية وقنابل إرتجاجية، مع استخدام أكثر من غاز في وقت واحد على الهدف نفسه، وتوحيد الهجمات الكيماوية ضد أكثر من هدف في وقت واحد(٥٠).

وستسعى إسرائيل من خلال هجماتها الكيماوية إلى تحقيق نسبة خسائر بحدود ٢٥ - ٣٠٪ في حجم القوة البشرية للخصم. وبذلك يفقد الخصم القدرة على القيام بأعمال قتال دفاعية، بالإضافة إلى أنّ تلويث أسلحته ومعداته لمدّة أكثر من ٢٤ ساعة سيعرقل إستخدام هذه الأسلحة لفترة كافية. كذلك فإنّ تلويث المناطق الحيوية والستراتيجية عند الخصم سيعرقل أعمال تعبئة قواته واستعدادها للإنتشار لبدء عملياتها الحربية(٥١).

وستراعي إسرائيل في ضرباتها الكيماوية أن تسيطر على حدودها لتبقى محصورة في أهداف الخصم العسكرية، وحتى لا تنتقل السحب الكيماوية بفعل الرياح إلى مناطق سكانية غير مخطط تلويثها، وذلك تجنّباً للتصعيد الذي قد يترتّب عليه قيام الدول العربية بقصف كيماوي مضاد للمناطق السكانية الإسرائيلية. هذا مع الإهتمام بتطبيق مبدأ المفاجأة في توجيه الضربات الكيماوية. وهي لن تلجأ إلى دفع قوات الخصم مبكراً لإتخاذ إجراءات الوقاية، حيث تستهدف إسرائيل في حساباتها عند توجيه الضربات الكيماوية أن تحدث خسائر بنسبة ٨ ـ ١٠٪ في الأفراد المزودين بوسائل الوقاية(٥٢).

وإذا ما قدرت إسرائيل أنّ الحرب ستكون من بدايتها شاملة للجبهات الأمامية والخلفية في وقت واحد، فستخطط قصفها الكيماوي حيث يحدث تزامن في قصف أهداف العمق الستراتيجي للخصم مع الأهداف العسكرية في العمقين التعبوي والتكتيكي. وباستخدام وسائل الإيصال المتاحة جميعها، بما فيها المقاتلات والصواريخ (أريحا) و(لانس) بالإضافة للراجمات والمدفعية. كذلك سيحدث مزج القصف بين ذخائر كيماوية وأخرى تقليدية ذكية لتحقق التكامل من خلال مضاعفات القدرة التدميرية ضد أهداف الخصم، في إتجاه إدارة الضربات الرئيسية وأعمال المناورة للقوات على المستوى التعبوي والستراتيجي، على وجه الخصوص، ضد مؤخرة الخصم(٥٣).

ردع نووي وسلام مع العرب: حسم حاييم هيرتزوغ، الرئيس الإسرائيلي السابق، بالإيجاب على السؤال الذي ظلّ يطرح نفسه بقوّة منذ نحو عقدين: هل إمتلكت إسرائيل فعلاً القنبلة النووية؟ وهو السؤال الذي ظلّت إسرائيل تراوغ في الإجابة عليه، مرّة بتجاهله أصلاً، ومراراً بكلمات ديبلوماسية إختيرت بعناية صائغ الذهب لتقول ولا تقول، من نوع «لن تكون إسرائيل أوّل من يُدخل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط... ولا تتحمّل بأن تكون ثاني من يُدخلها»(٥٤).

والواقع، أنّ إسرائيل تحاول بشتى السبل الحيلولة دون إجراء أي نقاش حول قدرتها النووية. فهذه القدرة تمنحها «القوة الرادعة» و«التفوق النوعي»، كما أنها تحاول الإبتعاد في البداية عن مسألة نزع السلاح، وإن كانت تقصد نزع السلاح العربي بالمقام الأوّل. وتريد إسرائيل الحفاظ على خيارها النووي وإحتكارها له، وفي الوقت ذاته إزالة

الأسلحة فوق التقليدية، أو غير التقليدية التي يملكها العرب، مثل الأسلحة الكيماوية التي تُعرف بأنّها «الأسلحة النووية للفقراء»[٥٥].

لقد كان أحد التطوّرات الأبرز في المجتمع الإسرائيلي خلال الأعوام الأخيرة، كشف نواحٍ كثيرة من سياسة إسرائيل الأمنية وعرضها للمناقشة على الصعيد العام. وكانت المسألة النووية في دورها، كجزء من هذه النزعة، عرضة للتدقيق العام المتزايد، وإن كان لا يزال محدوداً، منذ حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١. وكان لمضمون النزاع حول سياسة إسرائيل النووية ثلاثة أوجه هي[٥٦]:

أولاً: التغييرات الحاصلة في محيط إسرائيل الستراتيجي، بما فيها تقدّم عملية السلام بين العرب والإسرائيليين والخطر المتزايد الذي تشكّلة الأسلحة غير التقليدية.

ثانياً: المطالبات بأن تشرع إسرائيل في معالجة مسألة قدراتها النووية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ثالثاً: الإستعداد الكبير الذي أبدته الحكومة الإسرائيلية للإنضمام إلى مفاوضات ضبط التسلّح وإتخاذ مبادرات في هذا الإتجاه، إقليمياً وعالمياً.

ويشكّل المقال الذي كتبه جوزف فيتشت تحت عنوان «رد فعل إسرائيل على نمو إيران يصعّد المخاوف النووية في الشرق الأوسط»[٥٧]، مثالاً بارزاً عن الوضع القائم، إذ يُشير إلى أنّ إسرائيل، في مواجهة تعزيز إيران لمخزونها من أسلحة الدمار الشامل، «شرعت في التكلّم عن قدرتها النووية كقوّة مضادة لأسلحة البلد العدو المتطوّرة. ولم تعد إسرائيل تعتبر الأسلحة النووية السبيل الأخير الذي قد تلجأ إليه، كما اعتمدت عبارة «القدرات النووية» ـ التي لا تشكّل إعترافاً صريحاً بأسلحتها النووية ـ كعائق، أو ربما حتى كتهديد في وجه خصومها». ويُشير فيتشت كذلك إلى أنّ الزعماء الإسرائيليين أصبحوا حديثاً أكثر وضوحاً في ما يتعلّق بسياسة إسرائيل الوقائية النووية، ويذكر تصاريح علنية قام بها زعماء من كلّ أنحاء الدائرة السياسية تظهر، في رأيه، تصعيداً في «تحدّيات إسرائيل النووية»[٥٨].

ويقول تقرير مركز «جافي للدراسات الستراتيجية»[٥٩]: «خلال العقد الماضي، طرأت زيادة حادة على المنشورات من مصادر خارجية تتعلّق بقدرات إسرائيل النووية المزعومة. ويُشير عدد كبير من المنشورات الغربية، إلى «أسلحة إسرائيل النووية» أو إلى «مستودعها النووي». ولكن مما لا شكّ فيه أنّ المسألة الأهم التي يتحتّم معالجتها هي

ما إذا كانت إسرائيل لا تزال تعتبر خيارها النووي السبيل الأخير الذي قد تلجأ إليه، أو إذا كانت تعتبر هذا الخيار قوّة مضادة في مواجهة محاولات الدول العربية إدخال أسلحة الدمار الشامل إلى المنطقة».

ويضيف تقرير «جافي» قائلاً: «إنّ مقال فيتشت لا يهدف إلى تقديم تحليل كامل عن إنعكاسات هذه التطوّرات على سياسة إسرائيل النووية. والستراتيجية الفضلى على المدى الطويل تقضي بأن تدخل هذه في حوار أمني على المستوى الإقليمي يُعالج مسألة الأخطار التي تطرحها أسلحة الدمار الشامل. ولكن في انتظار أن تتأتى الظروف المناسبة لحوار مماثل، فسوف تستمر إسرائيل في مواجهة أخطار غير عادية، وهي أخطار يجب أن تعالجها عبر وسائل الوقاية. ويطرح هذا الأمر مجدداً تساؤلات حول فاعلية الوقاية المركزية على «الغموض» النووي، وحول ما إذا كان يترتّب على إسرائيل أن تعقد سياسة وقائية أكثر وضوحاً في مواجهة أخطار ملموسة أكثر».

ويُنهي تقرير مركز «جافي» الإسرائيلي بقوله: «هناك ثلاثة أسباب على الأقل تجعل إعلان سياسة نووية واضحة أمراً غير ضروري وغير مرغوب فيه على حدّ سواء في المرحلة التالية:

١ ـ معرفة الدول العربية أنّ إسرائيل تملك أسلحة نووية وأنّها سوف تلجأ إلى استعمال هذه الأسلحة إذا كانت السبيل الوحيد الباقي لديها.

٢ ـ في حين أنّه من الصعب إظهار نجاح السياسة الوقائية نظرياً، إذ أنّه لأسهل بكثير كشف فشل تلك السياسة»، يبدو أنّ المفعول الوقائي لسياسة إسرائيل النووية الغامضة قد نجح حتى الآن.

٣ ـ يمكن تفسير تغيير مماثل على غرار مضمون مقال فيتشت، كتصعيد للتحديات النووية، وهو تصعيد، عدا كونه غير ضروري، قد يؤدي إلى إزدياد الضغوط الإقليمية على نحو خطير.

من جهة أخرى، يؤمن بعض السياسيين النافذين الإسرائيليين، وعلى رأسهم رئيس وزراء إسرائيل السابق شمعون بيريز، في ستراتيجية «الحزمة الواحدة»، ومفادها الجمع بين الردع النووي العلني والتسوية اليهودية لقضية الأراضي العربية المحتلة، والسلام مع العرب، في ظل جيش إسرائيلي تقليدي متفوّق، في مجموعة متكاملة. وبتعبير بيريز، فإنّ «الأسلحة النووية سوف تتحوّل بعد عشر سنوات أو خمس عشرة سنة المشكلة

الأساسية للجيل. وها هي الصواريخ العابرة للقارات، وقد تحوّلت الآن إلى مثل هذه المشكلة. وعلينا أن نرى في السلاح النووي، وفي تسوية الحل الوسط للسلام مع جيراننا، جملة واحدة أو مجموعة واحدة يجب السعي نحوها والعمل من خلالها»(٦٠).

ويستند دعاة ستراتيجية «الحزمة الواحدة» في تفسير دعواهم إلى الركائز الآتية(٦١):

أوّلاً: إنّ حدود قدرة إسرائيل على الحفاظ على تفوّقها التكنولوجي العسكري غير مضمونة للأبد، فالفجوة التقنية تقل بين الطرفين، وهو ما يدعو إلى البحث عن «ضامن مطلق» لأمن إسرائيل. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بإعلان إمتلاكها القنبلة النووية.

ثانياً: لا يمكن إستمرار تدفّق السلاح والعتاد الأميركي على إسرائيل. وفي مثل هذه الأحوال، يُمثّل السلاح النووي درعاً ستراتيجياً لا غنى عنه.

ثالثا: لدى العرب إمكانات مالية ضخمة وبإمكانهم الحصول على أحدث التكنولوجيا العسكرية.

رابعاً: إحتمال تعرّض إسرائيل لضغوط من حلفائها لتقديم تنازلات تهدّد أمنها.

خامساً: قدرة إسرائيل المحدودة على إحتمال هزيمة حاسمة في حرب تقليدية.

سادساً: إستبعاد إحتمالات سلام دائم مع العرب.

وهناك الآن، داخل المؤسسة السياسية ـ العسكرية الإسرائيلية إتجاهات عدّة حيال الإعتماد على الردع النووي(٦٢):

أولاً: تيار إسرائيلي يدعو إلى تبنّي الردع التقليدي ضد العرب.

ثانياً: تيار يدعو إلى تبنّي إسرائيل الخيار النووي من دون الإعلان عنه.

ثالثاً: تيار يدعو إلى تبني إسرائيل الخيار النووي مع الإعلان عنه.

رابعاً: تيار يدعو إسرائيل إلى تبنّي الخيار النووي وعدم تمكين العرب من الوصول إليه.

وفي دراسة للعقيد في الإحتياط البروفسور يوفال نئمان أنّ «هناك خمسة أسباب تحول دون اعتماد إسرائيل على الردع النووي» وهي(٦٣):

أوّلاً: صغر رقعة إسرائيل وتركز سكانها في شريطها الساحلي.

ثانياً: إتساع الرقعة الجغرافية العربية وتوزع السكان العرب.

ثالثاً: إمتلاك إسرائيل السلاح النووي سيدفع الدول العربية إلى إمتلاك مثل هذا السلاح.

رابعاً: تطوير السلاح النووي ووسائل إطلاقه سيشكّل عبئاً إقتصادياً على إسرائيل.

خامساً: تطوير السلاح النووي سيبعد إسرائيل عن التقاليد الديمقراطية.

وهناك تيار يدعو إلى توازن نووي في المنطقة للأسباب الآتية[٦٤]:

ـ سيولّد ميزان الرعب شعوراً لدى العرب بعدم قدرتهم على القضاء على إسرائيل.

ـ سيُعزز موقف الدول العربية للوقوف في وجه المتطرّفين.

وهناك تيار إسرائيلي يدعو إلى ستراتيجية «قنبلة في القبو»، أي الإحتفاظ بالسلاح النووي من دون الإعلان عنه، وذلك للأسباب الآتية[٦٥]:

أوّلاً: لجوء إسرائيل إلى الردع النووي عندما يفشل الردع التقليدي.

ثانياً: سيجعل إسرائيل في منأى عن أي ضغوط خارجية.

ثالثاً: لن يعمل العرب للحصول على السلاح النووي أو أي سلاح مواز له.

أمّا المحلل العسكري زئيف شيف فيعتقد أنّ على إسرائيل إيجاد ردع جديد. وهو يقول في هذا المجال: «لا حاجة للعرب إلى إستخدام سلاح نووي لإخضاع إسرائيل... وعلينا إيجاد ردع نووي جديد وذلك بالتعاون الستراتيجي مع الولايات المتحدة»[٦٦].

مواقع المفاعلات النووية الإسرائيلية: نشرت مجلّة «جينز أنتليجينس ريفيو»[٦٧] المتخصصة في المسائل الدفاعية، مجموعة من المعلومات لم تُنشر من قبل عن حجم المنشآت النووية الإسرائيلية. وفي الوقت الذي لم تعترف إسرائيل رسمياً بأنّها قوّة نووية وترفض تالياً الخضوع لعمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إستندت المجلّة إلى صور إلتقطتها الأقمار الاصطناعية التجارية، لتحليل سبعة مواقع نووية في إسرائيل هي:

ـ الموقع الأوّل الأكثر شهرة يقع في «ديمونا» في صحراء النقب. وهو يحتوي على مصنع لمعالجة البلوتونيوم.

ـ الموقع الثاني هو موقع «سوريق» (وسط غرب إسرائيل) ويُطلق عليه إسم «لوس ألاموس»، وهو يضمّ منشآت للأبحاث النوويّة ومفاعلات للأبحاث وهو أميركي الصنع.

- الموقع الثالث هو موقع «يوديفات» الذي يبعد ثلاثين كيلومتراً شرق حيفا. ويستخدم هذا الموقع في تجميع الأسلحة النووية الإسرائيلية وتفكيكها.

- الموقع الرابع هو موقع «أيلابون» الذي يبعد عشرين كيلومتراً إلى الشرق من يوديفات، وتتم فيه عمليات تخزين الأسلحة النووية التكتيكية.

- الموقع الخامس هو موقع «يديعوت» الواقع قرب الرملة، وهو يضم منشآت مهمّة تحت الأرض.

- الموقع السادس هو موقع «كفار زكريا» الذي تفوق مساحته عشرين كيلومتراً مربعاً على تلال يهودا، ويُعتبر قلب نظام الردع الإسرائيلي، وهو مستمر في التوسع على الرغم من أنّه يتألّف من خمسين تحصيناً تحت الأرض يضم كلّ منها قاعدة لإطلاق صواريخ «أريحا - ٢». وقد أُقيم هذا الموقع البالغ الأهمية لحماية إسرائيل «حيث يكون من آخر مناطق البلاد التي يمكن أن تسقط في أيدي العدو»، ولذا أُقيم في وسط إسرائيل.

- الموقع السابع هو موقع «باليكيم» للتجارب، وهو يبعد بضعة كيلومترات شمالاً عن موقع «سوريق». مخصص لإجراء تجارب على الصواريخ النووية مثل صاروخ «أريحا».

وتُقدّر مجلّة «جينز» عدد القنابل النووية في إسرائيل بما بين ١٥٠ - ٢٠٠ قنبلة، في حين يُقدّر ستراتيجيون غربيون العدد بـ٢٠٠ قنبلة.

وسائل إيصال الأسلحة النووية الإسرائيلية: أصبح لإسرائيل وسائل لإيصال رؤوسها النووية إلى أهداف عربية وإسلامية يراوح عددها بين ٦٠ و٨٠ هدفاً، ولا سيما حقول النفط العربية، وعواصم عربية كدمشق والقاهرة وبغداد وطهران وطرابلس[٦٨].

والوسائل الحديثة هي [٦٩]:

أولاً: وسائل الإيصال الجوية: لدى إسرائيل وسائل جوية تشمل قاذفات ثقيلة بعيدة المدى، وقاذفات متوسطة، ومقاتلات قاذفة قادرة على حمل أسلحة نووية ذات أوزان مختلفة لمسافات مختلفة. ومن الوسائل الجوية الطائرات العسكرية «إف - ١٦ فالكون» و«إف - ١٥ إيغل» و«إف - ١٤ فانتوم» و«كفير» و«آي - ٤ سكاي هوك» و«ميراج ٣ سي جي»[٧٠].

ثانياً: وسائل الإيصال الصاروخية: كانت إسرائيل تخطط، منذ بداية برنامجها النووي للإعتماد على صواريخ أرض - أرض كوسيلة رئيسة لتُكتسب رؤوسها النووية

ملامح «السلاح المطلق»، ومن هذه الصواريخ «أريحا ـ ١» و«أريحا ـ ٢» و«أريحا ـ ٣ شافيط» و«لانس» و«كروز»[٧١].

ثالثاً: نظم الإيصال التكتيكية: لدى إسرائيل نظم الإيصال التكتيكية الآتية[٧٢]:

١ ـ مدفعية ذات تسليح نووي: «الهاوتزر» عيار ٢٠٣ ملم، و«الهاوتزر إم ـ ٧١» عيار ١٥٥ ملم.

٢ ـ صواريخ قصيرة المدى (ابتداء من عشرات الكيلومترات): الصاروخ أرض ـ أرض قصير المدى من طراز «لانس» والصاروخ المضاد للسفن «غابرييل ٢ و٣» والصاروخ جو ـ أرض من طراز «هاربون» بمدى ١٠٠ كلم.

٣ ـ ألغام نووية: وقد زرعت إسرائيل مرتفعات الجولان بهذه الألغام.

وقد تكون مشكلة الأسلحة النووية التكتيكية، في الواقع، مشكلة رؤوس أكثر منها مشكلة نظم إيصال. فإذا كانت إسرائيل تمكّنت بالفعل من امتلاك القدرة على إنتاج ألغام نووية أو رؤوس نووية يصل وزنها إلى ١٥ كلغ وذلك بفضل ٧ أنظمة سوبر كومبيوتر «غراي ـ ٢» الأميركية الصنع، فإنّها لن تُعدم وسيلة لتطوير نظم لإيصالها[٧٣].

رابعاً: الغواصات: تقول صحيفة «هآرتس»[٧٤]: «إنّ غواصات دولفين، التي تصنعها ألمانيا لإسرائيل، ستُضيف بعداً جديداً لسباق التسلّح النووي في الشرق الأوسط». ويقول يوسي ملمان، كاتب المقال وأحد المختصين الإسرائيليين بشؤون المخابرات الإسرائيلية والعالمية: «وفي بداية العام ١٩٩٩، عندما سيستخدم سلاح البحرية الإسرائيلية عملياً أوّل ثلاث غواصات من نوع «دولفين» الألمانية، سيُشكّل هذا بداية أبعاد جديدة لسباق التسلّح في الشرق الأوسط». وكانت صحيفة «واشنطن بوست» قد كتبت قبل ثمانية أعوام[٧٥] أنّ خبراء المخابرات الأوروبية والأميركية وبعض الستراتيجيين يعتبرون أنّ الغواصات يمكن أن تمنح إسرائيل القدرة على توجيه الضربة الثانية النووية. وكما يقول هؤلاء، إذا نجح العرب في ضرب المفاعل النووي في «ديمونة» بصواريخ أرض ـ أرض، وكذلك قواعد سلاح الجو الإسرائيلي، فباستطاعة إسرائيل توجيه ضربة لهم بصواريخ بحرية تطلقها تلك الغواصات.

إسرائيل والقنبلة الهيدروجينية

عندما بدأت بوادر إنتاج القنبلة الهيدروجينية تظهر في الأفق، حذّر «ألبرت أينشتاين» من أنّ التوصّل لتصنيعها يجعل «التسمم الإشعاعي للجو المحيط بنا ممكناً،

ومن ثمّ فإنّ انعدام الحياة كلّها على ظهر الأرض نتيجة لذلك، يصبح في حدود الإمكانات الفنية[٧٦].

وإذا كانت القنابل الذرية الأولى قد حققت إنفجاراً بلغ ٢٠ ألف طن من المواد المتفجرة، فالقنابل الهيدروجينية تفوق قوّتها مئات المرات قدرة قنبلة هيروشيما الأولى. وقد تبلغ الألف والألفين قدر هذه القنبلة، وهو إنفجار بالغ الضخامة، صعب التصوّر، بشع النتائج، ينتج عنه تحرير مقدار كبير جداً من الطاقة من جرّاء إندماج نوى ذرات العناصر الخفيفة مكونة نواة لعنصر أثقل[٧٧].

ويمكن الحصول على هذا الإنفجار المروّع بإشعار كمية صغيرة من أحد نظائر الهيدروجين، كالديتيريوم (Deuterium)، أو التريتيريوم (Triterium) (الهيدروجين الثقيل)، بواسطة قنبلة ذرية عادية، حيث تتولّد حرارة تزيد عن المليون درجة مئوية تكفي لصنع هذا الجحيم الهيدروجيني[٧٨].

وينتج عن هذا أنّ حوالى ١٢ ـ ٢٠٪ من كمية المادة المعدّة للإنفجار تخرج على هيئة نيوترونات سريعة، كلّ غرام منها يحتوي على ألف بليون البليون من النيوترونات، يتسرّب كلّ واحد منها إلى المواد المجاورة فيتسبب في تحويلها إلى مواد مشعّة بالغة الخطورة، إضافة إلى دائرة تدمير هائلة القطر (نحو ١٦٠ كيلومتراً) تبلغ مساحتها نحو سبعة آلاف ميل مربّع، «أي قدر أكبر مساحة يمكن تصوّرها في الوجه البحري، بما في ذلك القاهرة والإسكندرية. ويلزم لتحقيق هذا الدمار الرهيب قنبلة واحدة أو قنبلتان تكفيان لإفناء ١٥ مليون نسمة من مواطنينا[٧٩].

والشائع أنّ العالم الذري «إدوارد تيلر» هو أوّل من توصّل إلى سر صناعة هذه القنبلة الرهيبة حتى أنّه لُقّب بأب القنبلة الهدروجينية. وهو عالم فيزيائي شديد الصلة بالأوساط العلمية والنووية الإسرائيلية، وقد زار إسرائيل والتقى بخبرائها الذريين أكثر من مرّة. غير أنّ بحثاً حديثاً لـ«نشرة علماء الذرّة» أثبت أنّ العالم الذري ستانيسلاف أولام هو صاحب الدور الأكبر في هذا الأمر حيث توصّل إلى إدراك السبب الحقيقي لفشل طريقة كان قد قدّمها تيلر لصنعها، ووضع خطة بديلة تستند إلى فكرة أساسية تقوم على الإعتماد على ضغط الوقود الذري قبل تسخينه لكي يحترق بفاعلية أكبر[٨٠].

وقد بدأت المعلومات تتسرّب منذ أوائل الثمانينات عن المساعي الإسرائيلية لتطوير قنبلتها الهيدروجينية، بعدما تمكّنت من إنتاج ونشر القنبلة النووية دون عوائق تُذكر.

ويُشير «فرانك برنابي» إلى شعور الإسرائيليين بـ«فخر خاص، تجاه وحدة تخصيب «الليتيوم ـ ٦» في مفاعل ديمونة»، وهي المادة التي تُستخدم في صنع القنابل الهيدروجينية. وهذا هو المكان الذي كانت ولا تزال تنظر إليه السلطات الإسرائيلية كأفضل الوحدات في ديمونة. وهو الموقع المختار لزيارة كبار المسؤولين كرؤساء الوزارات ووزراء الدفاع[٨١].

وقد بنى الإسرائيليون هذه الوحدة عام ١٩٧٧، وموقعها في الوحدة ٩٥ في «ميشون ـ ٢» بمفاعل ديمونة. وبحلول عام ١٩٨٤، صارت هذه الوحدة تعمل بكامل طاقتها، وبعد ثلاث سنوات من العمل المتواصل، قرّر الإسرائيليون أنّهم حصلوا على كفايتهم من «الليثيوم ـ ٦» وأوقفوا الإنتاج. وقد أنتج المعمل في السنة الأولى حوالى ٣٦ كيلو غراماً من «الليثيوم ـ ٦». وفي العامين التاليين، أنتج حوالى ١٣٠ كيلو غراماً، أي أنّ الإنتاج خلال السنوات الثلاث بلغ حوالى ١٧٠ كيلو غراماً[٨٢].

وقد كشفت شبكة التلفزيون الأميركية «إن بي سي» (N.B.C.) عن دراسة أعدّتها وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) شرحت بالتفصيل مدى التقدّم الذي حققه برنامج إسرائيل النووي» وذكرت أنّ هذا التقدّم يسمح لإسرائيل، في نظر المحلّلين، بصنع قنبلة هيدروجينية وتطوير صاروخ حامل عابر للقارات[٨٣].

وكانت إسرائيل قد تقدّمت بمشروع مشترك، مع شركة «آي. بي. أم» الأميركية الشهيرة للحاسبات الإلكترونية (الكمبيوتر)، لإنتاج كمبيوتر متطوّر للغاية (سوبر كمبيوتر) تُستخدم برامجه للمساعدة في إنتاج القنبلة الهيدروجينية[٨٤] وهو يختصر مدّة إعداد الحاسبات الضرورية لها من خمس سنوات إلى ستة أشهر فقط[٨٥].

وواكب هذا الأمر حصول إسرائيل على طائرات (إف ـ ١٥ سي) وهي نسخة معدّلة من طائرات التفوّق الجوي (إف ـ ١٥ إيغل) التي تملكها، إذ بإمكان النسخة الجديدة هذه، التي يقودها طياران بدلاً من طيار واحد، نقل حمولة ستراتيجية ثقيلة نووية أو هيدروجينية أو تقليدية إلى مسافة بعيدة[٨٦].

إسرائيل والقنبلة النيوترونية

تتفق القنبلة النيوترونية مع القنبلة الإنشطارية (من نوع تلك التي أُطلقت على هيروشيما ونجازاكي) في تماثل نتائج الإنفجار من الناحية النوعية، غير أنّ الفارق بينهما، يكمن في التركيز النسبي على هذه الآثار الثلاثة «ففيما يعتمد الرأس الحربي

الإنشطاري إعتماداً كبيراً على الإنفجار والناتج الحراري، فإنّ المفعول الغالب للرأس الحربي النيوتروني يتخذ شكل هبّة فورية من الإشعاع النووي: أي النيوترونات»(٨٧).

وقد أطلق الخبراء النوويون على قنبلة النيوترون إسم «القنبلة النظيفة» لأنّها تُبيد القوى البشرية والكائنات الحية، بينما تُبقي على الجماد من منشآت وأدوات دون أي دمار. ويشرح سام كوهن «نظرية القنبلة النيوترونية» على النحو الآتي: «السلاح النيوتروني» هو سلاح نووي، ومبدأ عمل أي سلاح نووي هو إمّا إحداث عملية إنشطار في الذرّة أو إحداث عملية إنصهار بين نواتين، واستعمال الطاقة الناتجة عن أي من تلك العمليتين لتدمير العدو ومنشآته وأفراده.

وإذا كان السلاح الإنشطاري (مثل قنبلة هيروشيما) يُطلق طاقة حرارية قوية ويُحدث إنفجاراً هائلاً وغباراً مشعاً تقتل جميعها البشر، فإنّ السلاح النيوتروني يعتمد بالدرجة الأولى على عمليات إنصهار نووية جرى التحكّم بها بحيث يُوظَّف القسم الأكبر منها في عملية إطلاق أشعة تقتل البشر دون تدمير المنشآت»(٨٨).

وتُقدِّم «القنبلة النيوترونية» ستراتيجية جيدة لإسرائيل لا يمكن تجاهلها بالنسبة للقوات الإسرائيلية، فتماس الحدود بين الكيان الصهيوني والمحيط العربي، وإحتمالات هجوم عربي صاعق يمتد إلى داخل «الخطوط الحمراء» الإسرائيلية ويشكّل تهديداً على أمن الدولة العبرية، أمر ممكن. لذا يُمثّل استخدام هذه القنبلة في مواجهة المدرعات والجيوش العربية، مع الحفاظ على البيئة الأساسية لإسرائيل، حلاً نموذجياً في رأي الخبراء الإسرائيليين، من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ إطلاقها على المدن والمواقع الستراتيجية العربية القريبة من الحدود الإسرائيلية، لا يعود يُمثّل تهديداً كبيراً، من جراء انتقال تأثيرات الإنفجار النووي العادي وتساقطها على الساحة العربية/الفلسطينية التي أُقيمت عليها الدولة اليهودية(٨٩).

وقد ذكر تقرير صحيفة «الصنداي تايمز» البريطانية في ٥ تشرين الأوّل ١٩٨٦، عن إفادة مردخاي فانونو، التقني النووي الإسرائيلي، حول صناعة الأسلحة النووية في إسرائيل، أنّها «تمتلك المكوّنات والقدرة على صنع قنابل ذرية ونيوترونية وهيدروجينية». وقد كان من ضمن الصور السرية المقدَّمة بواسطة فانونو إلى الصحيفة المذكورة آنفاً صور لقنبلة نيوترونية إسرائيلية.

الصواريخ الباليستية

تحرّكت إسرائيل بسرعة للتصدّي لظاهرة الصواريخ الباليستية في المنطقة العربية والعالم الإسلامي واتخذت الخطوات الآتية:

١ ـ مطاردة الكفايات العربية والعلماء الأجانب الذين يتعاونون مع العرب لصنع الصواريخ الباليستية التي تُستخدم لإيصال أسلحة الدمار الشامل ولتدمير مراكز حيوية.

٢ ـ السعي إلى الحصول على غطاء صاروخي مضاد تمثّل في بطاريات «باتريوت» الأميركية المضادة للصواريخ.

٣ ـ الإلحاح على إمتلاك الخيار النووي الرادع الخاص.

٤ ـ تطوير القدرات الصاروخية الباليستية الخاصة المتمثلة في ترسانة صواريخ «أريحا ـ ١ ـ ٢ ـ ٣» و«شافيت» (شافيط) و«باراك» و«لانس» الخ.

٥ ـ تجهيز الخطط اللازمة لضرب القدرات الصاروخية والذرية العربية وانتظار الظروف الملائمة للتنفيذ.

٦ ـ شنّ حملة إعلامية واسعة النطاق في العالم للتشهير بمسعى الدول العربية إلى خلق نوع من التوازن مع إسرائيل.

٧ ـ محاولة للضغط بالتعاون مع الولايات المتحدة من أجل عدم بيع دول أجنبية ـ مثل الصين وكوريا الشمالية ـ العرب الصواريخ الباليستية.

٨ ـ مواصلة تطوير الصاروخ المضاد للصواريخ «أرو» (السهم) الذي تتكفّل واشنطن بـ ٨٠ في المئة من نفقاته. ومن المتوقع أن يتم نشر عشر شبكات من هذا الصاروخ في جميع أرجاء إسرائيل في منتصف العام الجاري (١٩٩٩) إذ يأمل العدو الصهيوني في أن يحمي صاروخ «أرو» كامل أجوائه. وستبلغ تكاليف هذا المشروع ٦ مليارات دولار بعدما كان قد خُصص له ١,٨ مليار دولار فقط[٩٠]. ويستهدف هذا الصاروخ إعتراض الصواريخ المعادية على الإرتفاعات المتوسطة والبعيدة المدى. وقد إنتهت مرحلة تطويره في نيسان ١٩٩٥ على المقلدات، وأُجريت أوّل تجربة ميدانية له في قاعدة «بلما خيم» الجوية في ٢٠ شباط ١٩٩٦ لإعتراض صاروخ يبلغ حجمه نصف حجم الصاروخ «سكود» على مسافة ٧٠ كلم وإرتفاع ٣٠,٣ كلم، ولكنّها فشلت، ثمّ نجحت التجربة التالية في آب ١٩٩٦. ثمّ أجريت تجربة ثالثة على تشغيل النظام بكامله، خصوصاً نظام الرادار المعروف بـ«الضوء الأخضر» من إنتاج شركة «ألتا»، ونظام السيطرة والمراقبة. ويمكن لهذا الصاروخ الإشتباك مع الأهداف المعادية على كلّ الإرتفاعات وحتى مسافة ١٥٠ كلم. وتخطط إسرائيل في المرحلة الأولى من إدخاله الخدمة لتدمجه مع نظام

«باتريوت» للدفاع الجوي. وتستهدف الخطة «حوما» (الجدار)، وهي خطة للعمل الإيجابي ضد الصواريخ الباليستية العربية، إنتاج ٢٤٠ صاروخاً من هذا الطراز، يتم توزيعها بمعدّل ٦٠ صاروخاً على كلّ من الجهات الثلاث المحاطة بإسرائيل (مصر وسورية ولبنان) مع الإحتفاظ بـ٦٠ صاروخاً كإحتياط ستراتيجي[٩١].

النظام الصاروخي (هوك): تمَّ تطوير هذا النظام على ثلاث مراحل ليتحوّل من نظام صاروخي مضاد للطائرات إلى نظام مضاد للصواريخ، وتمّت تجارب ناجحة لربط الصواريخ (باتريوت) بالصواريخ (هوك) معاً من أجل رفع كفاءة عمل النظامين، بحيث أصبح في الإمكان، بعد تنسيق المعلومات بينها، إمداد بطاريات «الهوك» بمعلومات الإشتباك مع الأهداف المعادية من رادارات البطاريات «باتريوت» التي تُمكّن وحدات «الهوك» من الإشتباك من دون الحاجة إلى تحديد إرتفاع الأهداف[٩٢].

صاروخ «باتريوت» PAC - 3: هو في أصله صاروخ مضاد للطائرات تمّ تطويره في إحدى القواعد الأميركية في ألمانيا خلال الثمانينات، ليُصبح مضاداً للصواريخ أيضاً. وهو عبارة عن نظام متحرّك يحتوي كلّ العناصر المطلوبة لإكتشاف وتدمير الطائرات والصواريخ المعادية. وتبلغ سرعة الصاروخ ٥ ماك، أي خمسة أضعاف سرعة الصوت، ويتراوح مدى الإشتباك بين ٧٠ ـ ٨٠كلم، وعلى إرتفاع حتى ٢٤ كلم. كما يمكن للبطارية «باتريوت» أن تتعامل مع ثمانية أهداف في وقت واحد، وإكتشاف وتتبع أكثر من خمسين هدفاً في ظل ظروف التداخل الراداري[٩٣].

صواريخ «أريحا»: أكدت مجلّة «جينز ديفينس ويكلي» العسكرية البريطانية، نقلاً عن عضو في المخابرات الأميركية طلب عدم الكشف عن هويته، أن إسرائيل نشرت حتى عام ١٩٩٨ مائة صاروخ «أرض ـ أرض» من طراز «أريحا ـ ٢» وهو صاروخ قادر على حمل رؤوس نووية، ويتراوح مداه بين ١٢٥٠ ـ ١٥٠٠ كلم[٩٤]. وقد كشفت مجلّة «نيوزويك» الأميركية النقاب عن قيام إسرائيل بتطوير طراز جديد من صواريخ أريحا تحت إسم «أريحا ـ ٣»، وهو صاروخ «أرض ـ أرض» يُمكنه إصابة أهداف على بُعد ستة آلاف كيلومتر[٩٥].

الهوامش

(١) Sunday Times, 15/11/1998, London.
(٢) المصدر السابق.
(٣) الإذاعة الإسرائيلية ٧ كانون الأوّل ١٩٩٨.
(٤) اللواء الركن حسام سويلم، الحياة الدولية ١٥ كانون الأوّل ١٩٩٨، لندن.
(٥) المصدر السابق.
(٦) مصدر سابق.
(٧) Foreign Report, 20/10/1998, London.
(٨) Foreign Report, 20/10/1998, London.
(٩) حديث خاص عن «القنبلة العرقية» بثته هيئة الإذاعة البريطانية في لندن، الساعة ٦:٣٢ توقيت غرينش مساءً، تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٠.
(١٠) اللواء الركن حسام سويلم، الحياة الدولية، لندن، ١٥ كانون الأوّل ١٩٩٨.
(١١) صحيفة فلسطينية ١٩٩٧/٨/٢٤.
(١٢) اللواء الركن حسام سويلم. مصدر سابق.
(١٣) هيئة الإذاعة البريطانية، مصدر سابق.
(١٤) هيئة الإذاعة البريطانية، مصدر سابق.
(١٥) الحياة الدولية، لندن، ١٩٩٨/١١/١٥.
(١٦) المصدر السابق.
(١٧) هيئة الإذاعة البريطانية، مصدر سابق.
(١٨) هيئة الإذاعة البريطانية، مصدر سابق.
(١٩) المصدر السابق.
(٢٠) اللواء الركن حسام سويلم، مصدر سابق.
(٢١) هيئة الإذاعة البريطانية، لندن، ١٩٩٩/٢/١٤.
(٢٢) «صالون ماغازين»، شبكة الانترنيت، ١٩٩٨/١٢/٢.
(٢٣) «صالون ماغازين»، شبكة الانترنيت، ١٩٩٨/١٢/٢.
(٢٤) الانترنيت ١٢/٢/ ١٩٩٨.
(٢٥) الانترنيت ١٢/٢/ ١٩٩٨.
(٢٦) الانترنيت ١٢/٢/ ١٩٩٨.
(٢٧) الانترنيت ١٢/٢/ ١٩٩٨.
(٢٨) Sunday Times, November 5th, 1997, London.
(٢٩) Sunday Times, November 5th, 1997, London.
(٣٠) صحيفة «ميل أند غارديان»، جنوب أفريقيا، ١٩٩٧/١١/٥.
(٣١) «الصانداي تايمز»، ١٩٩٨/١١/١٥، لندن.
(٣٢) اللواء الركن حسام سويلم، مصدر سابق.
(٣٣) تقرير صادر عن «مركز الإحصاءات الإسرائيلي» لعام ١٩٩٨.
(٣٤) الموسوعة البريطانية، ١٩٩٨، لندن.
(٣٥) المصدر السابق.
(٣٦) المصدر السابق.
(٣٧) أعداد هآرتس ومعاريف في الشهر ١٢ من العام ١٩٩٧.

(٣٨) Jane's Sentinel, Douglas Davis, Jerusalem Post Service, London, August 16th, 1996. (عبر الأنترنيت)
(٣٩) اللواء الركن حسام سويلم، الكفاح العربي، ١٢/٣/ ١٩٩٧.
(٤٠) المصدر السابق.
(٤١) المصدر السابق.
(٤٢) المصدر السابق.
(٤٣) اللواء الركن حسام سويلم، الكفاح العربي، ١٩٩٧/٨/٩.
(٤٤) المصدر السابق.
(٤٥) المصدر السابق.
(٤٦) المصدر السابق.
(٤٧) المصدر السابق.
(٤٨) المصدر السابق.
(٤٩) اللواء الركن حسام سويلم، مصدر سابق.
(٥٠) الكفاح العربي، ١٩٩٧/٨/٤.
(٥١) اللواء الركن حسام سويلم، مصدر سابق.
(٥٢) المصدر السابق.
(٥٣) المصدر السابق.
(٥٤) Sipri Yearbook 1998, Sweden.
(٥٥) Strategic Survy, London, 1998.
(٥٦) تقرير مركز «جافي» الستراتيجي الإسرائيلي، تل أبيب، تموز ١٩٩٨.
(٥٧) تقرير مركز «جافي» الستراتيجي الإسرائيلي، تل أبيب، تموز ١٩٩٨.
(٥٨) إنترناشونال هيرالد تريبون، ١٩ كانون الأول ١٩٩٧.
(٥٩) إنترناشونال هيرالد تريبون، ١٩ كانون الأول ١٩٩٧.
(٦٠) مصدر سابق.
(٦١) أحمد بهاء الدين شعبان، «الستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠»، القاهرة، ١٩٩٣ ـ «هآرتس» ٩، ١٠، ١١، ١٢ شباط ١٩٨٧.
(٦٢) روبرت هركابي، «سلاح نووي كشرط للبقاء»، ١٩٩٢، دافار، ١٥ أيار ١٩٩٤.
(٦٣) مجلّة «بوليتيكا» الإسرائيلية، آذار ١٩٩٨.
(٦٤) مجلّة «بوليتيكا» الإسرائيلية، آذار ١٩٩٨.
(٦٥) معاريف ١٩٩٧/٦/٢.
(٦٦) «الستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠»، مصدر سابق.
(٦٧) هآرتس، ١٩٩٧/١٢/٢٩.
(٦٨) Jane's Intelligence Review, Nov. 1994.
(٦٩) محمد عطوي، النهار، ١٩٩٥/٥/١٢.
(٧٠) محمد عطوي، النهار، ١٩٩٥/٥/١٢.
(٧١) النهار، المصدر السابق.
(٧٢) النهار، المصدر السابق.
(٧٣) النهار، المصدر السابق.
(٧٤) محمد عطوي، الإتحاد الظبيانية، ٧ تشرين الأوّل ١٩٩٨.
(٧٥) محمد عطوي، الإتحاد الظبيانية، ٧ تشرين الأوّل ١٩٩٨.
(٧٦) «القنبلة الخفية: سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط»، «فرانك برنابي، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ١٩٩١.

(٧٧) «الستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠»، مصدر سابق.
(٧٨) «الستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠»، مصدر سابق.
(٧٩) «القنبلة الخفية»، مصدر سابق.
(٨٠) «القوة العسكرية الإسرائيلية»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لندن، ١٩٨٢.
(٨١) ستيفن غرين، «الإنحياز: علاقات أميركا السرية مع دولة إسرائيل العسكرية»، دار عمان للطباعة، دمشق، ١٩٨٥.
(٨٢) Atomie scientists, Jan - Feb, 1990, London.
(٨٣) «الحياة» الدولية، ٢٠ تشرين الأوّل ١٩٨٩.
(٨٤) «أبعاد قنبلة إسرائيل النووية»، الشرق الأوسط، ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩.
(٨٥) «أبعاد قنبلة إسرائيل النووية»، الشرق الأوسط، ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩.
(٨٦) «أبعاد قنبلة إسرائيل النووية»، الشرق الأوسط، ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩.
(٨٧) سام كوهن، «القنبلة النيترونية»، دار الروّاد، بيروت، ١٩٨٨.
(٨٨) «الستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠»، مصدر سابق.
(٨٩) «الستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠»، مصدر سابق.
(٩٠) «الحياة» الدولية، ٢٧ تموز ١٩٩٨ و«النهار»، ١٩٩٣/١٢/٢٩.
(٩١) المصدر السابق.
(٩٢) المصدر السابق.
(٩٣) المصدر السابق.
(٩٤) «الستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠»، مصدر سابق.
(٩٥) صحيفة «الأخبار» المصرية، ٤ نيسان ١٩٩٠.

المخاض الإجتماعي ـ السياسي في إسرائيل... إلى أين؟

إحسان مرتضى(*)

I ـ الخارطة الإجتماعية في إسرائيل اليوم

أ ـ صراع الجماعات الاتنية في المشهد الراهن

يتميّز المجتمع الإسرائيلي في المرحلة الراهنة بتعدّديته الإتنيّة، فهو يتكوّن من أغلبيّة يهوديّة (٨١,٤٪) وأقليّة عربيّة فلسطينية (١٨,٦٪ مع سكان القدس العربيّة وهضبة الجولان ونحو ١٥,٤٪ من دونهم)[1]، وبالإضافة إلى تقسيم سكّان إسرائيل إلى جماعتين قوميّتين، فإنّ كلّ جماعة قومية تُقسم بدورها أيضاً إلى جماعات إتنية ـ فرعية، فاليهود ينقسمون إلى عدد كبير من الجماعات، بحسب المنطقة أو البلد أو القارة التي قدموا منها، والفلسطينيون العرب ينقسمون إلى ثلاث جماعات دينية: مسلمون وهم الأغلبيّة الساحقة، ثم مسيحيون ودروز.

وينقسم اليهود إلى جماعتين إتنيتين رئيسيتين: يهود شرقيّون ويهود غربيّون. وكان الشرقيون يُشكّلون في أواسط القرن التاسع عشر الأغلبيّة الساحقة من يهود فلسطين. لكن بعد تدفّق الهجرة اليهوديّة الصهيونيّة إلى فلسطين أواخر القرن التاسع عشر، من دول أوروبا، ولا سيما أوروبا الشرقية، تقلّصت نسبتهم في فلسطين وأضحوا أقليّة ضئيلة (أقل من ١٠٪) بين مجموعة سكّان فلسطين اليهود قبل عام ١٩٤٨. إلاّ أنّه بعد قيام إسرائيل هاجر إليها عدد كبير منهم في موجات جماعيّة واسعة فازداد عددهم بصورة سريعة وشكّلوا في أوائل السبعينات نصف سكّان إسرائيل اليهود.

وينضمّ اليهود الشرقيون في إسرائيل إلى عدد من الطوائف يرجع أصلها إلى بلد معين أو منطقة معيّنة وربما مدينة معيّنة في العالم العربي أو الإسلامي. ومن أهمّ

(*) باحث في الشؤون الإسرائيلية.

الطوائف الشرقية، طائفة اليهود الاسبان أو بالعبرية (سفاراديم) ويرجع أصل هؤلاء اليهود إلى فتح العرب لإسبانيا (الأندلس) في القرن الثامن الميلادي، واستيطان قسم من اليهود الشرقيين في ذلك البلد. وبعد أن استرجع الإسبان والبرتغاليون شبه الجزيرة الايبيرية في منتصف القرن الخامس عشر، بقي اليهود في أماكن سكنهم. وبعد طردهم من إسبانيا عام ١٤٩٢ نزلوا في شمالي أفريقيا وأراضي الدولة العثمانية وبعض المناطق الأوروبية. وأكبر الطوائف الشرقية في إسرائيل اليوم هم اليهود المغاربة يليهم بحسب الترتيب، العراقيون واليمنيون والإيرانيون.

أما اليهود الغربيون فيرجع أصلهم إلى أيام الإمبراطورية الرومانية وتوسعها في وسط أوروبا وإلى استيطان اليهود بلدان أوروبية مختلفة ولا سيما المناطق السلافية شمالي البحر الأسود. ويدعى هؤلاء اليهود باسم (اشكنازيم) بالعبرية، ومنهم أغلب يهود اميركا الشمالية والجنوبية. وهم الجماعة الأكبر عدداً، والأهم والأكثر تأثيراً في البلد من النواحي الإجتماعية والسياسية والإقتصادية[٢]. وكان هؤلاء يشكلون الأغلبية الساحقة من المهاجرين اليهود قبل سنة ١٩٤٨، وبعد قيام اسرائيل، وبسبب الهجرة الشعبية من دول آسيا وإفريقيا، تقلّصت نسبتهم حتى تعادلوا مع اليهود الشرقيين. وقد قَدِم ثلاثة أرباعهم من أوروبا الشرقية وخاصة من الإتحاد السوفياتي السابق وبولندا ورومانيا، وجاء الربع الباقي من الأميركيتين (الشمالية والجنوبية) ومن أوروبا الغربية وخاصة ألمانيا والنمسا.

من هنا يتبين أنّ التعددية الإتنية والعرقية هي من أبرز سمات المجتمع الصهيوني التركيبي ـ الفسيفسائي، وهي المنطلق والأساس لتفسير مجمل الاختلافات والصراعات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتي تتجلّى في عدم الانسجام السياسي والطبقي لمختلف شرائح المهاجرين القدامى والجدد، وليس ما يُقال عن ديمقراطية مزعومة للكيان الصهيوني الذي لا يمل قادته من الترويج لما يسمونه «الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط».

هذا الواقع من الشرذمة الإتنية والعرقية أفضى بالتالي إلى واقع من الشرذمة السياسية والحزبية، حيث نلاحظ أنّ ارتفاع أو انخفاض معدلات الهجرة اليهودية من مناطق معينة في العالم، من شأنه أن يؤثر بصورة مباشرة على مستويات الأنشطة الإقتصادية والمعنويات العامة وتماسك الأحزاب أو تفكيكها، كما يؤثّر أيضاً في وتيرة الصراعات الإتنية ومدى تفعيلها. والجدير ملاحظته أنّ المناقشات الحزبية والسياسية

الحادة سبق لها أن تركزت، وما تزال تتركز حتى اليوم وخاصة أثناء الحملات الإنتخابية الماضية والحاضرة، على مسألة الصراع الديموغرافي الدائر بين العرب واليهود، والذي شكل هاجساً أساسياً على مستوى الصراعات الإتنية بالنسبةللحزبين الكبيرين، من حيث تصوّرهما لمستقبل إسرائيل ومصير المشروع الصهيوني برمته في أبعاده الرمزية الدينية والتاريخية، في ظل التكاثر الطبيعي المطرد للفلسطينيين العرب والذي بلغ معدله ثلاثة أضعاف معدل التكاثر بين المستوطنين اليهود(٣). وقد جاءت موجة الهجرة الأخيرة من بلدان الإتحاد السوفياتي السابق لتُحدث حالة جديدة من خلط الأوراق السياسية والحزبية والإجتماعية، فأنعشت آمال اليمين المتطرّف بحسم الصراع الاتني والديموغرافي في مصلحة المشروع الصهيوني، وأيقظت العديد من الشعارات والمقولات الايديولوجية التي كادت أن توضع على الرف. وهكذا ازدادت الإغراءات والإيحاءات الحزبية والسياسية والأمنية للإحتفاظ بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ كإحتياط ستراتيجي للإيفاء بحاجة التضخم السكاني. وهنا نتذكر عبارة اسحق شامير الشهيرة الممزوجة بالإعتزاز والغطرسة وهي أنّ «الهجرة الكبرى تحتاج إلى أرض إسرائيل كبرى»، وذلك على الرغم مما تنطوي عليه هذه العبارة من معاني الإستفزاز والتحدي وتهيئة الظروف الموضوعية والعلمية لمفاقمة الصراعات الاتنية والسياسية بين اليهود والعرب أولاً ولكن بين اليهود أنفسهم أيضاً. وقد حذر زعيم حزب ميرتس يوسي ساريد من كثرة التفاؤل بالواقع الجديد، وقال إنّه يتخوّف من أن تتحوّل النعمة إلى نقمة عندما سيتضح «إنّ دولة إسرائيل غير قادرة على أن تكون حتى ملجأ. فإنّ أفضل أمر يحدث لها الآن سيصبح بعد حين الأمر الأسوأ... وعندما سينقشع الحلم الكبير، فإنّ هذا سيكون أيضاً نهاية الصهيونية. وبعدها كم من الوقت ستستمر الدولة الصهيونية في الوجود؟(٤)».

وقد حذر زعيم حزب العمل الأسبق شمعون بيريس من الإفراط في التفاؤل من عملية الخلط الجديد في المجتمع الإسرائيلي، وقال: «عندما كان المعراخ في السلطة وكنا نستوعب المهاجرين، لم ينتحر أي منهم، كما أنّ أياً منهم لم يُنقّب في القمامة»(٥).

وقد حصل الكثير مما توقعه بيريس على مستوى تفاقم مشاكل الإستيعاب وصراع المهاجرين على ضرورات وأولويات السكن والعمل، ممّا أدى إلى بروز ظواهر متطرّفة مثل الإنتحار والهجرة المضادة والمبيت على الطرقات وفي الحدائق العامة أو التنقيب في القمامة بحثاً عن لقمة العيش أو ممارسة الدعارة. وقد دفعت الضائقة الإقتصادية بالعديد من النساء المهاجرات أيضاً إلى الإجهاض لعجزهنّ عن إعالة أولادهن، كما

تعرّض العديد من المهاجرين للإستغلال والتمييز العنصري، مثلما حصل بالنسبة لليهود الفلاشا الوافدين من أثيوبيا والذين تعرّضوا لأبشع أساليب الإهانة العنصرية مثل فرض الحجر الصحي عليهم وعزلهم وامتهان دمائهم التي كانت تُسحب منهم ثمّ تُلقى في المجاري الصحية. هذا ناهيك عن أن كبار الحاخامين اليهود من الاشكناز والسفاراد لم يعترفوا بهم أنّهم يهود أصليون بل يحتاجون إلى عملية تهويد جديدة الأمر الذي دفع بعضهم إلى القول: «إننا لم نكن نتوقع عنصرية مثل هذه. إنهم ينظرون إلينا على أننا سود البشرة وأننا لسنا يهوداً. إنني أفضّل العودة إلى بلادي على أن أعيش في دولة عنصرية»[٦]. وفي مقابل ذلك، عمد المهاجرون الروس إلى صياغة دولتهم الخاصة المميزة بلغتها وتقاليدها وأحزابها ومصالحها، وذلك لمواجهة دويلة الإشكناز ودويلة السفاراد ودويلة الفلاشا.

لقد اختصرت الباحثة اليهودية العربية من أصل عراقي، ايلا شوحط، واقع الصراعات الاتنية في إسرائيل بتصويرها اليهود الشرقيين «مزراحيم» بأنّهم حلقة متوسطة بين الفلسطينيين واليهود الغربيين «الاشكنازيم» .وتضيف أنّ اليهود الشرقيين كانوا «ضحايا خدعة ثقة كبيرة» بالاشكنازيم في حين كان الفلسطينيون ضحايا الجهتين. «لكن الشرقيين ليسوا هم الذين اتخذوا المقررات الحاسمة المؤدية إلى التهجير والإضطهاد الوحشيين للفلسطينيين - حتى لو جُنِّد الشرقيون كذخيرة للمدافع - تماماً كما أنّ الفلسطينيين ليسوا هم الذين هجّروا الشرقيين واستغلوهم وأذلوهم[٧]. وتحاول شوحط أن تختصر واقع الصراعات الراهنة بقولها: «إنّ النظام الحالي في إسرائيل ورث عن أوروبا كرهاً شديداً لاحترام حق تقرير المصير للشعوب غير الأوروبية... ويستحيل تصوّر السلام بين إسرائيل والعرب من دون الإعتراف بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وتأكيدها، كذلك فإنّ سلاماً حقيقياً يجب ألا يتجاوز الحقوق الجماعية لليهود الشرقيين» (مزراحيم). إلا أنّ زعيم حزب العمل الحالي الجنرال إيهود باراك قدّم في مؤتمر حزبه الذي انعقد في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٧ اعتذاره إلى اليهود الشرقيين طالباً منهم الصفح وقال: «لقد أُنزل بالمهاجرين ألم كبير، وهذا الألم انطبع في قلوبهم وقلوب أبنائهم وأحفادهم. إنّ المسؤولين عن جلب المهاجرين إلى هنا لم يتعمدوا المكر. على العكس تماماً، فإنّ هناك الكثير من النيات الحسنة. لكنّ الألم وقع في أية حال. واعترافاً بهذه المعاناة والألم وانطلاقاً من التماثل بالمتألمين ونسلهم، فإني هنا أسأل الصفح، باسمي الشخصي وباسم حركة العمل التاريخية»[٨]. إلا انّ ردّة فعل أعضاء حزب العمل القدامى الغاضبة على خطاب باراك كانت كافية لكي تعيد

تكريس مشاعر المرارة الناجمة عن الإحساس بالتمييز العنصري ولتؤكد أنّ طلب الصفح والحصول عليه ليسا بالمسألة السهلة. وفي هذا السياق جاءت شهادة عضوالكنيست عن حزب العمل أوري أور بأنّ اليهود المغاربة «يفتقرون إلى الفضول لمعرفة ما يجري حولهم ولماذا»(٩)، وعبّر بلهجة متعالية عن إحساسه بالخيبة «لأنّ كلّ ما فعلناه من أجلهم لم يُجدِ نفعاً» .أما رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو فاستفاد من هذه الأجواء المتوترة وقال من على منبر الكنيست مخاطباً اليهود الشرقيين: «نحن أنتم وأنتم نحن»، الأمر الذي حرم المعارضة العمالية فرصة اتهام حكومة نتنياهو بمناهضة الوفاق الإجتماعي ورفض السلام. ولكن نتنياهو سقط في فخ التحريض السياسي والطائفي عندما همس في أذن أحد الحاخامين الشرقيين قائلاً: «اليسار في إسرائيل نسي كيف تكون اليهودية .انهم يريدون أن يضعوا أمننا بأيدي العرب. يريدون تسليم أرض إسرائيل للعرب ويعتمدون على العرب للدفاع عن أمننا نحن اليهود. هل هؤلاء يهود؟ أمر غريب لا يصدّقه العقل»(١٠).

ب ـ تجليات المشكلة الثقافية

«معاً بفخر معاً بأمل»، هو الشعار الرسمي الذي رُفع بمناسبة احتفالات إسرائيل بالذكرى الخمسينية لتأسيسها. ولكن كلّ المؤشرات تدلّ على تفسّخ المجتمع الإسرائيلي وفقدانه لوحدته الإجتماعية وانقسامه حول تفسير وتقييم ما تمّ إنجازه وما ينبغي القيام به. وما من شك في أنّ إسرائيل أنجزت الكثير منذ تأسيسها حتى الآن بحيث باتت تُعتبر من القوى الإقليمية العظمى الأساسية وموقعها في العالم مضمون من الناحيتين السياسية والعسكرية، في حين لم تكن هذه الأمور من المسلمات قبل خمسين عاماً. كما وأنّها باتت حالياً أكثر ثراء من إسبانيا أو نيوزيلاندا، إذ يصل الناتج المحلي العام للفرد الواحد فيها إلى ١٦ ألف دولار سنوياً، أي خمسة أضعاف نظيره في أفضل الدول المجاورة. ولكن يوجد شيء أكثر أهمية من هذا كلّه بالنسبة لمستقبلها، وهو أنّها لا تعيش بسلام واستقرار ليس مع جيرانها وحسب بل مع نفسها أيضاً، وهذا الوضع ليس سوى نتيجة طبيعية لأزمتها الثقافية التي عبّر عنها أستاذ علم النفس الإجتماعي في الجامعة العبريّة، موشيه ليساك، بقوله: «لقد اعتقدنا أنّ بإمكاننا الحفاظ على تماسك مجتمعنا إلى أن يحل السلام بيننا وبين الفلسطينيين، لكنّ الإجماع بدأ ينهار والمجتمع أخذ يتفكّك»(١١). وتأتي المتاعب، وفقاً لليساك، حين تصبح الإنقسامات أكثر عمقاً، وحينذاك تشكّل تحدياً للقاعدة الديموقراطية للبلاد. وقد أظهر استطلاع للرأي أجرته جامعة تل أبيب أنّ الإنقسامات الداخلية في إسرائيل، ولا سيما الخلافات المتنامية بين

اليهود العلمانيين واليهود المتدينين، أصبحت وللمرة الأولى، تشكّل مصدر قلق للاسرائيليين أكثر من مصير عملية التسويق السلمية. وترى أستاذة العلوم السياسية في الجامعة العبرية، فردا شيفر، أنّ خطوط التصدّع والإنقسامات التي تمزّق المجتمع الإسرائيلي تبدأ في المدرسة. وفي هذا السياق تقول: «إنّ الأطفال لا يعطونني الخيار للتعلّم حول النظم القيمية الأخرى». ثم تتساءل: «في ظلّ مثل هذا النظام، كيف يمكننا ربط القيم الليبرالية والديموقراطية باليهودية في أذهان الأجيال المقبلة؟»(١٢).

لقد وصفت مندوبة صحيفة لونوفيل أوبسرفاتور، جوزيت عاليا، المناخ الإسرائيلي العام السائد عشية الذكرى الخمسين بقولها: «الإسرائيليون ليسوا في مزاج الإبتهاج بالذكرى الخمسين لقيام دولتهم... والمجتمع الإسرائيلي يشعر اليوم بأنّه مهدد بتوترات داخلية عميقة إضافة إلى تعثّر عملية السلام مع الفلسطينيين... وكأنّما إسرائيل وهي تطفىء شمعاتها الخمسين تتساءل عن هويتها ومستقبلها» .ثمّ تضيف قائلة: «حتى اليوم، كان الماضي والمستقبل، التقليد والحداثة، وكأنّهما في تعايش من دون صعاب كثيرة. لكن اليوم برزت فجأة مسألة تطرح نفسها كموضوع جوهري على لسان شاب إسرائيلي يبدو عليه الضياع: نريد أن نعرف إلى أين نحن ذاهبون؟ أن نعرف من نحن؟ هل نحن في بلد ديني أم علماني؟ وهل أنّ دولتنا دولة لكل المواطنين؟ وهل يجب أن تبقى إسرائيل متوجهة نحو الغرب أم يجب أن تندمج في العالم الشرقي؟»(١٣). ثم تُبدي عاليا استغرابها كيف أنّ الإسرائيليين في ظل تعثر التسوية مع الفلسطينيين وأجواء التهديد من قبل العراق، لا توجد لديهم من هموم ومخاوف ملحة أكثر من اهتمامهم بالتساؤل حول هويتهم الثقافية. صحيح أنّ نسبة ٧٥٪ من الإسرائيليين – كما تشير استفتاءات الرأي – قلقة جداً وإلى حدّ ما من تعثر عملية السلام، إلا أنّ ٦٠٪ يعتبرون أنّ الخطر الحقيقي هو من داخل البلد وينجم مما يسمى «حرب الثقافات» بين الإسرائيليين المتدينين والإسرائيليين العلمانيين، بين الاشكنازيم الأوروبيين والسفاراديم الشرقيين.

والأمر الجدير بالملاحظة في هذا السياق هو أنّ الصراع الديني العلماني يُعتبر الأقدم والأعمق تاريخيّاً بين مجمل حالات الاستقطاب والتنافر والقطيعة في صفوف اليهود الإسرائيليين. وهذا الصراع كان قد بدأ منذ أواسط القرن الثامن عشر حين ظهر الشقاق بين اليهود الذين اختاروا الخروج من أسوار «الغيتو» إلى الثقافة الرأسمالية العلمانية الأوروبية وبين اليهود الذين اختاروا مواصلة الإنغلاق خلف أسوار التعصب والإحساس المريض بالتفرد والإصطفاء. وقد نشأت ضمن هذين الخيارين،

حركات عديدة ومتنوعة، تصادمت هي الأخرى في ما بينها. ولم يكن الخلاف يدور بشأن الهوية المشتركة بقدر ما كان يدور بشأن مكونات تحديد هذه الهوية. وقد حاولت الصهيونية ردم الهوة بين جميع التيارات ولكن من دون جدوى.

على هذه الخلفية، نشأ ما يعرف بـ «الستاتيكو»، الوضع القائم، الذي يجمع بين وجود المؤسسات الدينية اليهودية الأورثوذوكسية والأصولية والحفاظ في إطارها على الفرائض التي لا يجوز انتهاكها، وبين عدم التدخل في نمط الحياة الشخصية للأفراد وفي نمطي الحياة والتعليم اللذين يطبقهما كلّ قطاع في الإطار التنظيمي الخاص به. كما تبلور بين الطرفين اتفاق على عدم وضع دستور للدولة، والإستعاضة عنه بعدد من «القوانين الأساسية» .ولكنّ الإتفاق على «الستاتيكو» لم يوقف سعي مختلف الحركات لتجسيد ونصرة معتقداتها بصورة كاملة.

ويرى بعض المحللين الإسرائيليين أنّ حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بنتائجها المأسوية المعروفة على العرب، كانت معلماً بارزاً في تعاظم قوّة المتدينين، على قاعدة التمسك بما يُسمى «أرض إسرائيل الكاملة» .ومنذ ذلك الحين والخلاف بين المتدينين والعلمانيين اليهود يدور في جو حول طابع كينونة الدولة: أتكون دولة قوانين وضعية أم دولة الشريعة اليهودية (الهالاخاه)؟ ويتناول هذا الخلاف موضوعات مثل: قانون العودة، من هو اليهودي؟ قوانين الأحوال الشخصية (الزواج، الدفن، الإجهاض، التهوّد...) قانون الآثار، صلاحيات محكمة العدل العليا، الأطعمة المحللة دينياً، ثم إعفاء الفتيات وخريجي المدارس الدينية «يسيفوت» من الخدمة العسكرية، وأيضاً حرمة أيام السبت والأعياد الدينية ونوعية التعليم وتوجهاته، وما إلى ذلك[١٤].

ومن خلال ما تقدّم، يرى العديد من الباحثين الإسرائيليين أنّ التجربة الإستيطانية الصهيونية في فلسطين لم تنجح إلا في إنتاج مجتمع هجين متنوّع الأصول العرقية، والمنابع الأيديولوجية من دون أن يتمتع هذا المجتمع بالوحدة والإنصهار في شخصية وطنية متماسكة، وهذا ما يتم التعبير عنه بأنّه «انقسام في إطار الهوية المشترك»، وذلك ضمن شروط الديموقراطية الخاصة التي يخضع لها النظام السياسي الإسرائيلي. وقد عبر الحاخام يسرائيل آيخلر عن هذه الحقائق الإجتماعية بقوله: «نظرياً، نحن شعب واحد. وعملياً لسنا شعباً عامة، إذ ليس ثمة أساس شامل للشعب اليهودي. كشعب، ليس لدينا لغة واحدة ولا عقلية واحدة ولا منشأ واحداً. والأساس الوحيد الذي أبقى الشعب اليهودي لآلاف الأعوام هو الإيمان بتوراة سيناء بوصفه دستوراً ملزماً. ومنذ اللحظة التي بدأ التشكيك فيها بدستورية التوراة باعتبارها الدستور الوحيد الملزم، بدأ

الشعب ينشطر إلى شعوب عديدة ومتعددة. إنّ الصهيونية هي حركة واحدة في صفوف شعب إسرائيل، مثلما كان الشيوعيون حركة واحدة في روسيا. واليوم الصهيونية أيضاً لا توحد الشعب كلّه. وهكذا بقينا من دون دين ومن دون قومية كعنصر توحيد[١٥]. وقد أقرّ المؤرخ وعضو الكنيست العلماني شلومو بن عمي أنّه «خلافاً لما يجري في المجتمع الأميركي، فإننا لم نجد روح الشعب التي تضم الجميع، وهذه هي مأساتنا. إنّ صورة الدولة التي نريد تختلف من شطر في الشعب إلى شطر آخر. فالحريديون (الورعون) ينظرون إلى الدولة على أنّ لا لزوم لها، وبما أنّها قائمة، فإنّهم يقاتلون من أجل طابعها اليهودي ويستخدمونها أداة لتعزيز قوتهم... ويمكن للدين أن يجزء المجتمع ويؤدي إلى نشوب حرب أخوة[١٦]». ورأت عالمة الإجتماع حافا عتسيوني (متدينة من جامعة بار إيلان) أنّ اليهود في إسرائيل «غير منقسمين إلى شعبين، لكن تتطوّر أكثر فأكثر قوميتان منفصلتان، دينية وعلمانية، لأنّ العوامل أنتجت هوية قومية مشتركة آخذة في الضعف أكثر فأكثر»[١٧]. وتعدد عتسيوني من هذه العوامل: المحرقة النازية (هولوكوست) والإرتباط بالدين اليهودي. هذا في وقت تتعزز في أوساط الجمهور العلماني مقاربة «ما بعد الصهيونية» التي تشدد على الحياة الطبيعية للفرد وإنجازاته الشخصية. وهنا أيضاً تتقلّص بصورة متزايدة التخوم التي عليها إجماع قومي[١٨].

ج ـ تحوّلات اجتماعية بفعل الهجرة الكثيفة والعولمة

يُعتبر المجتمع الإسرائيلي مجتمع مهاجرين أو مجتمع مستوطنين لا يزال ٣٩,١٪ من سكانه اليهود من مواليد بلدان خارج إسرائيل و ٣٧,١٪ من مواليد البلد لكن آباءهم وُلِدوا في الخارج و٢٣,٨٪ فقط من اليهود المقيمين، ولدوا هم وآباؤهم داخل إسرائيل. وقد نما عدد السكان اليهود سريعاً فتضاعف منذ قيام الدولة في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ حتى نهاية عام ١٩٩٣ نحو ست مرات. وساهم ميزان الهجرة، بصورة عامة، في نصف الزيادة السكانية وساهم التكاثر الطبيعي في النصف الآخر.

أما الفلسطينيون العرب في إسرائيل، باستثناء القدس العربية، فيشكّلون ١٥,٤٪ من مجموع السكان. وقد حافظ المواطنون العرب على نسبتهم، بالرغم من الهجرة اليهودية المكثفة، وذلك بفعل التكاثر الطبيعي الذي تصل نسبته إلى نحو ضعفي نسبة التكاثر الطبيعي لدى اليهود[١٩]. وبالنسبة للتقسيم الطبيعي أو المهني لليهود في إسرائيل، فإنه يتأثر بمتغيري بلد الأصل (غربيون، شرقيون، أبناء البلد) والأقدمية في البلد بالنسبة للغربيين والشرقيين (مواليد البلد ومواليد الخارج). وفي ضوء ذلك يمكن

التمييز بين خمس شرائح وجماعات تحتل درجات مختلفة في السلم الطبقي ويأتي ترتيبها كما يلي:

أ ـ مواليد بلد غربيون (أو من أصل غربي): تشمل هذه الجماعة مواليد البلد الآباء، من مواليد أوروبا – أميركا.

ب ـ مهاجرون غربيون: وهم من مواليد أوروبا ـ أميركا.

ج ـ أبناء البلد: من مواليد إسرائيل لآباء من مواليد إسرائيل أيضاً.

د ـ مواليد بلد شرقيون (أو من أصل شرقي): وهم مواليد البلد لآباء من مواليد آسيا ـ أفريقيا.

هـ ـ مهاجرون شرقيون: من مواليد آسيا ـ أفريقيا.

والجدير بالملاحظة أنّ هذا التقسيم الطبقي التراتبي من أعلى إلى أسفل يتأثّر ببلد الأصل أكثر من تأثُّره بالأقدميّة في البلد، ذلك لأنّ اليهود الغربيين، سواء كانوا من مواليد البلد أو من مواليد الخارج، هم أعلى طبقياً واجتماعياً من اليهود الشرقيين بشطريهم: مواليد البلد ومواليد الخارج.

أما المواطنون العرب فيأتون في الدرجة السادسة بعد الشرائح اليهودية الخمس الآنفة الذكر. وتتميّز العلاقات بين الجماعات الاتنية في إسرائيل بسيطرة اليهود الغربيين (أو الذين هم من أصل غربي) إقتصادياً وسياسياً وثقافياً. وقد حاول اليهود الشرقيون الإنصهار الثقافي مع الغربيين، ولكن هؤلاء رفضوا هذا الإنصهار وألصقوا بالشرقيين أحكاماً وصفات سلبية بصورة مسبقة، وتحفظوا من الإرتباط بهم بعلاقات شخصية كالزواج والصداقة. إلاّ أنّ الإندماج الإجتماعي بين هذه الشرائح اليهودية المختلفة يجري ببطء، في حين أنّ العرب ما يزالون مبعدين في أدنى درجات السلم الإجتماعي ومستثنين من عملية صنع القرار السياسي.

لقد فتحت إسرائيل أبوابها على مصراعيها أمام المهاجرين الغربيين الاشكناز ومكنتهم من تبوؤ المؤسسات السياسية والمالية والعسكرية والثقافية. فهؤلاء يرتبطون بحضارة واحدة وتجمعهم قيم متشابهة، في حين أنّ المهاجرين السفاراديم – الشرقيين لم يمتلكوا أيّاً من هذه الروابط وتميزوا بتراث شعبي وحضارة اختلفتا تماماً عن الحضارة الأوروبية الغربية التي تبنّتها إسرائيل وكانت النتيجة التفرقة العنصرية[٢٠]. ومن هذا المنطلق تزايد الاستقطاب الإجتماعي والسياسي الذي أدى إلى تصدع العديد

من الأحزاب الكبيرة وظهور أحزاب أخرى جديدة مرتكزة إلى مظاهر الفرز الديني والطائفي. فنشأ حزب شاس الذي يمثّل اليهود المتدينين الشرقيين وحزب غيش الذي يمثل اليهود الشرقيين العلمانيين والمعتدلين دينياً. والجدير بالذكر أنّ ظاهرة العولمة قد أدّت دورها هي أيضاً في زيادة عمليات الفرز الاتني والديني داخل المجتمع الإسرائيلي، وذلك من خلال تزايد مظاهر الأمركة من ناحية وتزايد مظاهر التعصب الديني من ناحية أخرى. وفي هذا المجال تساءل بعض الحاخامين عن الأسباب التي تدعوه كيهودي ملتزم إلى الاحتفال بذكرى تأسيس دولة لا تحترم حرمة السبت اليهودي وتسخر من القوانين التي تنصّ عليها التوراة[٢١]، وقال: «نحن لن ننظم أي احتفال في هذا اليوم لأننا لا نريد أن نكون جزءاً من مناسبات وثنية»، والمقصود هو الاحتفال بالذكرى الخمسينية لتأسيس دولة إسرائيل. هذا في حين حذر رئيس الوزراء السابق شمعون بيريس من أنّه «إذا استمرّت الأحزاب الدينية في كسب المزيد من النفوذ فإنّ إسرائيل ستكون عاجزة عن مواجهة تحديات العالم المعاصر»[٢٢]. أمّا عالم الإجتماع ايلان غريلسامر فأسف لحال العلمانيين الذين «يريدون أن يعيشوا في دولة تبدل جذورها وتقاليدها الجماعية اليهودية بنمط الحياة الأميركية القائم على الفردية»[٢٣]. وعبّر أستاذ القانون الدستوري في الجامعة العبرية إيلي بنفنستي عن عملية الفرز والتقاطب والتأثر بالعولمة هذه فقال: «في السنوات الأخيرة، أخذ يشتد الصدام المستند إلى قوة الإبتزاز بين المعسكرين. فبينما أخذت الأحزاب الدينية تعاظم قوتها السياسية، بدأ الجمهور العلماني يطرق أبواب محكمة العدل العليا التي منحتها الثورة الدستورية سلاحاً غير تقليدي في الدفاع عن حقوق الإنسان[٢٤]. والجدير بالذكر في هذا السياق أيضاً أنّ معظم اليهود الأميركيين من العلمانيين، وهم يتناظرون مع أقرانهم حول «تعريف اليهودية» ويبدون نفورهم من بعض طقوس الزواج والدفن وغير ذلك من الموروثات اليهودية، يسألون عن جدوى التعلّق بالأورثوذوكسية اليهودية. ومن هنا فإنّ شعارات العلمانية والتعددية السياسية وبعض حقوق الإنسان التي يرفعها اليهود الأميركيون في مواجهة شعارات المركزية، ودولة القطاع العام، وتجميع الشتات اليهودي التي ترفعها الحكومة الإسرائيلية، من شأنها أن تقود الأمور نحو مزيد من الفرز والتقاطب ما بين الإسرائيلي واليهودي. ومن هنا فإنّ من بين الأسباب التي تدفع حكومة نتنياهو نحو المزيد من التطرّف والتمسّك بالصهيونية التقليديّة التراثيّة والتحالف مع بعض الأحزاب الدينية المتطرفة بقيادة الحاخامين، الخوف من تعمق الفرز

بين العلماني والديني، وبين اليهودي والإسرائيلي، أو بين يهود الشتات في الخارج واليهود الإسرائيليين في الداخل.

بتعبير آخر إنّ إسرائيل اليوم لم تعد قادرة على بناء الجدران في داخلها وحولها أمام زمن العولمة التي ستعني بالضرورة تراجع عنصريتها المعهودة وضرورة الإنفتاح والتفاعل مع العرب حتى وإن لم تكن تحبهم، لأنّ خيارها الآخر هو الإنعزال والتناقض مع المجتمع الدولي ناهيك عن تفاقم التناقضات والصراعات في داخلها أيضاً. وسيكون من الصعب جداً على إسرائيل، بعد أن وفّر لها العالم الغربي المدعوم أميركياً كلّ فرص التطبيع مع عشرات الدول في آسيا وإفريقيا وأوروبا وأوقيانيا، أن تحافظ على عنادها السياسي والستراتيجي في الوقت الذي ترنو ببصرها إلى خيرات العالم العربي من نفط ومياه وأيد عاملة رخيصة وأسواق واسعة إستهلاكية.

باختصار يمكن القول إنّ إسرائيل الآن مستقطبة بشدة بين الذين ينادون بواجب الشعب اليهودي في استعمار وضم ما يسمّى قلب أرض إسرائيل القديمة حسب التوراة (يهودا والسامرة في الضفة الغربية) بأي ثمن، وبين الذين يقولون إنّ ذلك يهدد السمة اليهودية والديموقراطية للدولة ويجعل استمرارية الحرب في المستقبل محتومة. كما أنّ هناك أيضاً انقساماً عميقاً مماثلاً بين الذين يُحاجّون بأنّ السمة اليهودية للدولة يجب أن تقوم على التقيد بالتقليد والقانون الدينيين وبين الذين يرفضون بشدة هذا الموقف، داعين إلى تكيف ديموقراطي، ليبرالي، انساني للقيم اليهودية مع المضامين والتطورات المعاصرة(٢٥).

II – الخارطة الحزبية وتعبيراتها الإجتماعية والسياسية

أ – خلفيات الإستقطاب الحزبي

تحت تأثير التعدديّة الاتنيّة والعرقيّة التي أشرنا إليها سابقاً وما أنتجته أو يمكن أن تنتجه من صراعات وتنافس على المصالح الخاصة، ظهرت التعددية الحزبية في إسرائيل كتجسيد للشرذمة السياسيّة المتفاقمة يوماً بعد يوم، والتي يمكن أن تتأثّر وتتغيّر بفعل ارتفاع أو انخفاض معدلات الهجرة اليهودية من الخارج وما يمكن أن تتركه على مجتمع الكيان من تأثيرات اقتصادية وثقافية وسياسية وعرقية.

من هذا المنطلق أصبحت الساحة السياسية الإسرائيلية تحفل بجميع أنواع الأحزاب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، مروراً بالأحزاب الوسطية الليبرالية والأحزاب

والحركات الدينية والطائفية وحركات الإحتجاج التي تتوحد وتنشق ثم تعود لتتوحد. وما من شك في أنّ الأحزاب الكبيرة وخاصة العمل والليكود هي الخاسر الأول من عملية إعادة الفرز والتركيب الحزبي هذه، في وقت تأخذ لعبة المحاصصة الطائفية مجراها أكثر فأكثر أمام تزايد تفريغ الأحزاب الصغيرة والوسطى، وذلك من ضمن الشروط والإعتبارات التالية:

أ ـ إعطاء اللعبة الديمقراطية في الكنيست والإنتخابات مصداقية أكبر.

ب ـ امتصاص ظواهر الإحتجاج والتململ والإنشقاق التي تظهر سواء داخل الأحزاب الكبيرة والصغيرة أم بين أوساط شرائح المجتمع الإسرائيلي المختلفة.

ج ـ المساهمة في تسهيل مهمة الكيان الصهيوني في المنطقة من خلال التلون والتعددية في الآراء والنظريات السياسية. والمهم أنّ الغاية في سياسة كلّ الأحزاب الصهيونية هو تأمين القوة البشرية اللازمة للآلة العسكرية للكيان الصهيوني ومنع هجرتها إلى الخارج، وهذه القضية لا تستطيع الأحزاب الصهيونية كلّها تجاهلها.

د ـ التغطية على فشل الصهيونية في دمج الطوائف والإتنيات ضمن بوتقة واحدة.

هـ ـ هناك من يرى في التعددية الحزبية وسيلة تساعد الامبريالية الأميركية في ممارسة أغراضها وبسط نفوذها السياسي في العالم العربي والإسلامي بنوع خاص، كما وأنّ مثل هذه التعددية تشكل نوعاً من الحفاظ على خط الرجعة لسياسة التطرف والعنصرية التي تمارسها بعض الحكومات الصهيونية بصورة تتناقض مع مصالح المجتمع الدولي.

هذه الإعتبارات تجعلنا نقول إنّ طبيعة الأحزاب الصهيونية الموجودة حالياً وتبنيها للصهيونية كأيديولوجيا، مع بعض الزيادة أو النقصان هنا أو هناك، تجعل المنافسة في ما بينها تنحصر على كيفية الوصول إلى السلطة والسيطرة على مواقع اتخاذ القرار السياسي، وذلك ضمن إطار المخطط العام المتفق عليه في الأحزاب والمؤتمرات الصهيونية، الأمر الذي قال عنه رئيس الأركان الأسبق رفائيل إيتان: «إنّ الفارق بين الأحزاب اليوم في إسرائيل أصبح شبه منعدم... والخلاف ما بينها يدور فقط حول القضايا الهامشية»(٢٦).

ولما كانت الأحزاب في إسرائيل تعتمد في تمويلها على مصادر خارجية وعلى مخصصات الوكالة اليهودية بالإضافة إلى تغطية الحكومة لحملاتها الإنتخابية، فقد

استنتج البروفسور ليبوفتش أنّه «لا توجد في البلاد أحزاب، بل توجد مجموعات من أصحاب المصالح تتخاصم ما بينها على اقتسام المنافع في السلطة... ليس هناك أي حزب يناضل ضد حزب آخر من أجل تغيير السلطة وشكلها... ويمكن أن يأتلف أي حزب مع حزب آخر إذا وجد مفتاحاً لاقتسام المنافع»(٢٧).

وهكذا، يوماً بعد يوم، تعكس نتائج الإنتخابات الإسرائيلية حدة الإستقطاب الطائفي على خلفية تنازع المصالح والمنافع. وفي ظل تراجع الأيديولوجيا، نجد أنّ جمهور الناخبين يصب اهتمامه على النوعية الشخصية للمرشحين. ومن ضمن هذه الأجواء يقول شموئيل شنيتسر: «انّ التعريف التقليدي هو تجمّع أفراد يحملون أفكاراً متشابهة وأيديولوجيات مشتركة ويتطلعون للوصول إلى السلطة من أجل تحقيق أهدافهم المشتركة. ولما كان حزب ليكود فقد بوصلته الفكرية، فإنه تحول إلى مجرد مجموعة من الأشخاص يتطلعون إلى احتلال السلطة ليس من أجل تطبيق برنامج فكري معين بل لأنهم يتطلعون إلى السيادة»(٢٨). وفي السياق ذاته صورت صحيفة هآرتس حزب ليكود في شكل سفينة غارقة وكبار الأمراء في الحزب يلقون بأنفسهم من على متنها، فكانت استقالات بيني بيغن ثم دان مريدور ثم روني ميلو ثم اسحق موردخاي. وكذلك حصل بالنسبة لحزب العمل وإن كان بنسبة أقل.

إزاء هذا الواقع يمكن تقسيم المجتمع الإسرائيلي سياسيّاً إلى قسمين رئيسيين: قسم يمكن تسميته بالسلفية السياسية، وهو يضم جميع التيارات الشعبية القطاعية مثل الحزيديم والتقليديين والطائفيين والعلمانيين المتعصبين، والقسم الآخر بات أكثر ميلاً إلى النمط الأميركي في الإنتخابات من خلال القفز فوق الخط الحزبي في اتجاه الإرتباط بشخصية القائد. ومن هنا نشأت «أزمة القيادة» التي ليست في النهاية أكثر من أزمة توفر القائد المتمتع بالكاريزما النمطية للنموذج المطلوب إسرائيلياً، والذي يجب أن يجمع في شخصيته ملامح القائد العسكري المجرب بالإضافة إلى القائد السياسي ذي الملامح الجذابة. وقد حاول نتنياهو تلبس هذا الدور ففشل في المجالين العسكري والسياسي، والمجتمع الإسرائيلي يقف الآن حائراً ومحيراً في من ينتقيه ويختاره لقيادته للقرن المقبل. وإذا كانت انتخابات عام ١٩٩٦ شهدت التنافس بين بيريس ونتنياهو فقط، فهي الآن في أيار ١٩٩٩ تشهد تنافساً بين مجموعة كبيرة من الطامحين الذين يرشحون أنفسهم لضمان موقع أرفع في حزبهم أو في الائتلاف المقبل أو لأسباب اعتراضية. علماً بأنّ المنافسة الحقيقية بقيت ما بين كلّ من نتنياهو واسحق موردخاي وإيهود باراك عن اليمين والوسط واليسار، إذا صح التعبير. والجدير بالذكر هنا هو أنه منذ أن تقرر

انتخاب رئيس الوزراء بالإنتخاب الشعبي المباشر، تفاقم الإنفصال والإستقطاب في المجتمع الإسرائيلي سياسياً واجتماعياً، لا بل ودينياً. وقد أعلن رئيس مكتب تسجيل الأحزاب في إسرائيل زئيف بونيه في بيان صحافي أنّ الأحزاب التي سجلت رسمياً لدى مكتبه والتي تعتزم خوض الإنتخابات المقبلة بلغ عددها ٣١ حزباً، وهذا قبل الإعلان عن تشكيل أحزاب جديدة في الوسط بزعامة موردخاي أو سواه(٢٩).

وهكذا فإنّ مجتمع الوفرة و«الهاي تيك» و«الديموقراطية» و«مسلمات الأمن» و«المصالح الستراتيجية» يتحول فجأة إلى مجتمع المفاهيم والحسابات الضيقة. فقد يكتشف أحدهم أنّ «سلطة القانون» في إسرائيل ظالمة فيقيم حزباً للمهاجرين الروس بزعامة افيغدور ليبرمان تحت اسم «إسرائيل بيتنا» ليناهض محكمة العدل العليا والأجهزة القانونية الأخرى. ومعلوم أنّ ليبرمان كان المدير العام السابق لديوان رئاسة الحكومة ومن المقرّبين من نتنياهو. وفي ظروف الإنتخابات يُدرك يهود المغرب أنّ الروس حقّقوا نجاحاً بتركيزهم على الخصوصية ومعايير الإندماج فيسعون إلى الإنتقام من الخمسينات في التسعينات بإطلاق حزب جديد اسمه «المغرب عاليا» لمناهضة الروس وشاس ودافيد ليفي. ويرى آخرون أنّ البيئة في خطر فيندفعون لإقامة حزبين للبيئة وهكذا...

عموماً نجد أنّ الحملة الانتخابية في إسرائيل تذهب في اتجاهين متضادين، الأول: يرتكز على الجوانب السياسية الأمنية ويتزعمه الليكود واليمين عموماً، والثاني: يرتكز على الهموم اليومية الجارية للناس ويحاول تضخيمها واستغلالها، وفي مقدمته حزب العمل. وهذا مع ملاحظة أنّ الإتجاه الأول يركّز على استغلال الغرائز الدفينة في النفوس من خلال تفعيل الحملة العنصرية وإظهار العداء للعرب. وفي هذا السياق يقول نتنياهو: «إنّ الشعب اليهودي مرّ بتجارب كثيرة ومؤلمة، من خراب هيكل سليمان إلى اغتيال اسحق رابين. نحن نقف اليوم أمام مفاوضات صعبة، وعلينا بذل جهود لردم الهوة القائمة بيننا، وتوحيد صفوفنا، لأنّ في وحدتنا قوتنا وخصوصاً حيال الأطراف الذين نتفاوض معهم. إنّ الخيار الماثل أمامنا هنا هو إما أن نرأب الصدع، وإما أن نوسع الإنقسام وننهار»(٣٠).

ب ـ صعوبة تشكيل حكومة وحدة وطنية

لقد تمكّن الليكود من تشكيل ائتلافه اليميني المتطرف مع الأحزاب الدينية الثلاثة وهي شاس والمغدال واغودات يسرائيل وذلك بعد صعود التيار الأصولي اليهودي

وحصوله على ٢٣ مقعداً في الكنيست الأخير بعدما كان قد حصل على ١٦ مقعداً في انتخابات عام ١٩٩٢ وعلى ثمانية مقاعد في انتخابات عام ١٩٨٤.

هذا التنامي الأصولي تجلى في تراجع الحزبين الكبيرين (الليكود والعمل) لحساب أحزاب صغيرة أخرى، مثل الطريق الثالث المنشق عن حزب العمل بزعامة افيغدور كهلاني بالإضافة إلى حزب «يسرائيل بعليا» لليهود الروس. وفي مقابل هذا التنامي، رأت الجبهة العلمانية اليسارية أن تغليب الأمن على السلام حسبما يطرح اليمين ما هو سوى ضرب من الأحلام والخيال، لأنّ السيطرة على الجولان والموانع الجغرافية الأخرى تقلل من أمن إسرائيل وتنسف جسور الثقة مع العرب. ومن هنا كان طرح نظرية الشرق أوسطية في كتاب شمعون بيريس «الشرق الأوسط الجديد» الذي يوازن ما بين متطلبات الأمن ومتطلبات السلام الموضوعية. ويصل بعضهم إلى تأييد فكرة إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة محدودة، وفي طليعة هؤلاء الزعيم العمالي يوسي بيلين.

وإصرار الفريقين الإسرائيليين على أفكارهما، أدى إلى فشل إقامة حكومة وحدة وطنية بين الليكود والعمل، على رغم الجهود المشتركة التي بُذلت على هذا الصعيد وعلى رغم عدم وجود خلافات جوهرية وأساسية ما بينهما، لأنّ المعركة تحوّلت في وجهها الأساسي والحقيقي إلى معركة أحجام ونفوذ وحزازات شخصية. ونحن نعلم كيف فشل نتنياهو في استرجاع دافيد ليفي وفي استبقاء إسحق موردخاي وفي اجتذاب إيهود باراك، بل وفشل حتى في ضبط حزبه من الداخل فحصل التفكك المتفاقم الذي أوصل الجميع إلى حائط العجز وإلى خيار الإنتخابات المسبقة إثر تخلّي دان مريدور وروني ميلو وبيني بيغن.

ج ـ أزمة الصهيونية

على الرغم من كلّ النجاحات التي أحرزتها الصهيونية منذ تأسيس دولة الكيان، فإنها مع ذلك فشلت في تكوين مجتمع يهودي صهيوني متآلف. والتطورات الراهنة في إسرائيل إجتماعياً وحزبياً وسياسياً واقتصادياً ودينياً، إنما تشهد على ذلك من خلال الوقائع التالية:

١ ـ فشلت الصهيونية في تطبيع الشخصية اليهودية ولا تزال هذه الشخصية داخل إسرائيل وخارجها تعاني الاسقام نفسها: الطفيلية والإنعزالية والعنصرية والعدوانية والإنتهازية.

٢ ـ فشلت الصهيونية في جذب يهود العالم إلى «الوطن الموعود» الذي أنشأته في فلسطين العربية. وعلى النقيض من ذلك، تتزايد اتجاهات الهجرة المضادة (النزوح) وخاصة إلى الولايات المتحدة.

٣ ـ فشلت في طرد الفلسطينيين وتذويب شخصيتهم الوطنية بناء لمقولة «أرض بلا شعب» حسب الإدعاء الصهيوني الكاذب.

٤ ـ فشلت في تحويل الأخلاط اليهودية المهاجرة من كلّ أنحاء العالم إلى شعب بكلّ معنى الكلمة يستحق كلمة وطن. ولا تزال هذه الأخلاط متنافرة ومتصارعة وصولاً إلى استخدام أساليب العنف الأقصى كما حصل بالنسبة لاغتيال إسحق رابين.

٥ ـ فشلت في توفير الأمن الإسرائيلي ومع كلّ توسع على حساب الدول العربية تتوسع همومها الأمنية وتتزايد حاجتها للاعتماد على القوى الكبرى الإقليمية والدولية لضمان وجودها ورفاهيتها.

٦ ـ فشلت في حمل المحيط العربي على الإعتراف بها والتعايش معها وفي تحويل شرعية الأمر الواقع المفروضة بقوة السلاح والطغيان والتواطؤ الدولي إلى القبول بوجودها.

والذي ساعد على هذا الفشل هو تزايد المعارضة العربية والإسلامية للمخططات الصهيونية التوسعية، وتراجع الأيديولوجيات، وسيادة التفكير العلمي والعملي، وتقدم النزعات الفردية في إطار وأجواء العولمة الزاحفة. ومن هنا يتزايد الحديث في إسرائيل عن فترة «ما بعد الصهيونية» .وهذا الحديث من شأنه أن يتكرس ويتزايد مع تزايد وتنامي المقاومة العربية لمشاريع الهيمنة اليهودية وتزايد وتنامي أسباب وحدة الصف في العالمين العربي والإسلامي. ويكفي أن نلاحظ التصدّع والترهّل في الجيش الإسرائيلي وما قيل ويقال عن العجز العسكري والأمني والسياسي إزاء المقاومة الوطنية في جنوب لبنان وبقاعه الغربي، حتى نفهم حقيقة ما قيل وما يقال عن نهاية الصهيونية في إسرائيل. وهذه النهاية ما كانت لتُطرح على بساط البحث لولا المقاومة الحقيقية والصادقة. وقد نقل مراسل مجلة لونوفيل أوبسرفاتور هنري غرشون في إسرائيل أنّ الجيش هناك بات يفتقد إلى ما يحفز الشباب للإنخراط في صفوفه كما وبات يفتقد للتآلف والتعاطف معه، حيث أنّ جنود الإحتياط لا يستجيبون لدعوات التعبئة ويتهرب الكثير منهم من الخدمة العسكرية[٢١].

ويعزو غرشون أسباب رفض نحو ٥٠٪ من جنود الإحتياط تلبية نداء التعبئة العسكرية، إلى مناخ التصالح والسلم الذي حلّ في أوائل التسعينات، من جهة، وإلى معارضة الكثيرين لاحتلال جنوب لبنان أو تأمين الأمن لمستوطنات الضفة الغربية وغزة. ويكشف أيضاً أنّ انعدام وجود الحافز إمتد ليشمل حتى الجنود النظاميين، باستثناء فرق النخبة كقوات الطيران والكومندوس[٣٢].

د ـ الإنتخابات البلدية ومدلولاتها الإجتماعية والسياسية

أعادت الإنتخابات البلدية التي جرت في مطلع شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ في إسرائيل، الإبتسامة إلى ثغور قادة حزب العمل، بعد أن كادت تُمحى كلياً منذ هزيمة شمعون بيريس أمام بنيامين نتنياهو في انتخابات الكنيست عام ١٩٩٦، وذلك بعد أن حقق الحزب بقيادة إيهود باراك بعض التقدم على حساب حزب ليكود. ولكن مع ذلك فالذي حقق الكسب الأكبر هو الأحزاب الصغيرة الطائفية، مثل حزب اليهود الروس «يسرائيل بعاليا» وحزب شاس لليهود المتدينين الشرقيين. وتراجع الحزبان الكبيران في وسط البلاد لصالح حزب حداش (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وتضم الحزب الشيوعي والقوى المستقلة) والحركة الإسلامية التي تحالفت مع الحزب الديمقراطي العربي.

والجدير بالذكر أنّ الأحزاب الكبيرة كانت قد بدأت تفقد من قوتها في القاعدة الشعبية منذ سن قانون الإنتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة قبل أكثر من أربع سنوات. والدليل على ذلك أنّ الليكود والعمل فقدا الكثير من تمثيلهما في الكنيست لصالح الأحزاب الصغيرة كما ذكرنا، بالإضافة إلى الأحزاب الطائفية مثل حزب شاس الذي سيحمل لواءي الدين ومكافحة التمييز ضد اليهود والشرقيين. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على حزب اليهود والروس. والتفسير السياسي والإجتماعي لهذه المتغيرات هو أنّ الطوائف اليهودية المتضررة من استئثار الاشكينازيم بالسلطة، بدأت تستيقظ على مصالحها لحماية نفسها من التفرقة العنصرية والإهمال والتسلّط[٣٣].

وترى الكاتبة الإسرائيلية سيما كدمون[٣٤] أنّ نتائج الإنتخابات البلدية دلت على تراجع قوة الأحزاب الكبيرة كقوة مؤثرة. وتبين أنّ ١٥ عضواً في مجلس بلدية القدس هم من المتدينين في حين لم تحصل قائمة إيهود أولمرت من الليكود إلاّ على ٣ مقاعد فقط، كما وأنّ حاييم كوهين المنشق عن حزب العمل لم يتمكن من دخول المجلس. وبالتالي فإذا كان حزب العمل قد انتصر في بلدية تل أبيب وبئر السبع وبتاح تيكفا

وبيسان، فانتصاره يبقى معنوياً. وباستطاعة إيهود باراك أن يفتخر لأنّه أحرز انتصارات أكثر من الليكود. لكنّ هذه الإنتصارات لم تأتِ بفضل تزايد شعبية حزب العمل بل بسبب تزايد تفكك الليكود. وقد رأت سيما كدمون أنّ الجمهور سئم من الشعارات والأنشطة الحزبية ومال إلى التمثيل الشبابي. ففي إحدى البلديات تشكلت عشية الإنتخابات مجموعة من الشبان الصغار وضعت لنفسها برنامجاً يتعلّق بالتعليم وثقافة الفراغ وحصلت تقريباً على نصف مقاعد المجلس البلدي، وأعضاؤها جميعاً في مطلع العشرينات من عمرهم.

كما أنّ حزب الروس «يسرائيل بعاليا» تنافس في ٦٠ موقعاً وحصل على ٨٨ مقعداً و١٦ نائب رئيس بلدية حسب الإتفاقيات[٣٥].

III ـ دور المخاض الإجتماعي في الأزمة السياسية

١ ــ **الإستقطاب المفاهيمي:** ظهرت الأحزاب في المراحل الأولى من تطوّر المجتمع اليهودي قبل قيام الدولة ـ الكيان بزمن طويل. وهي كانت في الواقع العنصر الرئيسي الذي صاغ المجتمع الإسرائيلي وبلور شخصيته[٣٦]. ويمكن القول إنّ إسرائيل تمثل حالة متطرفة من تدخل الأحزاب في حياة المجتمع بكل تفاصيلها. فالأحزاب السياسية هي التي منحت الشرعية للنظام في تعريف المصلحة العامة، ونشطت كوسيط في الإتصالات الداخلية، وامتصاص الأزمات التي هددت النظام. وكان الثمن الذي دفعه المجتمع، بسبب هذا الدور، المركزية الشديدة وتخليد أسلوب توزيع الموارد وإعاقة ظهور قوى جديدة.

ويرى بعض الباحثين أنّ عجز القيادة السياسية عن اتخاذ القرارات الحاسمة نجم، أساساً، عن التغيير الذي حدث في أداء الأحزاب ودورها في النظام السياسي. ففي العقدين الأولين من قيام الدولة، ساهمت هذه الأحزاب في مصادرة القرار السياسي من المجتمع وفي عزل القضايا الخارجية والأمن عن الإنقسامات والسياسة الداخلية.

وبعد عام ١٩٦٧، بدأ التحوّل في أداء الأحزاب فضعفت ولم تعد قادرة على القيام بدورها ووظيفتها التقليدية، أي تجميع المصالح وتحضير «أجندة» للقرار السياسي. ولهذا أصبحت صورة الأحزاب أكثر سلبية في نظر الجمهور. ولهذا راح النظام في إسرائيل يتحوّل إلى نظام حزبي تعددي متقاطب والحزب المهيمن في كلّ

قطب لا يحصل على أغلبية في الكنيست، الأمر الذي من شأنه أن يفسر الصعوبة الكامنة في آلية اتخاذ القرارات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، والذي يكمن وراء تعطيل الحلول السياسية المفترضة على مختلف المسارات داخل فلسطين وخارجها، كما ويكمن أيضاً وراء حصول أزمات داخلية عنيفة من شأنها أن تثير التساؤل بشأن مجرد فرصة استمرار النظام الديمقراطي. ولا ننسى في هذا المجال تحذير بعض الباحثين الأكاديميين الكبار من احتمال حصول انقلاب عسكري داخل إسرائيل، الأمر الذي شكل صدمة للعديد من المراقبين حتى ولو كان من باب الفرضيات والإحتمالات.

خلاصة واستنتاجات

من خلال ما تقدَّم، يمكننا أن نستخلص أنّ إسرائيل تعيش منذ العام ١٩٦٧حالة مخاض عسير على مستوى تكوين وهيكلية نظامها السياسي العام. ومنذ ذلك الحين بدأ يظهر الضعف على تنظيماتها ومؤسّساتها البيروقراطيّة، وبدأت السياسة فيها تتحول إلى سياسة شعبيّة وشخصيّة تعتمد على الكاريزما الشخصية للقيادات المطروحة على الساحة. وبنتيجة ذلك فقد الحزب من مسؤولياته وقدراته على فرض تصوراته السياسية وبرامجه الجاهزة، وأصبح القادة السياسيون يتنافسون ما بينهم حول مدى تكيفهم لاكتساب الرأي العام بواسطة لغة بلاغيّة رمزيّة ديماغوجيّة مشحونة بالشعارات والعواطف(٣٧). وأسهل الرموز استخداماً كانت الرموز الدينيّة والقوميّة وقضية الأمن. ومنح هذا التوجّه السياسيين قوة أكبر على حساب الأحزاب التي يمثلونها، لكنه أخضعهم لأصول الحوار والخطاب الشعبي التعبوي، ولذلك أصبح التوجه إلى الجمهور قومياً ـ دينياً في جوهره ومظهره.

لقد اندمجت سياسة الأمن العسكرية في هذا الخطاب الديني القومي فكانت النتيجة موقفاً أيديولوجياً ـ سياسياً من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ يرى أنّها تشكّل جزءاً لا يتجزأ من دولة اليهود التاريخية. واكتسبت هذه السياسة الشعبية والرمزية ديناميتها الخاصة التي ألزمت السياسيين بسلوكيات معيّنة وأجبرتهم على مراعاة اتخاذ مواقف بحسب الأسس الجديدة للشرعية الشعبية، وهي الأمن والحق التاريخي المزعوم.

وما من شكّ في أنّ هذه النمطية السياسية المفروضة من أعلى كانت وما تزال من الأسباب الهامة جداً لانتصار الليكود عام ١٩٧٧، ولاستمرار تنامي قوة اليمين المتطرف الصهيوني والديني، ومن ثم لبداية محاولات حزب العمل خاصة، للتكيف مع الأجواء الجديدة، من خلفيّة انتهازيّة، سعياً لتحقيق النصر على الليكود. وقد نقل حزب العمل عن حزب الليكود طريقة الإنتخابات الداخلية التمهيدية «برايميرز» عام ١٩٩٢ لاختيار زعمائه كما وأحدث تحوّلاً في أساليب التعبئة والدعاية حتى في المضامين التي حاول الحزب إقناع الجمهور بها. وقد حقق مبتغاه عام ١٩٩٢ من خلال شخصيّة اسحق رابين التي جمعت ما بين البراغماتية والعقلانيّة.

إنّ إسرائيل اليوم، وبعد مرور خمسين عاماً على قيامها، تعيش حالة حادة ومتفاقمة من الإنقسامات الداخلية وتزايد المخاطر الكامنة فيها، بسبب هبوط قدرة النظام السياسي على معالجتها والتعامل معها. وهذه الإنقسامات، على الرغم من اصطباغها بصبغة سياسيّة واضحة، باتت فاعلة ومؤثرة في كلّ المستويات: المجتمعية المحليّة، والثقافيّة والدينيّة والطبقيّة. وهذا ما ترك بصماته في شرذمة القرارات السياسية واتصافها بعدم اليقين وعدم الثقة. وقد حاول بنيامين نتنياهو التغطية على كلّ هذه الإرباكات بواسطة الكذب واللعب على الألفاظ واختلاق الشروط المتوالدة والمتكاثرة مع كلّ خطوة سياسيّة يخطوها في هذا الإتجاه أو ذاك، حتى وصل إلى الحائط المسدود ولم يعد مقبولاً من الداخل ولا من الخارج فانفرط عقد الائتلاف الذي كان يترأسه. وشكل هذا الإنفراط مؤشراً على الصعوبات التي ستواجه الائتلافات المقبلة أيضاً سواء جاءت ضيقة أو موسعة، الأمر الذي تجلى أيضاً في تكرار المطالبة بإجراء استفتاءات شعبية عامة حول أي قضية من القضايا الجوهرية المطروحة على بساط البحث سواء بالنسبة للقضية الفلسطينية أو قضية الإنسحاب من الجولان وجنوب لبنان. فالقيادة لوحدها لم تعد قادرة، بعد انتهاء دور جيل القادة المؤسسين، على احتكار القرار السياسي في هذه القضايا الحيوية. والسؤال المطروح الآن هو أنّ المجتمع الإسرائيلي يعيش ظروفاً تأسيسية جديدة على مستوى كينونته الداخلية وأهدافه الخارجية، فكيف سيتمكن من بلورة الأجوبة المناسبة على كلّ هذه التحولات؟ ثمّة أجواء من الأمركة تجتاح هذا المجتمع على صعيد العلاقات البينيّة بين عناصره وجماعاته الاتنية والطائفية، ولكن في مقابل ذلك يبدو أيضاً أنّ هذا المجتمع ذاهب نحو أجواء من التتريك، أي نحو سلسلة من الأزمات الحكومية الائتلافيّة المتلاحقة التي ستضع المنطقة برمتها، ناهيك عن الحلول السياسيّة المطروحة، في أجواء من الأزمة الخانقة إن لم نقل القاتلة.

الهوامش

١ – دليل إسرائيل العام – مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٥٢.
٢ – المصدر السابق، ص ٥٥ وما بعدها.
٣ – مجلّة «عيدانيم» بالعبرية – الكتابة على الجدار – آرييه ناؤور ١٩٨٨.
٤ – هآرتس ١٩٩١/١/٣ – يوسي ساريد – «صفقة القرن».
٥ – معاريف ١٩٩١/٦/٢٦.
٦ – مجلّة فلسطين المسلمة – كانون الأول – ١٩٩٦.
٧ – مجلّة الدراسات الفلسطينية العدد ٣٦ – خريف ١٩٩٨، ص ١٢٠.
٨ – مجلّة الدراسات الفلسطينية – مصدر سابق، ص ١٢٣.
٩ – صحيفة الحياة ١٩٩٨/١٠/٢٧.
١٠ – النهار ٩٧/١١/٢٦.
١١ – ملف معلومات – «إسرائيل ما بعد الألفين» – من مقال لجودي ديمبسي عن الفايننشل تايمز ١٩٩٨/٥/١١.
١٢ – ملف معلومات – مصدر سابق، ص ٦٩.
١٣ – السفير ١٩٩٨/٣/١٩ – «إسرائيل بعد نصف قرن».
١٤ – لمزيد من المعلومات والتفاصيل أنظر مجلة سكيراه حودشيت (استعراض شهري) المجلّد ٣٣ العدد ٢ – ٣ – تاريخ ١٩٨٦/٥/١١، ص ٤٨ وما بعدها – العلاقات بين المتدينين والعلمانيين في دولة إسرائيل – اليعيزر شافيد.
١٥ – يديعوت أحرونوت – ملحق عشية رأس السنة العبرية ١٩٩٦/٩/١٣.
١٦ – المصدر نفسه.
١٧ – المصدر السابق.
١٨ – المصدر السابق.
١٩ – دليل إسرائيل العام – مصدر سبق ذكره – ص ٨٥.
٢٠ – **«الإسرائيليون الجدد»**، يوسي سيلمان، ترجمة مالك البديري، ص ٣٠ وما بعدها.
٢١ – النهار، ١٩٩٨/٤/٢٣.
٢٢ – المصدر نفسه.
٢٣ – المصدر نفسه.
٢٤ – النهار ١٩٩٨/٢/٤.
٢٥ – لمزيد من التفاصيل أنظر كتاب: **«الثقافة السياسية في المجتمع الصهيوني»**، ميرون آرونوف، دار الحمراء، ص ١٥٦ وما بعدها.
٢٦ – يديعوت احرونوت ١٩٨٣/٥/٢٠.
٢٧ – ملحق هآرتس ١٩٧٣/١١/٣٠.
٢٨ – معاريف ١٩٩٨/١١/٣.

٢٩ - السفير ١٩٩٩/١/٦.
٣٠ - النهار ١٩٩٦/١٠/٢٥.
٣١ - السفير ١٩٩٨/٣/١٩.
٣٢ - المصدر نفسه.
٣٣ - المشاهد السياسي. السنة الرابعة. العدد ١٤١ تاريخ ٩٨/١١/٢٨، ص ١٧.
٣٤ - يديعوت احرونوت ١٩٩٨/١١/١٣.
٣٥ - المصدر السابق.
٣٦ - «الأحزاب في إسرائيل»، غيورا غولدبرغ ، جامعة تل أبيب، ص ١٥، بالعبرية.
٣٧ - أنظر مجلة الدراسات الفلسطينية - خريف ٩٨ - العدد ٣٦، ص ٥٠ وما بعدها.

السلوك التفاوضي الإسرائيلي ومفاعيله على واي بلانتيشن قانونياً وأمنياً

كمال مساعد(*)

يبدو أن رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو يعتمد، منذ استلام مقاليد الحكم في الكيان الصهيوني، سياسة المراوغة للتهرب من الاتفاقات التي وقعها أسلافه، وهو لن يغير هذا الأسلوب مع الاتفاق الجديد الذي تم التوصل إليه في مفاوضات «واي بلانتيشن» التي حددت سقف السلطة الفلسطينية، فوق أجزاء متناثرة من الضفة الغربية المحتلة، وجعلتها بلا سيادة وبلا مقومات، وأسدلت ستاراً من الضباب والتعتيم على مستقبل الشعب الفلسطيني، وخصوصاً شرائحه الواسعة التي كتب عليها العيش في الخارج، بالإضافة إلى القضايا الأخرى التي كانت مؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائي، حسب اتفاق «أوسلو» الذي حطمه وانقلب عليه نتنياهو في اتفاقية واي بلانتيشن واختصره في اتفاق أمني هدفه عسكرة المجتمع الفلسطيني واغتيال الرأي الآخر وشطب حركة حماس وتغييب المعارضة ومصادرة الحريات. لذا لم تتردد الفصائل الفلسطينية في ا لداخل و الخارج في إعلان معارضتها لمثل هذا الاتفاق الذي يراهن على تمزق المجتمع الفلسطيني وعلى قتل الفلسطينيين بأيدي الفلسطينيين، مقابل إطلاق الحرية للجيش الإسرائيلي في التدخل عندما يستنسب أن أمنه مهدد. من هنا الإجماع شبه الكامل على اعتبار اتفاق واي بلانتيشن اتفاقا يُمكنه أن ينفجر في كل لحظة ويطيح بكل مقومات السلام .

العراب الأميركي في واي بلانتيشن

إن ما جرى في واي بلانتيشن كان عملية تبليغ الشروط الاسرائيلية، بالقنوات والوسائل والادوات الممكنة، للقيادة الفلسطينية بجرعات متتالية ومتسارعة. فالرئيس

(*) باحث.

الاميركي طلب من عرفات، فوق الموافقة على الخطة الاميركية التي أعلنها منذ أشهر، أن يفكر في الاكتفاء بـ ٤٠٪ من الأرض الفلسطينية و٩٥٪ من السكان. كما طلبت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت أن يسعى عرفات إلى مد المرحلة النهائية من المفاوضات إلى ما بعد أيار ١٩٩٩، وعدم الإقدام على إجراءات من جانب واحد، أي عدم الإقدام على إعلان الدولة الفلسطينية، ومكافحة الإرهاب، وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني. وبناءً عليه، فان قراءة نص الاتفاق الأخير تؤكد أن كل ما طلب الاميركيون والاسرائيليون قد تمت تلبيته، بما يؤكّد أن ما جرى كان ترجمة عملية لقول رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو بعد اجتماع مع الرئيس الأمريكي في أيلول الماضي: «المهم أننا اتفقنا مع الأميركيين».

وهذا ما تمّ فعلاً في اتفاق واي بلانتيشن الذي جاء تتويجاً للشراكة الحقيقية بين إسرائيل وأميركا. وعلى هذا الأساس، يحق لنتنياهو أن يعلن: «لقد خذلناهم. كانوا يتوقعون عودة ٩٩٪ من الأرض لكننا لم نوافق إلا على ٤٠٪ فقط، ولن نسلم أرضنا قبل تسليمهم بشروطنا». وتبدو الصورة مستحيلة وعديمة الجدوى لإن هذا الاتفاق لن يُنفذ، وسيلجأ نتنياهو إلى مزيد من الضغط والابتزاز انطلاقا من نصوص الاتفاق ذاتها، للتهرّب من التنفيذ ولخلق المزيد من العقبات والمشاكل لدفن القضية بالكامل في الظروف المناسبة وفي جولات متتالية، رغم انه أكد أن «إسرائيل هي اليوم أكثر أمناً من أي وقت مضى»، لأن الاتفاق أعطاه كل شيء يمهد لتكريس نظريته الأساس: الأمن مقابل السلام.

نعم إن خطورة اتفاق واي بلانتيشن تندرج أساساً في هذا الاتجاه، أي أنه أحدث انقلاباً حقيقياً على روح مؤتمر مدريد، وأساس وقاعدة هذا المؤتمر، وقلب المعادلة التي انطلقت على أساسها عملية السلام. وسيكون لذلك انعكاسات خطيرة على مجمل الوضع العام في المنطقة، لا سيما على مسارات التفاوض الأخرى المجمدة حتى الآن بسبب التعنت الإسرائيلي وعدم صدقية الولايات المتحدة في لعب دور الشريك الفاعل لتحقيق السلام الشامل والعادل.

وفي العودة إلى نصوص الاتفاق يُمكن تسجيل الملاحظات التالية:

أولاً: إعادة الانتشار

(وليس الانسحاب كما يصر الطرف الإسرائيلي) سوف تتم انطلاقاً من بنود الاتفاق الانتقالي ورسائل وزير الخارجية الأميركية السابق وارن كريستوفر بتاريخ ١٧ كانون

الثاني ١٩٩٧ إلى الطرفين، وفي هذه الرسائل التزام أميركي يؤكد ويضمن للإسرائيليين أن لهم وحدهم الحق في تحديد حاجاتهم الأمنية، وبالتالي فإن إعادة الانتشار سوف تتم وفق هذه القاعدة، وقد لا تتم أساسا إذا اقتضت الحاجات الأمنية الإسرائيلية ذلك!!»

ب - إن نسبة الـ ٣٪ المتبقية من الـ١٣٪ والتي اعتبرت محميات طبيعية، ستبقى تحت مسؤولية وإشراف الطرف الإسرائيلي «لحماية الإسرائيليين ومواجهة تهديد الإرهاب»، إضافة إلى أن البناء ممنوع فيها. وبالتالي فإن «أنشطة قوات الشرطة الفلسطينية فيها وتحركاتها يمكن أن تحصل بعد تنسيق وتأكيد من قبل الإسرائيليين»، ويبقى تنفيذ كل ذلك رهناً بتطبيق الإجراءات الأمنية من قبل الشرطة الفلسطينية، وبالحاجات الإسرائيلية.

وتبقى مسألة الانتشار السكاني الفلسطيني دون حل. ففي مقابل إعادة الانتشار الإسرائيلي العسكري المشروطة، ممنوع على الشعب الفلسطيني إعادة انتشاره في أرضه، وهذا سيخلق مشكلة كبرى، لأن الاكتفاء بـ٤٠٪ من الأرض فقط و٩٥٪ من السكان يعني أن ثمة مشاكل خطيرة سيواجهها الشعب الفلسطيني لا سيما بالنسبة إلى الازدياد السكاني الذي يولد مشاكل اجتماعية وصحية واقتصادية وبيئية وتربوية وأمنية، والمزيد من التحديات، وسيدفع بالناس، أمام الضغط الفلسطيني الرسمي من الداخل والإسرائيلي من الخارج، إلى الهجرة والتهجير المبرمج. بينما الاتفاق لا يتضمن نصاً حول حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. إن هذه الأمور تزيد الأمور تعقيداً، وتترك مجالا واسعا لكثير من المخاوف والهواجس والقلق والاحتمالات الخطيرة التي يمكن أن يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

ثانياً : الأمن

يؤكّد الاتفاق أن الطرفين «يُقرّان بأن مكافحة الإرهاب والعنف يجب أن تكون كاملة وشاملة مبنية على عدم دعم الإرهاب والبيئة المشجعة له»، حيث إن الإرهاب موجود فقط في صفوف الشعب الفلسطيني وعلى السلطة الفلسطينية أن تكافحه وتستأصل بناه، بإشراف أميركي وإسرائيلي. فلإسرائيل الحق في تقديم الشكاوى وطلب مسؤولين ومواطنين للتحقيق، ولأميركا الحق، من خلال اللجان المشتركة الثنائية مع الفلسطيني أو الثلاثية مع الفلسطيني والإسرائيلي أو من خلال عمل الـ «سي. آي. إي» المباشر والميداني على الأرض، في الإشراف والاطلاع على حسن سير التنفيذ، وصولاً إلى حد

الاطلاع على الأحكام التي تصدر وتقدير ما إذا كانت كافية أم لا ومطابقتها لشروط وضمانات الأمن الإسرائيلي. وبالتالي فان وكالة الإستخبارات الأميركية ستلعب دور تلبية مطالب إسرائيل ومراقبة السلطة في تنفيذ الاتفاقات. وهذا يشكل إخضاعاً للفلسطينيين واستخداماً لهم كأدوات في حماية المشروع الصهيوني والمؤسسات والجماعات الإسرائيلية، وإشرافاً مباشراً لوكالة الإستخبارات الأميركية، أي «وضع سلطة بكاملها تحت إشراف جهاز مخابرات أجنبية»، وهذا يناقض الأعراف والقوانين الدولية، وينعي من الأساس فكرة قيام دولة مستقلة، ويؤكد أن التعاون الثلاثي الإسرائيلي - الفلسطيني أو الأميركي - الفلسطيني أو التعاون الثلاثي الأميركي - الإسرائيلي - الفلسطيني، إنما هو تعاون ضد مناهضي سياسة الاستيطان والاستعمار والهيمنة وللقضاء على الشعب الفلسطيني وقضيته. وفي هذا الإطار أيضاً، حقق نتنياهو انتصاراً كبيراً تكرَّس أيضاً في البند المتعلق بمنع التحريض على العنف والإرهاب، حيث ألزم الطرف الفلسطيني بكل الشروط والقيود وفق التفسيرات والحاجات الإسرائيلية، فيما لم ترد إشارة واحدة إلى ما هو مطلوب من الطرف الآخر. إضافة إلى ذلك، أوجب الاتفاق على الفلسطيني أن يلغي ميثاقه الداعي إلى مواجهة إسرائيل، في حين أنّ كل الأحزاب والقوى الأصولية الإسرائيلية تحظى بالحماية والرعاية والمساعدات المالية لتنفيذ مشاريعها الاستيطانية.

ثالثاً : الأعمال الأحادية الجانب

إن ثمة خلافاً على تحديد الأعمال التى يمكن إدخالها في خانة «الأحادية الجانب»، إذ يُمنع على الفلسطنين كل شيء يندرج تحت عناوين مكافحة الإرهاب ورفض العنف وتطبيق التعهدات وتنفيذ الالتزامات، فيما لا يُشار إلى الإسرائيلي بكلمة. وبالتالي يحق للإسرائيلي أن يقوم بكل الخطوات التي تنسجم مع حاجته الأمنية - والتي يحددها وحده - فيما لا يحق للفلسطيني أن يحدد حاجاته الأمنية وحقوقه. وإذا قرأنا في النص أن الجانبين «يتعهدان بعدم اتخاذ إجراءات من شأنها تغيير الوضع في الضفة الغربية أو في قطاع غزة»، فإنّ ذلك يعني فعلياً عدم الإقدام على إعلان دولة فلسطينية مستقلة، ويعني إسقاطاً لموضوع القدس من التفاوض، من جهة، وعدم إلزام إسرائيل القيام بإجراءات من جانب واحد، من جهة أخرى، لا سيما أن نتنياهو قد أعلن أمام المستوطنين: «لن يرفرف علم فلسطين فوق القدس وللفلسطينيين حق إدارة شؤون

حياتهم لكن لا حق لهم في سلطات تهدد حياتنا». هذا وقد أعطت الإدارة الأميركية ثلاثة تعهدات للجانب الإسرائيلي :

العمل على منع إعلان قيام دولة فلسطينية، وتأكيد تنفيذ السلطة الفلسطينية للجانب الأمني من الاتفاق، وعمل الـ «سي. آي. إي» على تصفية حركة «حماس»[1].

وقد أكد دنيس روس هذه المعلومات عندما أشار إلى اجتماعين سيعقدهما الرئيس الأميركي مع كل من نتنياهو وعرفات في ك٢ في حفل إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني وقبل ٤ أيار ١٩٩٩، لذا يأتي هذا الاتفاق ضمن سلسة من التنازلات والتفريط بالحقوق الوطنية الفلسطينية، والتفافاً على مميزات المقاومة الشعبية، وتطويعاً للارادة الرافضة استباحة الأرض وتهويد المقدسات، فيما السلطة الفلسطينية تجري عكس الريح مع وكالة الإستخبارات الأميركية وجهاز الموساد الإسرائيلي لتكسب بعض «الإنجازات».

مكاسب ساقطة

ورغم ذلك جاء اتفاق واي بلانتيشن عاجزاً منذ اللحظة الأولى، فهو، بالنسبةإلى الجميع، اتفاق أمني مدفوع الثمن، الأمن فيه يعني الاضطهاد، والثمن المدفوع يعني نوال ما كان متفقاً عليه، وبالشروط الإسرائيلية التي كانت مرفوضة، وقُبلت بكثير من الإذعان. لكن أصحاب الاتفاق يُدافعون عنه بقولهم إنهم حصلوا من خلاله على أربعة مكاسب:

الأرض: وقد حصلوا منها على (١٠+٣) ٪، بعدما رضخوا للشرط الإسرائيلي، بانتزاع ٣٪ من المبادرة الأميركية، لتكون محمية طبيعية تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية.

المطار : وقد حصلوا على الموافقة الإسرائيلية بفتحه، بعد أن قبلوا بشروط الإشراف الأمني الإسرائيلي عليه، وهو شرط قائم منذ سنتين، وكان يمكن فتح المطار منذ ذلك الحين لو قبلت السلطة بالشرط الإسرائيلي آنذاك، وهو ما حدث في واي بلانتيشن.

الميناء: واصلت إسرائيل رفضها لبدء العمل فيه، وأقصى ما قبلت به هو إنشاء لجنة تتشاور بالموضوع.

الممـر الآمن : أقدم المواضيع المرفوضة منذ أيام رابين وبيريس، وواصلت حكومة نتنياهو عرقلتها لبحث موضوع الممر الآمن، وأقصى ما وافقت عليه هو (العبور الآمن)، أي تحديد طرق تسلكها باصات وسيارات فلسطينية، ولا تتوقف إلا عند نقطة الوصول، فضاع بذلك مصير (المعبر الآمن) الثابث على الأرض[٢].

هذه هي «الإنجازات الأربعة» التي تضمنها اتفاق «واي بلانتيشن»، وكلها كان يمكن الوصول إليها قبل أشهر بالشروط الإسرائيلية، واختارت السلطة أن لا تفعل ذلك إلا داخل المزرعة الأميركية. وفي ضوء هذه «المكاسب» لا تملك السلطة الفلسطينية ما تبشر به شعبها، ولا تملك ما تعد به للمستقبل، وعليها أن تكشف فورا عن أنيابها لتنفذ الاتفاق الأمني، وهو اتفاق له ترجمة عملية وحيدة داخل فلسطين وهي الاعتقال، والإقامة الجبرية، والتعذيب، وإغلاق الجمعيات الخيرية وإغلاق الجامعات، ومنع السياسيين والصحافيين والائمة من التعبير عن رأيهم.

أخطار على الأمن العربي

جاء توقيت الاتفاق بعد اجتماع في لندن للمحور الثلاثي التركي ـ الإسرائيلي ـ الأردني، ومنح عمان تل أبيب عمقاً ستراتيجياً، وفي ظل حملة أردنية على سورية، ومشاركة أردنية بشخص الملك حسين في واي بلانتيشن مع ما كان يعنيه ذلك من دلالات على تأكيد ترسيخ الحلف التركي ـ الأردني ـ الإسرائيلي، والحلف الأردني ـ الإسرائيلي خصوصاً وعلى مستقبل القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وإسقاط احتمال قيام الدولة الفلسطينية، واختصار الأمر بعلاقة بين إسرائيل والاردن، فتكون بذلك «ثلاثة شعوب في دولتين»، على حد وصف أحد الباحثين العرب. لذا تم توقيع الاتفاق بموازاة قرار اتخذه الكونغرس الأميركي، في الوقت ذاته، برفض قيام دولة فلسطينية[٣].

ولإسرائيل وحدها، دون أي طرف آخر، حق قرار تحديد حاجاتها الأمنية. والوضع السياسي الفلسطيني، أي الدولة الفلسطينية، يُتخذ القرار بشأنه عبر المفاوضات بين الجانبين وعبر اتفاقية بين الفلسطينيين والاسرائيليين. وهناك توقيت آخر لتوقيع الاتفاق، بعد قرار من الكونغرس الأميركي لمواجهة الاضطهاد الديني أقره الرئيس كلينتون واستهدف من خلاله السعودية ومصر من ضمن مجموعة دول أخرى، وهو كان مدار نقاشات مطولة بين الإدارة والكونغرس، لابقاء الدولتين تحت دائرة الضغط

والابتزاز وإثارة الفتن فيهما ومنعهما من لعب الدور المطلوب الذي بدأ يتطور إيجاباً بما يساعد على لجم المشروع الإسرائيلي الذي بلغ مدى احراج الجميع، وأخرج حتى المسؤولين السعوديين من هدوئهم ودفعهم إلى اتخاذ مواقف أكثر تشدداً وانحيازاً إلى جانب سورية ولبنان والشعب الفلسطيني، وخصوصا قضية القدس، هذا إلى جانب رفض التطبيع مع إسرائيل؛ وكل ذلك يتنافى والرغبات الأميركية - الإسرائيلية.

إلى جانب ذلك، قبضت إسرائيل سلفاً ثمن التوقيع موافقة أميركية مبدئية على دفع مبلغ مليار دولار أميركي تكاليف إعادة الانتشار الذي لن يتحقق، واستمر العمل في المستوطنات لأن الضفة «ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية»، كما أعلن نتنياهو ومردخاي بعد عودتهما من واشنطن، ولأن أوسلو والاتفاقات لا تمنع الإستيطان. علماً أنّ ذلك ترافق مع التحضيرات لاستقبال ألوف من المهاجرين الروس الجدد.

وقد رافق ذلك، قبل عودة عرفات إلى مناطق الحكم الذاتي وقبل سريان مفعول الاتفاق الموقع مع نتنياهو، إجراءات القمع وتلبية المطالب الإسرائيلية، فاعتُقل خطيب المجلس الأقصى، والناطق باسم الجهاد الإسلامي، كما وُضع الشيخ احمد ياسين في الإقامة الجبرية. ويتجه الوضع داخل تلك المناطق نحو مزيد من التشدد والضغط على كل القوى المعارضة لسياسة السلطة، حسب ما أعلن مسؤول أمني فلسطيني: «الأيام المقبلة ستشمل حملة واسعة ضد أي منتقد للاتفاق وضد من يقوم بأعمال تحريضية ضد إسرائيل، سواء في الصحف أو وسائل الإعلام أو الاجتماعات العامة أو المساجد وغيرها»(٤).

تحذيرات أميركية

ترافق كلّ ذلك مع تحذيرات أطلقتها وزيرة الخارجية الأميركية، مادلين أولبرايت، إلى العرب تدعوهم إلى معاودة التطبيع مع إسرائيل بسرعة، وذلك مكافأة لنتنياهو ومساعدة له في وجه المتطرفين وتشجيعا له «لاستمراره في طريق السلام». هذا في وقت كان يعلن هو شخصياً تجميد الاتفاق، وعدم التزامه بجدول زمني لتنفيذه، ويربط كل ذلك بمزيد من الخطوات المتعلّقة بمكافحة الإرهاب من قبل السلطة الفلسطينية ضد أبنائها. ولم تكتف اولبرايت بذلك، بل عمدت إلى إطلاق تحذير ثانٍ أعلنت فيه أن «صبر الولايات المتحدة على العرب نفذ وهي لا تستطيع تحمل بلادتهم وتقصيرهم وتأخرهم في التطبيع مع إسرائيل». أمّا بشأن توسيع المستوطنات، فأعلنت أنها لا تريد التعليق على ذلك وقللت من شأن مواقف نتنياهو الحاقدة والمعرقلة.

والواقع أن الأسلوب التفاوضي شرع منذ نهاية الستينات في فرض شروطه وأحكامه، بدءاً من ضرورة التفاوض الثنائي من دون أي مرجعيات دولية قانونية. وهذا الأسلوب الإسرائيلي أنتج كامب ديڤيد والمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، ولايزال لغاية الساعة عنواناً ثابتاً لمباشرة أي تفاوض عربي ـ إسرائيلي أو لمعاودته. فماهي إذاً أهم ملامح هذا السلوك التفاوضي ؟

أولاً، التفاوض الثنائي بدلاً من المرجعية الدولية

تدرك إسرائيل أن سياستها العامة تتعارض مع الأحكام القانونية الدولية، وتدرك أيضاً أنها بهذه السياسة، لا تخالف الاتفاقات العامة فحسب، وإنما تنتهك أحكام القانون الدولي أيضاً. وتُواجَه إسرائيل بعشرات القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة أو عن مجلس الأمن، والتي تدين الدولة اليهودية وتطالبها بالرجوع عن هذه السياسة. وبسبب هذا التخوّف الدائم من أحكام الشريعة الدولية، كانت إسرائيل ولا تزال تصر على اعتماد الاتفاقات الثنائية التعاقدية، وترفض جميع القرارات الدولية، محاولةً إخضاعها لمحكمتها العليا أحياناً، ولإرادتها العسكرية وتعنتها السياسي، أحياناً أخرى.

أ ـ تقرير المصير الفلسطيني

يُعتبر الحق في تقرير المصير من الحقوق الانسانية غير القابلة للتصرف. وهو ركن أساسي من الأركان التي تستند إليها الأمم المتحدة، بدءاً من المادة الأولى من ميثاقها، والتي تعتبر أنّ من أهداف المنظمة الدولية «إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب». ثم تطوّر مفهوم هذا الحق، وجرى تعميمه في قرارات دولية لاحقة(٣)، تؤكد جميعها الحق في تقرير المصير. ولما كان المفاوض الإسرائيلي يدرك أبعاد هذا الحق ويخشى نتائجه، ويعرف أيضاً مدى إلزاميته القانونية الذاتية (إسرائيل وقعت جميع المعاهدات الدولية التي أكدت هذا الحق)، لذلك كان الحل الوحيد لدى هذا المفاوض هو الخروج عن الإلزامية التلقائية للحق في تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحمل المفاوض الفلسطيني على اعتماد ثنائية تعاقدية بديلة.

وهكذا جاء اتفاق أوسلو وقمة واي بلانتيشن من دون إشارة واحدة، عابرة، للحق في تقرير المصير، وتضمن عوضاً عن ذلك آلية مرحلية غامضة من دون أفق محدد

وواضح. فالحكم الذاتي المجتزأ للضفة الغربية وغزة لم يتضمن طبعاً أي إطار للحق في تقرير المصير. كذلك فإن التفاوض على الوضع النهائي غير مرتبط بهذا الوضع الانتقالي الراهن. وهو غير هادف أيضاً إلى ممارسة الحق في تقرير المصير وفقاً لما جاء في اتفاق اوسلو ثم واي. وإذا كان من المنتظر طبعاً أن يُطالب المفاوض الفلسطيني بممارسة هذا الحق مع تحقيق الوضع النهائي للحكم الفلسطيني، فإن المفاوض الاسرائيلي يعلن سلفاً اعتراضه على هذا الأمر، وبذلك استطاع ان يحول هذه المرجعية القانونية الملزمة بصدد الحق في تقرير المصير إلى موضوع تفاوضي خاضع للمساومة الثنائية والاتفاق التعاقدي بين الفريقين[٥].

ب ـ الصيغة التعاقدية ـ الثنائية

إن البنود التعاقدية الثنائية جعلت إسرائيل طرفاً تعاقدياً مع الجهة الأخرى، وبالتالي أغفلت واقع الامر قصداً. فإسرائيل بعد «اتفاق أوسلو»، لم تعد مجرد القوة القائمة بالاحتلال في إطار تعاملها مع الجانب الفلسطيني، وإنما أصبحت تعاقيدياً معه ولم يعد مستغرباً حيال هذا الأمر، أن يُصار إلى تغييب كامل لأحكام هذه المرجعية الدولية، وإلى تهميش كامل أيضاً لسائر قرارات مجلس الأمن التي تصف الأراضي بأنها «أرض محتلة»، كما تصف إسرائيل بأنها «القوة القائمة بالاحتلال». ومما لاشك فيه أن هذا التوصيف القانوني الدولي كان ولا يزال كافياً لإدانة إسرائيل وإسقاط كل مبرر يمكن أن تتذرع به للاستمرار في سياستها الاستيطانية. ولكن إسرائيل استطاعت أن تحمل الفريق الفلسطيني المفاوض على اعتبارها طرفاً تعاقدياً يطالبها فقط بما التزمته في اتفاقاتها الثنائية التعاقدية معه.

إن «اتفاق أوسلو» نفسه لحظ لجنة خاصة للتسوية بين الطرفين. واستناداً إلى هذا البند التعاقدي، بدأت الولايات المتحدة تعترض على أي شكوى فلسطينية مقدّمة إلى مجلس الأمن[٩]، بحجة أن هذا المجلس لم يعد صالحاً للنظر في مثل هذه الشكاوى التي يجب رفعها إلى اللجنة المذكورة، وبذلك حُجبت عن المسؤولين الفلسطينيين إمكانية التظلّم أمام المراجع الدولية بسبب ما تتذرّع به الإدارة الأميركية، في سياق إحلال النصوص التعاقدية محل المراجع القانونية.

وإذا كانت الجهود الفلسطينية والعربية قد نجحت في اصدار القرار الأخير (الصادر في ١٩٩٨/٣/١٧) عن الجمعية العمومية بإدانة إسرائيل، لأنها تخالف تكراراً اتفاقية جنيف الرابعة، فإن هذا لا يمنع الإدارة الأميركية من الحؤول دون استصدار قرارمماثل من مجلس الأمن الدولي، ولا يمنع أيضاً التأكيد على أن هذه

الاتفاقية الدولية ليس لها أي اشارة في النصوص التعاقدية بين إسرائيل والفلسطنيين[٦].

ثانياً، سياسة التبادل بدلاً من الموجبات القانونية

كانت فكرة «التبادلية» ولا تزال تشكل المفصل الأساسي في السلوك التفاوضي الإسرائيلي. والواقع أن المنطلق الأول لهذه الفكرة يشكل مخالفة للقانون الدولي. فإذا كانت إسرائيل لا تنسحب من أرض عربية إلا في مقابل مكافأة (أو على الأقل تعويض) على قاعدة الأخذ والعطاء، فإنها بذلك تلغي مخالفتها الأولى من احتلال الأرض بالقوة أو الحرب، وهذا أمر مناف ليس فحسب للقانون الذي يفترض أن يُعاقَب الجاني على جرمه، وإنما يجافي المنطق أيضاً. إلا أن إسرائيل درجت على هذه السياسة، لأنها كانت تنجح فيها في معظم الأحوال والأوقات. وعلى هذا الأساس تصر إسرائيل اليوم على استخدام السلاح التفاوضي من دون أن يقف في وجهها ضابط قانوني رادع ولا قوة سياسية زاجرة .

ولعلّ المناسبة الأولى التي طبقت فيها إسرائيل سياستها التبادلية كانت في العام ١٩٥٦ حيث تلقت من الإدارة الأميركية رسالة تفسيرية تجيز لها حق الدفاع عن النفس إذا أُغلق بوجهها طريق خليج العقبة. وبناء على هذه الرسالة، انسحبت إسرائيل من سيناء في ذلك العام. كذلك رفضت الدولة العبرية المشاركة في صلح كامب ديڤيد مع مصر والمضي في هذا الصلح إلى أن تلقت رسالة أميركية تتعهد بموجبها بعدم المس بالقرار ٢٤٢، فضلاً عن المساعدات الأميركية العسكرية والتقنية والمالية الضخمة. أما «التبادلية» التي فرضتها على مصر، فكانت تطبيعاً كاملاً في العلاقات والتزاماً مصرياً بنهج كامب ديڤيد، حتى مع الدول العربية الأخرى في أي المفاوضات مقبلة أو معاهدات مع إسرائيل، كذلك فرضت التزاماً مصرياً بمعالجة المسألة الفلسطينية وفقاً للنهج ذاته[٧].

الا أن إسرائيل أرفقت ذلك بعدد من الضمانات الأميركية منها:

أ ـ إن للقرار ٢٤٢ تفسيرات مختلفة ومتعددة، وهي جميعها خاضعة للمفاوضات.

ب ـ إن الإدارة الأميركية تشاطر إسرائيل الرأي ذاته بالنسبة إلى تعريف السلام على أنه يشمل جميع أوجه التطبيع المطلوبة؛

ج ـ إن الإدارة الأميركية تلتزم سياستها المستمرة حيال إسرائيل في إطار من الشراكة الستراتيجية التي تضمن تفوقاً نوعياً إسرائيلياً؛

د - إن الإدارة الأميركية ستتولى المهمات الضرورية لضمان حدود إسرائيل الشمالية. وهي في كل الأحول لن تؤيد قيام الدولة الفلسطينية .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن توزيع المفاوضات على مسارين، ثنائي ومتعدد، إنما هو أمر يخدم المصلحة الإسرائيلية نفسها، ذلك لأن المسار الثنائي يفترض مركزية إسرائيلية واحدة، فيما الدول العربية الأخرى تتمثل بمفاوضين لا ينسقون أعمالهم ولا يقرون أولوياتهم، والمفاوضات المتعددة ستتضمن اندماجاً إسرائيلياً كاملاً في كل شؤون المنطقة المصيرية بشهادة العديدمن الدول الأخرى وبتأييدها.

وتواصلت هذه السياسة التبادلية مع الأطراف الآخرين، ولاسيما مع منظمة التحرير الفلسطينية، إبتداءً من رسائل الاعتراف المتبادلة بين الفريقين، وصولاً إلى تعثر المفاوضات والسياسة التبادلية الأخيرة التي يفرضها نتنياهو شروطاً مسبقة لاستئنافها، وهي المتعلقة بـ «مكافحة الارهاب».

ففي رسائل الاعتراف المتبادل، لم يكتف ياسر عرفات بالاعتراف العادي المعلن بإسرائيل، وإنما زاد عليه تعهداً معلناً أيضاً: «الحق لدولة إسرائيل في أن تعيش بأمن وسلام»، ثم أردف هذا التعهد الأول بتعهد ثان ينبذ عرفات بموجبه الكفاح المسلح وسيلة للتعاطي مع إسرائيل(٨).

لذا جاءت الاتفاقيات التي وُقّعت لتضمن الكثير من المنافع والمكاسب الإسرائيلية التي لم يكن الإسرائيليون أنفسهم يترقبونها. وعمدت إسرائيل إلى إدخال سياستها التبادلية هذه ثم سعت إلى فرض هذه السياسة في الاتفاقات التنفيذية الأخرى التي كان آخرها إتفاق واي بلانتيشن، ولجأت بموافقة الفلسطيني إلى تأجيل مواضيع مهمّة وخطيرة إلى مفاوضات الوضع النهائي. وكان الهدف الإسرائيلي من ذلك واضحاً: لأن إسرائيل ستعمد إلى تغيير الوقائع على الأرض بحيث تفرض أمراً واقعاً جديداً على طاولةالمفاوضات المقبلة عندما يحين أجلها. فإذا كانت القدس مثلاً من هذه المواضيع المؤجلة، فإن الاستيطان في منطقة «القدس الكبرى» سيتواصل بشكل مكثف في عملية مدروسة لتهويد المدينة. وإذا كانت الحدود أيضاً ووضع الدولة المقبلة ووضع اللاجئين... الخ مؤجلة هي الأخرى لمفاوضات الوضع النهائي، فإن إسرائيل ستضمن فرض سياسات أمنية متتالية لكي تحول دون الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية التي احلّتها عام ١٩٦٧.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التبادلية الإسرائيلة، حققت مع الحكومة الليكودية أبعاداًجديدة تحت شعارات متجددة، وأحياناً مغايرة، منها أن الأمن قبل السلام، وأن الحدود بين إسرائيل وكل الجهات العربية إنما هي حدود حرب، ولن تصبح في المستقبل المنظور حدود سلام. لذلك يجب أن يكون الأمن وحده، وليس الاتفاقات، ضامناً لهذه الحدود. وبما أن السلام الحقيقي يفترض ديموقراطية الأنظمة السياسية ورعايتها، ومثل هذه الديموقراطية مفقودة ـ كما يقول نتنياهو ـ لدى الأنظمة السياسية العربية ، لذلك يقتضي اعتماد «سلام الردع» الذي لا يحتمل تقديم تنازلات إسرائيلية أساسية للدول العربية.

والملاحظ هنا أن نتنياهو يركز على بعض الظروف التاريخية للصراع العربي ـ الإسرائيلي ، ويغفل ثلاثة متغيرات أساسية:

أ ـ إن الموجب القانوني الدولي، وحتى التعاقدي، مُلزِم للدولة وليس للحكومات التي وقعت الإتفاقات، وبالتالي فإن التزامه التعاقدي (أوسلو والاتفاقات الأخرى المستندة إليه) يقضي بالتنفيذ، وإن كانت له وجهات نظر مغايرة؛

ب ـ إن التركيز الليكودي على الرفض العربي للوجود الإسرائيلي نفسه ليس أكثر من ذريعة لتغطية موقف اليمين الديني والسياسي الإسرائيلي، وهو ـ من وجهة تفاوضية على الأقل ـ غير قابل للتطبيق بعدما وافقت جميع الدول العربية على صيغة مدريد القائمة على قاعدة الأرض مقابل السلام والقرارات الدولية ذات الصلة؛

ج ـ إن نظرية «السلام الرادع» ذاتها لم توفر لإسرائيل الأمن المنشود ولا السلام المرغوب طيلة خمسين سنة أو أكثر، ولا هي اليوم توفر هذا السلام. وهي على كل حال تأتي استجابة لدعوات التطرف الإسرائيلي المتشنج ليس أكثر، وتلاقي اعتراضات متزايدة في أوساط المجتمع الإسرائيلي نفسه، فضلاً عن اعتراضات الجاليات اليهودية في الخارج.

وعلى رغم ذلك كله، لا يزال الموقف الليكودي الإسرائيلي على حاله. وانطلاقاً من هذا الموقف التعسفي ذاته، يعتبر نتنياهو أن حكومة العمل الإسرائيلية ارتكبت «خطأ مفهومياً» في اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات تنفيذية أخرى. وهذا الخطأ الفادح يتمثل في اقتناع حكومة العمل بأن السلام وحده ومن ثم الاقتصاد يشكلان الضمانات الكافية لأمن إسرائيل وسلامتها . ولذا قصّرت حكومة العمل، في رأيه، في التركيز على السياسة التبادلية مع الجانب الفلسطيني. فهي اعتمدت سياسة العطاء، كما يقول،

رغبة في التوصل إلى اتفاق. أما الحكومة الليكودية فإنها لن تعطي شيئاً من دون مقابل(١٠).

التجارب الماضية ولعبة التطبيع والتصفية

في هذا الإطار، وقياساً على تجربة الأعوام الماضية سواء مع رابين أو بيريس أو نتنياهو، فان التحايل سيبقى مستمراً للمماطلة في تطبيق الاتفاق ، وسيبقى الموقف ثابتاً لجهة رفض إزالة المستوطنات، والتنازل عن القدس واعتبارها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، والموافقة على الدولة الفلسطينية المستقلة. ومع ذلك سيستمر الضغط الأميركي خصوصاً والإسرائيلي المواكب له، تحت عنوانين: سقوط نظرية أن نتنياهو لا يريد السلام، والدليل على ذلك توقيعه الاتفاق الذي تم برضى فلسطيني تام، والثاني أن لا أحد يستطيع أن يكون ملكياً أكثر من الملك، ما دام الطرف الفلسطيني، صاحب القضية، يعتبر الاتفاق إنجازاً تاريخياً للشعب الفلسطيني.

ولكن على العرب أن يعودوا إلى دائرة التنبُّه والحذر، لأن المرحلة المقبلة تحمل مخاطر كبرى على المستويين القومي والوطني ، ولا بد من الاستعداد لمواجهتها بمزيد من دعم المقاومة والتكامل مع سورية واحتضان موقفها ودعم مساعيها الرامية إلى توطيد قواعد المحور السعودي ـ الإيراني ـ السوري، لانه كفيل بإسقاط الاتفاقيات المذلّة التي لا تقدم سوى التنازلات الشرعية والرسمية إضافة إلى تهديد دول الجوار العربي وزعزعة الأمن فيها. وإذا استمرَّ الموقف، فان النتيجة لن تكون مشكلة عربية ـ أميركية، أو مشكلة عربية ـ إسرائيلية فقط، بل هي ستتجه بالضرورة لتصبح أيضا مشكلة عربية ـ فلسطينية، مع أنه لا يبدو حتى الآن أن الرئيس عرفات مدرك لخطورة احتمال من هذا النوع، ولا يزال يتصرف وكأن التأييد العربي قادم بالضرورة، بسبب العلاقات الأميركية الوثيقة مع عدد كبير من الأنظمة العربية، ولكن ما لم يتنبَّه إليه عرفات بعد، هو أن اتفاقاته قد بدأت تقارب الخطوط الحمر لبعض العواصم العربية، وبدأت بنتائجها القريبة والبعيدة (الأمن ، تدخل الإستخبارات الأميركية، مفاوضات الحل النهائي) تقترب من مصالح عربية في أكثر من بلد (المياه واللاجئون) . . . وقضايا أخرى أيضاً، وهكذا تتجمع حول اتفاق «واي بلانتيشن» مخاطر عربية إضافة إلى المخاطر الفلسطينية. فهل تستطيع السلطة الفلسطينيةالإبحار في هذا الجو العاصف إقليمياً وعربياً دون حسيب أو رقيب .

الهوامش

١ ـ منشورات الأمم المتحدة: حقوق الإنسان .

٢ ـ إتفاق كامب دايفيد ـ الفقرة المتعلقة بهيكلية الحل مع الشعب الفلسطيني.

٣ ـ وثائق مؤتمر مدريد ورسائل الضمانات الأميركية.

٤ ـ بنيامين نتياهو، كتاب «مكان بين الأمم».

٥ ـ السفير، ٣١ تشرين الأول ١٩٩٨.

٦ ـ الشرق الأوسط ٢ تشرين الثاني ١٩٩٩.

٧ ـ السفير، ٣١ تشرين الأول ١٩٩٨.

٨ ـ البيرق ٢٦ تشرين الأوّل ١٩٩٨: النص الحرفي للاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي في واي بلانتيشن.

٩ ـ مجلة شؤون الأوسط، العدد ٧١، نيسان ١٩٩٨ ص ٣٧.

١٠ ـ تصريح نتياهو إلى هآرتس في ٢٢ تشرين الأوّل ١٩٩٧، وترجمته مجلة «دراسات فلسطينية» ـ العدد ٢٩ شتاء ١٩٩٧ ص ٩٤.

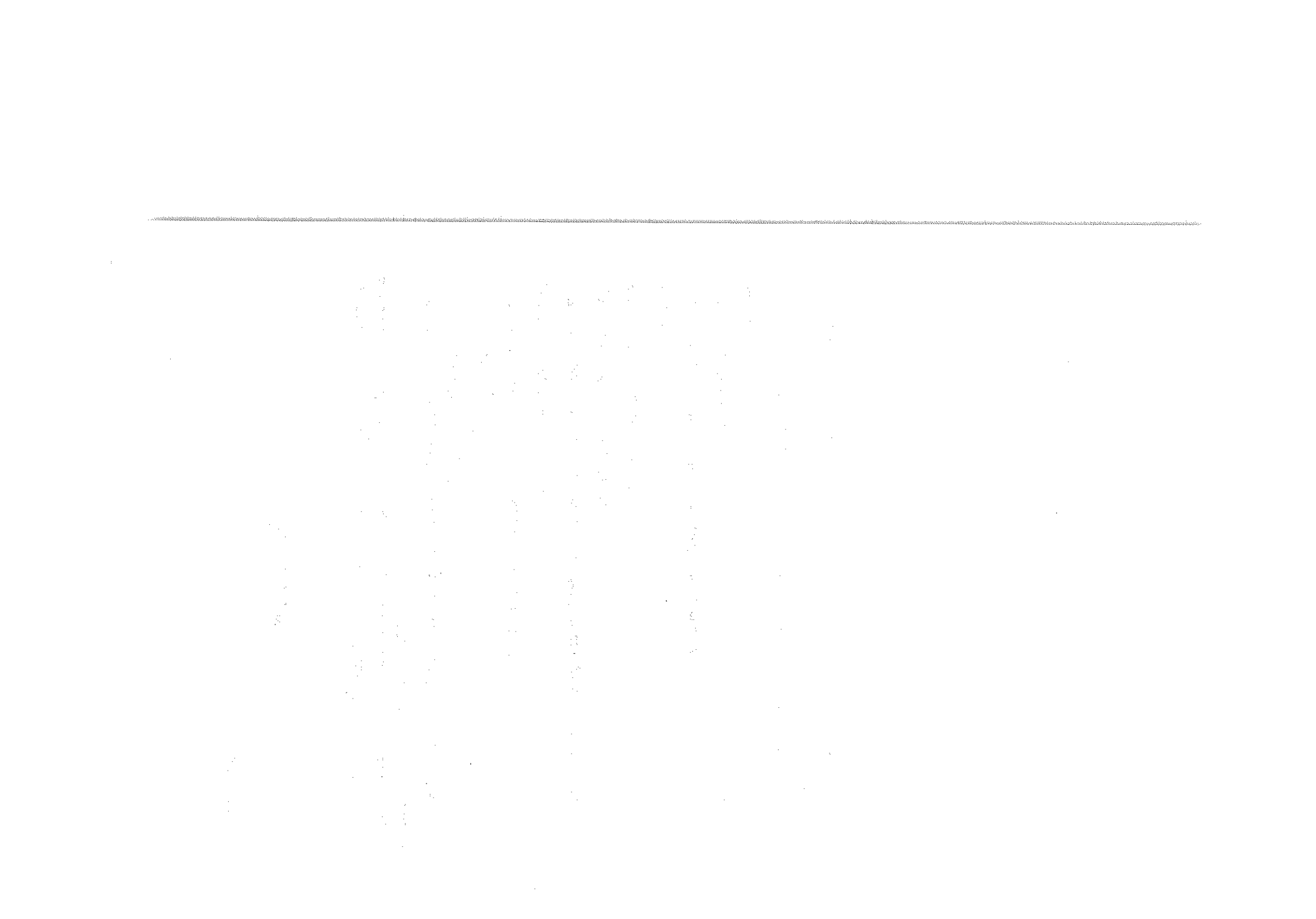

Références

(1) Pour plus de détails, voir: Mouïne Haddad, "le Moyen-Orient", Etude Géopolotique, 1997.
معين حداد، «الشرق الأوسط، دراسة جديدة لكتاباته، قضايا الأرض والنفط والمياه»، شركة المطبوعات للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٧، طبعة ثانية.

(2) CONDURIER Hubert: **"Le Monde selon Chirac. Les Coulisses de la Diplomatie Française"**, Calmann-Lévy, Paris 1998, p. 254.

(3) Idem., p. 252.

(4) Cité par Philippe Gallard dans **"L'expansion"**, septembre 1997.

(5) CONDURIER Hubert (Couverture).

(6) En plus, la presse égyptienne consacre à la visite de Chirac de larges commentaires positifs.

(7) Village au Sud Liban près de Sour (Tyr).

(8) Voir Hubert Condurier, chapitre 4.

(9) Idem.

(10) Allusion faite à la révolte palestinienne en Cisjordanie et Gaza.

(11) CONDURIER Hubert, p. 153.

(12) (dem., p. 159.

(13) A ce sujet, voir Maurice Vaisse, "La grandeur, politique étrangère du général De Gaulle, Fayard, 1998.

(14) CONDURIER Hubert, p. 374.

dévaluation de la lire italienne. Les Néerlandais, eux, seront accusés en langage fort peut diplomatique d'être, "un supermarché de la drogue, et de ne pas contrôler leurs frontière"(14). Autant dire que cette propension française à se comporter de la sorte ne recueille pas l'assentiment général, surtout quand Chirac mène sa diplomatie en solo au Moyen-Orient. Mais là où le président français en fait l'expérience la plus cruciale dans ses rapports avec ses homologues européens, c'est lors de sa décision de reprendre les essais nucléaires annoncée le 13 juin 1995. Sept tirs ont été prévus mais ils ont été ramenés à six, compte-tenu des critiques lancées contre la France. Aussi pour désamorcer ces critiques, Paris annonce qu'elle signerait en 1996 le traité d'interdiction complet des essais nucléaires.

Un peu destabilisé les premiers jours, l'Elysée va riposter et conduire pendant plusieurs mois la bataille des essais.

Mais le problème auquel la France doit faire face, c'est la crise que les tirs engendrent au sein de l'Europe. L'Allemagne dépourvue de l'armée nucléaire, soutient la France tout en déplorant avoir été mise devant le fait accompli, mais ce n'est pas le cas des autres pays européens. Pour ressoudre les rangs, Chirac propose "une discussion concertée" où la France et la Grande Bretagne remplaceraient le parapluie nucléaire américain. Or, les Européens ne manifestent pas le désir de voir la France prendre un quelconque leadership en la matière.

Le 16 novembre 1995, sous la pression des Etats-Unis, quinze états européens votent à l'ONU, une résolution exigeant "l'arrêt définitif" les essais. Les anciennes colonies française apportent leur soutien à la France, tandis que l'Allemagne, l'Espagne et la Grèce choisissent de s'abstenir, mais pas les Belges et les Italiens pourtant très proches diplomatiquement et politiquement de la France. Chirac découvre alors que la force de frappe de la France qui s'appuie sur son statut de puissance nucléaire est contestée par ses partenaires européens, menés par les américains. Et par la même occasion, il constate que le poids de la mondialisation trace les limites de son action qu'il tente de franchir chaque fois la situation le lui permet de faire, comme au Moyen-Orient. Mais tant que le processus de l'union européenne reste fragilisé par l'emprise américaine, la France ne peut mener son action diplomatique et économique en toute liberté. Reste que les pays amis de la France tel que le Liban, doivent comprendre le manège et s'employer à pratiquer une diplomatie flexible et adéquate à la fois, compte tenu d'une conjoncture internationale peu favorable.

Ce credo en faveur d'un diplomatie économique plus active, Chirac en fait l'un des axes de sa politique. Mais les difficultés ne sont pas à sous estimer, pour mettre en application ces nouvelles orientations de la politique française. Ces difficultés sont intrinsèques et extrinsèques à la fois. Il y a d'une part la compétivité parfois insuffisante de l'économie française, et d'autre part une conjecture internationale inadéquate.

Si l'on prend comme exemple le Liban et la Syrie où le président français s'est profondément investi, diplomatiquement; les résultats obtenus dans le domaine économiqie sont plus ou moins satisfaisants sans pour autant être encourageants.

En fait, au Liban, depuis l'arrivée de Chirac à l'Elysée, la France a repris des parts de marché perdues au profit des Allemands (construction de l'aéroport) et des Italiens (réseau d'électricité), plus compétitifs. L'attribution à Bouygues de la construction de l'autoroute Beyrouth-Damas, de sous-stations électriques à Schneider et du téléphone cellulaire à Alcatel et France Telecom, dément le constat abusé de certains diplomates français qui estimaient il y a quelques années que l'attachement français à ce pays manifesté dans de nombreuses enceintes internationales ne lui valait aucune retombée économique(13).

En Syrie, la récolte est moindre et le marché reste limité; cependant, des contrats ont été signés, concernant: Airbus, télécommunications et matières électroniques.

Mais, les quelques contrats franco-libanais et franco-Syriens n'ont pas manqué de susciter les critiques de la presse américaine. Après le dernier passage de Jacques Chirac dans la région, le New York times écrit: "La France n'a que trois objectifs: l'argent, l'argent, l'argent". De toute façon, la diplomatie chiraquienne dont les conséquences économiques lui restent inférieures, rencontre des difficultés qu'il faut chercher du côté de l'Europe et de ses relations déséquilibrées stratégiquement et politiquement avec les Etats-Unis. En fait, la Communauté Européenne est frappée d'un malaise ressenti sous différentes formes, ce malaise ne manque pas de se répercuter sur l'action de la France. Or la France et l'Allemagne, sont les champions de la construction européenne, mais le président français se veut en plus le porte-parole des Européens et n'hésite pas, le cas échéant, à les réprimander dans un langage très direct. Ainsi "le président du conseil italien, Lamberto Dini, en fera l'expérience à propos des éleveurs corréziens, pénalisés par la

Enfin, le président termine son périple le 25 octobre pour un arrêt à Beyrouth chez les Libanais qu'il qualifie de nos "amis de toujours".

Apparemment, le bilan du voyage reste en demi-teinte, l'inquiétude de la délégation française est celle d'en avoir fait un peu trop, au risque de s'afficher ostensiblement en faveur d'un camp contre l'autre disqualifiant celui qui prétendait jouer un rôle d'arbitre dans le processus de paix. Mais au total, la France a réussi à mettre le pied dans la porte du Moyen-Orient. Mais pour faire valoir ses bons offices, il lui faut calmer le jeu avec les israéliens. Pour cela, le président français essaye d'atténuer les effets négatifs de son voyage à Jérusalem: il reçoit à l'Elysée les représentants de la communauté juive française à l'occasion du cent-quatre-dixième anniversaire du "Grand Sanhedrin" marquant l'intégration des Juifs, dans la nation française. Les Israéliens de leur côté, se montrent de plus en plus accueillants, en recevant les personnalités française qui se rendent chez eux dans le but de normaliser les relations franco-israéliennes.

L'économique en déphasage avec la politique

La nouvelle diplomatie française au Moyen-Orient tente de s'acquérir des marchés jusque-là réservés aux autres; d'autant plus que les orientations du président Chirac en matière d'économie sont axées sur le profit à court terme. L'action diplomatique pour lui doit aboutir dans l'immédiat à des résultats économiques notamment dans les exportations. En d'autres termes, Chirac substitue la diplomatie du service "économique" à la diplomatie du "cocktail". D'ailleurs, il était clair lors de la traditionnelle réunion des cent-soixante-trois représentants de la France à l'étranger, tenue à l'Elysée le jeudi 29 août 1996. Le chef de l'Etat leur souligne la nécessaire évolution du métier diplomatique en disant: "Un Français sur quatre travaille pour l'exportation. Et ce chiffre devrait augmenter avec les perspectives de forte croissance en Asie, en Amérique latine... N'oubliez jamais qu'un milliard de francs d'exportation permet la création... de mille emplois pendant trois ans... ce combat de tous les jours pour l'exporation, combat dans lequel je me suis investi... est aussi votre combat". Puis il ajoute: "Je vous demande d'en faire une forte priorité de votre action. D'être les avocats efficaces de nos entreprises auprès des autorités locales. De prendre lors de vos séjours en France, à Paris et en province, tous les contacts appropriés pour alerter nos grands groupes mais aussi nos petites et moyennes entreprises sur les possibilités que peuvent offrir vos pays"(12).

services de sécurité israéliens par le col et l'invective dans un anglais approximatif: "Ça suffit, ce n'est pas de la sécurité, c'est de la provocation. Qu'est-ce que vous cherchez? Que je reprenne tout de suite mon avion pour Paris? **It is not a method**".

Cette vive réaction révèle bien la nature du présiden français et montre les limites à ne pas dépasser avec lui. A ce propos. "**La Libération**" titre le lendemain: "Chirac fait son intifida"(10) à l'unisson des reflexes nationaux qui ont saisi la presse française.

Mais l'incident qui vient d'avoir lieu, ne tarde pas à trouver sa réplique quelques heures plus tard.

La délégation présidentielle arrive au Saint Sépulcre où l'attendent les patriarches de différentes communautés chrétiennes. Chirac visite la Crypte du Tombeau et se dirige vers l'église Sainte-Anne. L'église est bâtie sur un lieu qui fut offert à la France par l'empire ottoman à l'époque de Napoléon III; par conséquent, le lieu jouit du privilège d'extra-teurritorialité. Le président demande à son escorte israélienne de quitter l'église, les soldats hésitent, mais devant la fermeté de Chirac, ils finissent par évacuer l'endroit.

La visite de Jérusalem-Est se termine par une allocution prononcée devant la foule au cours de laquelle le président rappelle la position inflexible de la France vis-à-vis de l'annexion de Jérusalem par les Israéliens et il déclare que la ville sacrée doit rester ouverte aux trois religions: juive, chrétienne et musulmane.

Cette journée tendue est suivie par un entretien entre le président français et le ministre israélien: à la suite duquel celui-ci présente ses excuses publiquement et impute ce qu'il appelle la nervosité des forces de l'ordre aux mesures très strictes entourant la sécurité des Chefs d'état depuis l'assassinat de Rabin. Acceptant l'explication, Chirac déclare "l'incident clos". Mais en fait, certaines sources considèrent que "lors de la préparation du voyage, les Français n'avaient pas écarté l'hypothèse d'un incident diplomatique dont les conséquences avaient, semble-t-il, été soupesées à l'aune du regain de popularité que l'on pouvait en attendre dans le monde arabe. Il n'est pas exclu, en outre, que les Israéliens aient voulu leur donner une leçon"(11).

Reçu le lendemain à Ramallah, Chirac est accueilli en libérateur aussi bien par l'autorité que par la population palestinienne.

aurait été émise par Ithzak Rabin de céder le Golan dans sa totalité".

Le renfort que la France apporte à la Syrie est d'autant plus précieux que les rapports du président syrien avec le secrétaire d'état Warren Christopher, sont alors très mauvais suite à l'intransigeance de Damas lors des négociations de paix entamées à "Wye Plantation" avec les Israéliens. De toute façon, la France cherche dans ses nouveaux rapports avec la Syrie de substituer celle-là à l'Irak comme un point d'appui dans la région.

Le lendemain de sa visite en Syrie, le président français arrive en Israël. A l'heure du dîner à son honneur offert au palais présidentiel, Chirac prononce un discours réintroduisant la demande européenne d'un "coparrainage du processus de paix". Ce qui n'a pas manqué de susciter quelques remous.

Au fond, l'attitude de la France à l'égard du conflit israélo-arabe ne s'est pas modifié depuis le général De Gaulle, et Chirac n'est pas très différent de son prédécesseur François Mittérand dans son approche de la question moyen- orientale. Il se comporte enformément et légitimement à la tradition française depuis la guerre de 67. Cependant, tout change avec lui.

Mardi 22 octobre, le président français et son équipe est en visite à Jérusalem-Est. Ils franchissent à pied l'une des vieilles portes de la muraille qui ceinture la ville. Les journalistes qui attendent le président, s'engouffrent à sa suite. Mais l'important dispositif qui a été déployé par les autorités israéliennes, maintient cameramen et représentants de la presse écrite et orale à distance. Cherchant par tous les moyens à recoller au peloton présidentiel, certains journalistes sont bousculés sans ménagements par les soldats, les uns sont violemment malmenés, les autres se sont retrouvés plaqués contre le mur comme s'il étaient soupçonnés d'actes subversifs. Jacques Chirac s'arrête une première fois pour permettre aux journalistes de réintégrer la délégation présidentielle, mais ils s'en sont définitivement séparés. Le président commence à trouver pesant ce déploiement de forces qui l'empêche de communiquer avec les palestiniens présents sur le parcours et qui l'accueillent aux cris "Vive la France", "Vive Chirac", avant d'être violemment repoussés par les soldats vers les bâtiments ou les boutiques dont les volets sont brutalement fermés. Dans la tumulte, Chirac manifeste sa nervosité.

Enfin, après s'être fait copieusement écraser les orteils, et avoir perdu quelques boutons de sa veste, le président excédé, attrape le responsable des

son président, réussit à faire accepter son plan qui vise à arrêter les hostilités et mettre en place un comité de surveillance prévu pour examiner les manquements au cessez-le-feu entre Liban et Israël. Le comité basé à Naqoura au Sud-Liban comprend, un Français, un Libanais, un syrien, un américain et un israélien. Le sentiment d'avoir forcé les portes pour reprendre pied dans une zone où l'influence française reste modeste comparée à celle des Américains, emplit Paris d'un certain sentiment de satisfaction. Thierry de Monthrial, directeur de l'Institut Français des Relations Internationales, résume le succès français au Moyen-Orient par un article au quotidien parisien "Le Figaro" intitulé "Chirac: un sans faute en politique étragère". La diplomatie chiraquienne atteint alors son Zénith. Pour la première fois, Paris s'est introduit dans la gestion sécuritaire de la région.

La popularité du président français est en forte hausse dans le monde arabe. "Jacques Chirac, c'est notre leader" confie l'émir de Bahrein à Camille Cabana, directeur de l'Institut du Monde Arabe à Paris(9). Mais la situation en Israël est tout à fait différente d'où la nécessité d'une action de rééquilibrage pour Paris.

A la recherche d'un statut d'arbitre

Pour maintenir une position conquise au Moyen-Orient, Paris doit prendre le statut d'arbitre entre les parties belligérantes. Et le président français est de retour à la région.

Le 20 octobre 1996, Jacques Chirac reçoit un accueil chaleureux à Damas. La réception est minutieusement préparée pour que le voyage du président français soit une réussite totale. Un grand dîner est offert le soir même au palais présidentiel et Jacques Chirac est décoré du grand Ordre des Omeyades.

Le fait que Chirac ait entamé par la Syrie, sa visite qui doit ensuite le conduire en Israël, en Jordanie et au Liban, ne doit rien au hasard.

La France reconnaît clairement à la Syrie un rôle primordial dans le conflit israélo-arabe. Une complicité que désapprouvent clairement les dirigeants israéliens comme le laisse entendre le ton grinçant du Jérusalem Post: "M. Chirac a eu droit ce week-end à Damas à une réception exceptionnelle... En fait le président français a d'autant plus mérité cet enthousiasme, qu'il a de nouveau appuyé la position syrienne selon laquelle tous pourparlers avec Israël doivent avoir pour base la promesse verbale qui

Israël n'apprécie pas les mouvements du président français et se charge de saboter sa visite au Moyen-Orient. Conforté par son statut d'allié privilégié, sinon organique des Etats-Unis, l'Etat hébreu lance quelques jours plus tard une opération de grande envergure contre le Liban. Cette opération baptisé "Raisins de la Colère" se révèle extrêmement violente et meurtière, puisqu'elle aboutit à l'abominable massacre de Cana(7) qui se solde par une centaine de victimes toutes civiles. Les bombardements israéliens s'étendent jusqu'à la capitale libanaise et ses environs: les réfugiés affluent du Sud-Liban et encombrent les routes. Les dégâts sont importants et une centrale électrique construite par les Français, située au nord même de Beyrouth, est détruite. Le message est clair: tenir Paris à distance des affaires moyen-orientales et à fortiori du conflit israélo-arabe.

Jacques Chirac semble piégé par son engagement en faveur du Liban. Au risque de se dégager, il ne peut évidemment pas rester les bras croisés devant cette invasion israélienne qui rappelle l'opération "Paix en Galilée" quatorze ans auparavant. Toute la diplomatie française se met en branle. Le Chef de l'Etat appelle le président américain Clinton pour qu'il calme le jeu, puis le premier ministre israélien Pérès pour l'inciter à la modération. Mais en vain. Les américains ont décidé de laisser les israéliens nettoyer le terrain en mettant la pression maximale sur le Liban pour qu'il arrête toute résistance à l'occupation israélienne du Sus-Liban. Contacté par les Libanais, le Département américain d'Etat a prévenu que les Etats-Unis n'interviendraient pas avant plusieurs semaines.

Mais la France ne désarme pas et son appui au Liban est sans faille. Le premier ministre libanais Rafic Hariri entame un périple international pour défendre la cause libanaise et faire face à l'agression israélienne par les moyens diplomatiques. Pour cela, il passe des journées entières à Paris où le président français lui organise les rendez-vous avec les émissaires européens auprès desquels le premier ministre libanais cherchait le renfort nécessaire. Par ailleurs, à chaque fois que le président français de son côté reçoit un ambassadeur arabe en poste à Paris, il consacre, au risque de lasser son interlocuteur(8) au moins un quart d'heure au problème du Liban.

Ne s'en tenant pas à cela, Chirac envoie Hervé de Charette, le chef de la diplomatie française sur le terrain propre du conflit: il effectue une tournée dans la région et rencontre tous les responsables. Finalement, au bout de multiples entretiens âpres et difficiles avec les parties belligérantes au Moyen-Orient, le ministre français qui est resté en contact permanent avec

is back" leur a-t-on répondu... Tel est l'état d'esprit des jeunes technocrates... qui arrivent aux affaires en 1995"(5). Apparemment, ces technocrates sont donc convaincus que le président François Mittérand le prédécesseur de Chirac, avait enfermé la France dans l'immobilisme, seul le volontarisme ou "l'agressivité" politique et diplomatique du nouveau président peut faire retrouver à la France, sa voix sur la scène internationale.

En ce qui concerne le Moyen-Orient, la nouvelle administration française choisit d'opérer à partir de l'Arabie Saoudite. Ce qui fait qu'en Juillet 1995, le président français arrive en Arabie. Le roi Fahd, malgré l'embolie cérébrale qui l'a frappé quelques mois auparavant, accueille le président français en personne, démontrant ainsi sa volonté de s'affranchir de la tutelle américaine. Conclusion: plusieurs contrats seront signés mais ils ne sont pas considérés comme suffisants par les industriels français. Les spéculaions commerciales française en Arabie demeuraient fragiles et n'arrivaient pas à s'y implanter comme il se doit. Pour cela, la priorité pour le gouvernement français est donnée au maintien des positions acquises aux Emirats Arabes, ce qui ne va pas se produire sans difficultés. Ici, les concurrents ne sont pas seulement les Américains, mais il y a aussi les Britanniques qui sont aux affûts même à Qatar où la France monopolise 90% du marché d'armement. Mais, cette monopolisation n'a pas pu empêcher deux sociétés américaines, de remporter le marché du nouvel aéroport de Doha pour 100 millions de dollars. La France sait donc qu'il faut multiplier les efforts.

Le Président français ne manque pas d'enchaîner ses actions au Moyen-Orient. Il le fait du côté du Liban et de l'Egypte. Début avril 1996, Chirac entreprend son premier voyage officiel au Liban. Il est le premier Chef d'Etat français à s'y rendre. Il prononce un grand discours devant le Parlement et organise des rencontres avec toutes les parties libanaises. Il effectue une visite à Nakoura au Sud-Liban, là où s'installe le quartier général des casques bleus. En bref, la France affirme son soutien au Liban.

Le 8 avril 1996, le Chef de l'Etat français est en Egypte, il prononce au Caire une allocution importante, exprimant son ambition de construire un pont entre les deux rives de la Méditerranée et déclare le retour de la France dans la région par les termes suivants: "La politique arabe (de la France) doit être une dimension essentielle de sa politique étrangère. Je souhaite, dit-il, lui donner un élan nouveau dans la fidélité aux orientations voulues par son initiateur le Général De Gaulle"(6).

l'export, et ses cohortes de sous-secrétaires d'état mobilisables à tout instant pour aller convaincre tel ou tel Chef d'Etat, ou encore ses ambassadeurs spéciaux oeuvrant pour la vente d'armement un peu partout dans le monde.

A ajouter que l'une des innovations majeures de la diplomatie américaine en cours de ces dernières années, est la création d'une "Chambre de guerre", "War room" placée sous la direction du Secrétaire d'Etat au Commerce et alimentée par: la C.I.A., le Département d'Etat, le Secrétariat à la Défense et le Patronat industriel. Cette "Chambre" permet de coordonner toutes les informations utiles à la guerre économique. Cette diplomatie du négoce est l'axe essentiel de la politique étrangère américaine qui vise à conforter les exportations. Elle aurait permis, semble-t-il, la signature de plus de 200 contrats majeurs depuis 1993 et favorisé du coup la création de 1,5 million d'emplois.

Positionnement de la France au Moyen-Orient

En 1994, une délégation française conduite par le premier ministre à l'époque, Edoward Balladur, attérit à Ryad, dans l'espoir de relancer les relations franco-saoudiennes tombées très bas sur le plan commercial depuis la reconquête du Koweit par la coalition occidentale. Les Américains avaient déjà tiré tout le profit que pouvait présenter le riche royaume pétrolier. l'objectif de cette visite est que la France puisse enfin retirer les dividendes de son engagement dans la campagne dite la "Tempête de Désert" et qui l'a conduite à se priver du marché iraquien alors que l'Iraq était l'allié commercial privilégié de la France.

La visite a été opérée à la suite de l'insistance des responsables industriels, mais les résultats n'en furent pas encourageants: tout d'abord, les finances publiques de l'Arabie sont déjà en mauvais état; le budget a baissé de plus de 20%, par conséquent, il n'est plus question de largesses comme dans le passé; bref, les Français devaient se contenter après des négociations plus ou moins tièdes du carénage de trois frégates et de la maintenance de certains matériels comme les lance-missiles "Crotale". Donc, des résultats fort médiocres, sinon, un échec presque total.

En 1995, Jacques Chirac est élu président de la république, la France change non seulement de visage mais aussi de style dans ses relations internationales. A ce propos, les médias rapportent citant les diplomates français ce qui suit: "Quand Chirac a été élu, on a reçu à Matignon les diplomates américains qui nous ont demandé ce qui allait changer: "**France**

du royaume pétrolier. Une autre opération de désinformation, un rapport du Congrès américain largement repris par la presse soulignant que la France est devenue le premier vendeur d'armes dans les pays du Tiers-Monde, comme si la France oeuvrait à détourner les fonds destinés au développement économique dans les pays les plus démunis. Ou encore, cet article paru dans le **Washington Times** le 5 septembre 1996, accusant Paris de s'être engagée en dépit de l'embargo à livrer des missiles "Magic 2" pour les Mirages iraquiens. Tout cela ne manque pas d'exacerber Paris, d'autant plus que l'emprise américaine sur les pays arabes pétroliers est largement suffisante à elle seule pour contrer l'action française menée, auprès d'eux. D'ailleurs, dès le début de la guerre du Golfe, les américains étaient présents en Arabie Saoudite et dans les pays voisins pour mesurer l'ampleur de la reconstruction future et les réseaux sur lesquels ils pourraient s'appuyer pour y faire face. Les Etats-Unis ont déjà prélevé sur les finances des Etats pétroliers le remboursement des investissements engagés et l'Arabie Saoudite a payé pour près de 50 milliards de dollars contre une quantité superflue d'armement, ce qui a placé du coup le royaume dans une situation financière délicate. D'autre part, lors d'un passage au Koweit du secrétaire américain à la défense, les experts qui l'accompagnent, ont obtenu sur la foi des photos satellites signalant de prétendus mouvements des troupes iraquiennens, un contrat de 500 millions de dollars pour la seule construction d'une base où seront déployés des avions "F-16". Sous d'autres latitudes, loins de notre région, la C.I.A. ne manque pas d'avoir recours à d'autres moyens tels que la déstabilisation sociale: ainsi le succès d'«Ariane» oeuvre européenne mais à forte participation française, ne peut en effet laisser indifférents les Américains qui ont toujours revendiqué la suprématie dans le domaine spatial. La Guyane, département français d'Outre-mer qui sert comme base de lancement pour "Ariane", et où sévit une immigration incontrôlée, connait régulièrement des troubles sociaux. Selon une enquête des services secrets français, les émeutes de Novembre 1996 résulteraient de provocations d'agents américains basés en Guyane: objectif,, selon le magazine **L'Expasion**, est de saboter le projet "Ariane [4]. En plus, la C.I.A. et les officines qui en dépendent sont très actives en Suisse avec pour but de révéler aux médias le système des commissions versées et perçues, de quoi mettre en danger de scadale toute transaction jugée inconvenable pour Washington.

Tout semble donc comme si la mécanique américaine fait figure de rouleau compresseur avec sa banque spécialisée dans le finacement à

concurrence, on attribue à l'ancien président français François Mittérand, les propos suivants: "La France ne le sait pas, mais nous sommes en guerre avec l'Amérique, une guerre permanente, une guerre vitale, une guerre économique, une guerre sans morts, apparemment"(2). C'est que les Américains usent de tous les moyens pout mâter leurs concurrents européens, les Français en premier lieu.

Si l'on s'en tient au seul marché des industries d'armement où la demande a été fortement réduite depuis le retrait de l'Union Soviétique, la compétition entre les pays industrialisés (et producteurs d'armes) est devenue féroce. Chacun brade ses prix notamment dans le domaine aéronautique. Les Etats-Unis n'y manquent de multiplier ses pressions. Ainsi par exemple, bien que l'armée de l'air saoudienne ait opté pour les hélicoptères français "Cougar", la commande ne fait que tarder à être honorée. Le choix des missiles français qui devaient accompagner les patrouilleurs des Chantiers de Cherbourg choisis par le Koweit, a été abandonné au profit d'un matériel américain. Au Pakistan, où la France a vendu des sous-marins "Agorta", la pression fut également forte; mais les industriels américains ont vu leur action contrecarrée par le Congrès qui a annulé la vente des avions F-16 au gouvernement pakistanais: motif, l'armement nucléaire d'IslamAbad.

Dans cette concurrence où tous les coups sont permis, les Etats-Unis disposent d'atouts majeurs qui vont des interventions directes du président américain lui-même sur bon nombre de chefs d'Etats, aux diverses opérations montées par l'Agence du Service de contre-espionnage C.I.A. Le président de cette dernière a déjà déclaré tout récemment lors d'une audition du congrès à propos du redéploiement de ses missions: "il existe un très grand nombre d'informations que la C.I.A. peut communiquer: négociations économiques, en cours, collusions entre industries étrangères et Etats étrangers, opérations dirigées par des services de renseignement étrangers à l'encontre de firmes américaines..."(3). En fait, après la chute du mur de Berlin, le reseignement économique et technologique a, en effet, pris une part déterminante dans l'activité de la C.I.A., dont la priorité était jusqu'alors de combattre la menace soviétique. Et cette activité va jusqu'à monter un bon nombre d'opérations de désinformations. Comme exemple, pour écarter les Français du marché de renouvellement de la flotte aérienne saoudienne, la C.I.A. aurait produit des enregistrements entre des industriels français et des proches du président iraquien; de quoi irriter les responsables

LA FRANCE DANS LA GEOPOLITIQUE MOYEN-ORIENTALE

Dr. Mouine HADDAD

Le Moyen-Orient, depuis sa formation au début de ce siècle, était et reste encore le théâtre de rivalités régionales et internationales. De ce fait, il constitue un espace géopolitique déterminé par les contradictions et les affrontements engendrés par trois questions destabilisatrices, à savoir: la Palestine, le Pétrole et l'Eau(1).

Espace géopolitique, le Moyen-Orient est du même coup un espace géostratégique et géoéconomique disputé par les grandes puissances. Les plus un vue aujourd'hui dans la région sont les Etats-Unis et les états de la communauté européenne notamment la France. Celle-ci, qui se veut le chef de file de la construction européenne, s'est trouvée face à face avec les Etats-Unis son adversaire et allié en même temps dans ce Moyen-Orient chroniquement agité et profondément tourmenté.

La France face au géant américain

A défaut d'avoir été une superpuissance militaire, telle que les Etats-Unis ou l'ex-Union Soviétique, le pouvoir en France a toujours bénéficié d'un véritable concensus national sur une ambitieuse politique étrangère dont les options sont rarement discutées, quoique les citoyens français en général se désintéressent des questions extérieures. Mais ils restent néanmoins soucieux du rang de la France et de son prestige dans le monde.

Cependant, la France, dans ses activités politiques et diplomatiques sur la scène internationale, est durement concurencée par les Etats-Unis. Sur cette

(*) Professeur à l'Université Libanaise.

Muir, " Lebanon: Arena of Conflict, Crucible of Peace", **The Middle East Journal**, Vol. 38, No. 2, Spring 194.

52 - Koury, **The Crisis in the Lebanese System**, p. 30.

53 - G. Tueni, "Lebanon: A New Republic?", **Foreing Affairs**, Vol. 61, No. 1, 1982, p. 91. See also N. Swed, "Lebanon and The Sunnis", **Al-Devar**, 27 October 1990, p. 11.

54 - H. Faris, "Political Institutions of the Lebanese Republic: Past Performance as a Basis for Change", **Third World Affairs 1988**, playmouth: Latimer Trend, 1988), p. 136.

55 - J. Jabbra, "The Lessons of Lebanon", **Middle East Focus**, Vol. 9, No. 1, 1986, p. 17.

56 - Huson, "Pluralism, Power, and Democracy in Lebanon", p. 16.

57 - Gilmour, **Lebanon: The Fractured Country**, p. 6.

58 - C. Issawi, "Economic Development and Political Liberalism in Lebanon", L. Binder, (ed.), **Politics in Lebanon**, (New York: John Wiley & Sons Inc., 1966), p. 70.

59 - Haddad, **Lebanon: The Politics of Revolving Doors**, pp. 22 - 23.

60 - Koury, **The Crisis in the Lebanese System**, p. 5.

61 - L. Binder, "Politic Change in Lebanon", in L. Binder (ed.), **Politics in Lebanon**, p. 295. See also A. Zein, "Liberation Unification and Democracy", in E. Rabbat **et al-Lebanon and Confessionalism**, (Beirut: Dar al-Fann Waladab 1985), p. 48. (Arabic).

62 - Cited in Salibi, "The Lebanese Identity", p. 10.

63 - G. Tueni describes the National Pact as "the organic and structural expression of the emergence of a new society and a new culture; it is framework within which the natural contradictions of such an evolution were expected to be resolved. See Tueni, "Lebanon: A New republic?", p. 89.

64 - See D. Pipes, "The Real Problem", **Foreign Policy**, (No. 51, Summer 1983), p. 143.

65 - R. Betts, **Christian in the Arab East**, p. 196.

66 - M. Hudson, "The Lebanese Crisis: The Limits of Consociational Democracy", **Journal of Palestinian Studies**, (no. 19/ 20, Spring/ Summer 1976), p. 111.

67 - M. Daher, **Lebanon: Independence and the National Pact**, p. 244.

68 - G. Charaf, "The National Accord: Pact or Vompromise", **The Mashrek International**, (No: 9, December 1984), pp. 26 - 28.

69 - E. Khoury, **The Crisis in the Lebanese System**, pp. 13 - 14.

70 - K. Salibi, **Crossroads to Civil War: Lebanon 1958 - 1976**, (New York: Caravan, 1976), pp. 20 - 30.

71 - The most important proposals were the Constitutional Document (1976), The Lausanne Conference of National Dialogue (1984), and the Tripartie Agreement (1985).

72 - For more information on various reforms which were introduced and failed during the course of the civil war, see M. Helou, "The Lebanese Crisis", **Lebanese National Defense**, (No: 2, 1990), pp. 12 - 31.

73 - **The Lebanese National Reconciliation Document**, (The Lebanese Republic: The Chamber of Deputies Publications, 1989), pp. 7 - 10.

74 - **Ibid.**, pp. 7 - 10.

75 - **Ibid.**, pp. 12 - 14.

76 - **Ibid.**, p. 5.

77 - **Ibid.**, p. 7.

78 - S. al-Hoss, "Horizons of Prospective Changes in Lebanon", **The Beirut Review** (No: 3, Spring 1992), p. 8.

79 - **Ibid.**, p. 11.

Scotia, (Halifax: Institue of Public Affairs, Dalhousie University, 1984), p. 122. See also L. Khater, **The Lebanese Traditions and Customs**, Vol. 1 (Beirut: Dar Lahad Khater, 1985), p. 221 (Arabic).

29 - Gilmour, **Lebanon: The Fractured Country**, (London: Sphere Books Limited, 1984), p. 13.

30 - Confessionalism is defined as a political arragement whereby different ethnic and religious groups (confessions) are balanced to perpetuate the status quo. See E. Koury, **The Crisis in the Lebanese System: Confessionalism and Chaos**, (Washington, D. C. : American Enterprise Institude for Publicy Research, 1976), p. 20.

31 - A notable or Za'im is defined as the holder of a fief who might not be a minister, nor a deputy, but whose power is revered and depended upon by his followers for all sorts of services. I. Rabinovitch, **The War For Lebanon: 1970 - 1983**, (Ithaca: Cornell University Press, 1984), p. 25. See also Gilmour, **Lebanon: The Fractured Country**, pp. 34 - 35, E. Salem, **Modernization Without Revolution-Lebanon's Experience**, (Bloomington: Indiana University Press, 1973), p. 13.

32 - Koury, **The Crisis in the Lebanese System: Confessionalism and Chaos**, pp. 13 - 14.

33 - Salem, **Modernization Without Revolution - Lebanon's Experience**, p. 13.

34 - Cobban, **The Making of Modern Lebanon**, p. 16.

35 - The latest official sensus was conducted in 1932.

36 - W. Khalidi, **Conflict and Violence in Lebanon**, (Cambridge: Harvard University Press, 1979) p. 146.

37 - P. Naaman, "The Maronites and Lebanon", **An Address Delivered to the Third World Maronite Congress, 1985**, pp. 1 - 2. See also W. Haddad, **Lebanon: The Politics of Revolving Doors**, (Washington, D.C.: Praeger, 1985), pp. 5 - 6.

38 - Salibi, **A House of Many Mansions**, p. 160.

39 - H. Al-Kuwatly, **Lebanon: Between Arabism and Islam**, (Beirut: The Islamic Center for Information and Development, 1982), pp. 10 - 11 (Arabic).

40 - N. Jabbra and J. Jabbra define an Arab "as a person whose mother tongue is a dialect of Arabic, who shares in the Arab culture, and who is propably but not necessarily a Muslim. Moreover, he believes (and it is believed) that he is descended from the ancient Arabs, and he may be a citizen of a state belonging to Arab League. He probably looks like a Mediterranean, and he identifies himself (and is identified) as an Arab". See Jabbra and Jabbra, **Voyageur to a Rocky Shore**, p. 70.

41 - Cited in Cobban, **The Making of Modern Lebanon**, p. 15.

42 - **Ibid.**, p. 17.

43 - Salibi, **A House of Many Mansions**, p. 225.

44 - Jabbra and Jabbra, **Voyageur to a Rocky Shore**, p. 69.

45 - Cited in Cobban, **The Making of Modern Lebanon**, p. 15.

46 - G. Tueni, **Une Guerre pour les Autres**, (Paris: Editions Letters, 1985), p. 68.

47 - **Ibid.**, p. 115.

48 - Al Huda, 2 July 1982, p. 7.

49 - Haddad, **Lebanon: The Politics of Revolving Doors**, p. 7.

50 - Salibi, **A House of Many Mansions**, pp. 130 - 150.

51 - R. Betts, **Christians in the Arab East**, (Atlanta: John Knox Press, 1975), p. 48. See also W. Stewart and R. Suro, "Arabs Who Look to the West", **Time**, 5 March 1984, p. 36, Salibi, **The Modern History of Lebanon**, p. XXIII, Cobban, **The Making of Modern Lebanon**, p. 73, J.

Endnotes

1 - G. E. Khalaf, **Lebanon In The Bible: A Theological and Historical Study**, (Mansourieh El-Metn: Dar Manhal Al-Hayat, 1985), pp. 9-11 (Arabic).
2 - K. Salibi, **A house of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered**, (Los Angeles: University of California Press, 1988), pp. 135 - 138.
3 - H. Cobban, **The Making of Modern Lebanon**, (Boulder: Westview press, 1985), p. 35.
4 - Cited by Cobban, **The Making of Modern Lebanon**, pp. 35 - 38.
5 - **Ibid.**, pp. 35 - 37.
6 - **Ibid.**, pp. 37 - 38. See also P. Hitti, **A Short History of Lebanon**, (London. Macmillan, 1965), pp. 161 - 166.
7 - Hitti, **A Short History of Lebanon**, p. 187.
8 - **Ibid.**, p. 188; See also Cobban, **The making of Modern Lebanon**, p. 79.
9 - K. Salibi, **The Modern History of Lebanon**, (New York: Caravan Books, 1965), pp. 78 - 79. See also Cobban, **The Making of Modern Lebanon**, p. 46.
10 - Salibi, **The Modern History of Lebanon**, p. 63.
11 - **Ibid.**, p. 64. Cobban, **The Making of Modern Lebanon**, p. 46.
12 - **Ibid.**, p. 64. See also Cobban, **The making of Modern Lebanon**, p. 42 - 49.
13 - **Ibid.**, pp. 80 - 102.; See also Cobban, **The making of Modern Lebanon**, pp. 42 - 49.
14 - K. Salibi, "The Lebanese Identity", **Middle East Review**, Vol. IX, No. 1,1976, p. 8.
15 - The Fertile Crescent refers to the area lying between the Nile, the Tigris and the Euphrates basins.
16 - Salibi, **The Modern History of Lebanon**, p. 164.
17 - **Ibid.**, pp. 167. See also Cobban, **The making of Modern Lebanon**, p. 70; see also Hitti, **A Short History of Lebanon**, pp. 220 - 223.
18 - Salibi, **The Modern History of Lebanon**, pp. 189 - 190. See also Hitti, **A Short History of Lebanon**, p. 223; M. Daher, **Lebanon: Independence and the National Pact**, (Beirut: Dar al-Matbuatt, 1984), pp. 159 - 223 (Arabic).
19 - Cobban, **The Making of Modern Labanon**, p. 72.
20 - **Ibid.**, p. 72.
21 - H. Hallak, **Political Trends in Lebanon: 1943 - 1952**, (Beirut: Center for Arab Development, 1981), pp. 124 - 125 (Arabic).
22 - K. Salibi, "The Historical Perspective", in N. Shehadi and D. Mills (eds.), **Lebanon: A History of Conflict and Consensus**, (London: Center for Lebanese Studies and I.B. Tauris & Co., Ltd., 1988), p. 7.
23 - K. Jumblatt, **This is My Will**, (Al-Mukhtara: Dar al-Takadom, 1987), p. 83 (Arabic).
24 - Salibi, **The Modern History of Lebanon**, p. 169.
25 - Cobban, **The Making of Modern Lebanon**, pp. 72 - 75.
26 - Daher, **Lebanon: Independence and the National Pact**, pp. 47 - 80.
27 - M. Hudson, "Pluralism, Power, and Democracy in Lebanon", Brooklyn College, City University of New York andYale Political Data program, Revised Version, 1967, p. 5.
28 - N. Jabbra and J. Jabbra, **Voyageurs To A Rocky Shore: The Lebanese and Syrians of Nova**

called on intellectuals to participate fully in rebuilding real national institutions that enable Lebanese to face all the challenges, regional and global, incorporated in the twenty-first century.

system. It has only revised its practice, avowedly with a view to achieving a fairer power sharing formula(79)".

What is so problematic is that the Taif Agreement has been quickly replaced by the so-called Troika mechanism represented by the President, the Speaker of the Chamber of Deputies, and the Prime Minister. This mechanism has superseded the Taif Agreement as the last umpire on Lebanese politics which has continued to be exercised in the tradition of the past. Such development has raised new questions on the relevancy and the validity of the Taif Agreement in governing today's Lebanon. The Troika, for all intended purposes, cannot provide Lebanon with the stability it needs in a changing regional environment. At best, the Troika represents a new confessional alliance which drove the country to a civil war. Besides, the efforts for peace-building in the era that follows military conflit must be subject to the idiosyncrasies of leaderships. This means that rebuilding the country's infrastructures requires a comprehensive development policy and to be pursued at the political, administrative, economic, and cultural levels.

The antecedents of these reforms are based on the followings. First, at the political level, there is an obvious connection between democratic practices and the transformation of deficient national structures and capabilities. Second, at the administrative level, it would be through the newly established institutions that the psychological cross-pressures resulting from membership in different groups with diverse interest and outlooks can lead to moderate attitudes. Third, at the economic level, it is hoped that any structural economic adjustments must be designed in a way that improves the efficiency of the economic without jeopardising social programs. Finally, at the cultural level the overall theme which must govern Lebanon's post-war program is the building of national capacity through human development. This means that more investments in the field of human resources represent the very basis on which development and economic growth rest.

Today, it seems hopeful that the newly-elected President, Emile Lahoud, has made these reforms top priorities of his presidency. Indeed, within a few days following President Lahoud's inauguration, it became clear that the former Troika was replaced by the seperation of powers principle, that administration, in order to be efficient and modern, will be based on merit.. no more and no less; and that development rather than economic growth will be the means to reduce the deficit. Above all, President Lahoud has

maximum administrative decentralisation of delegating more authority to the administrators of various departments (Mohafiz) and districts (qa'immaqam), thus making governmental services more closer to the needs of all citizens. Finally, the accord offers a formula for balanced economic, social, and cultural development planning among all regions, and it recognises this as a prerequisite measure for a stable and a united Lebanon(75).

In a general sense, the Taif Agreement has allowed for the termination of the Lebanese civil war, the disbandment and disarmamant of most militias, and the extension of the government authority to larger parts of the country. Moreover, the accord solves the controversy associate with the country's identity by stipulating that Lebanon "is of Arabic affiliation", independent, and democratic(76). As such, the accord must be regarded as a stepping stome to conflit resolution in Lebanon. It follows that, if all of the accord's provisions were to be implemented, especially those dealing with cultural and educational developments, the two distinctive syndromes of fear and injustice which historically have gripped Chritian and Muslim Lebanese will be obliterated. If this happens, then the Taif Agreement will have served as the road to Lebanon's third Republic, characterised by social integration, a well developed civic consciousness, and unified national sentiment.

Conclusion

From a socio-political perspective, it seems that Lebanon's problems are too complex to be solved by another round of constitutional reform. Evidence suggests that confessionalism and feudalism cannot be abolished overnight for they represent a substantial stress on the durability of the democratic system. Even the Taif Agreement seems to reflect a modified version of the 1943 National Pact and thus, of the pluralistic nature of the Lebanese society. For instance, the accord provides for the equal representation between Christian and Muslim communities in the Chamber of Deputies, in the high-level position of the civil service, and in the newly established Constitutional Council and in the Senate "wherein all spiritual families will be represented with its authority being confined to matters of destiny"(77). Thus, "regardless of one's worth or qualification, personal or professional, unless one is of a particular sectarian, he or she may stand no chance of reaching any given post"(78). As a result, one is tempted to argue that the "Taif agreement has not eradicated confessionalism from the

control to a small part of Beirut, and the division of Lebanon's territory among local baronies. To rectify the situation, numerous proposals had been introduced during the fifteen years of the Lebanese impasse(71). Unfortunately, none of them acquired enough support from all factions for its success. It seems that the failure of these reforms led to the introduction of a more comprehensive formula (also known as the Taif Agreement) which was ratified by Lebanese deputies on 5 November 1989(72).

The Taif Agreement stipulated the transformation of certain powers from the Maronite president to the Council of Ministers led by Sunni Prime Minister, the equal representation between Muslim and Christian communities in the Chamber of Deputies, and the recognition of the "special relationships" between Lebanon and Syria. In short, the Taif Agreement incorporates some significant constitutional reforms, thus signaling the onset of the so-called Second Lebanese Republic(73).

At the political level, the accord has reduced the executive powers of the president and shifted them to the Council of Ministers. the President, however, still retains enough powers similar to those of the Governor General in Canada. Now, he is recognised as the "symbol of the unity of the Nation", the overall protector of the country's integrity and independence, and the custodian of the Lebanese Constitution. On the other hand, the Council of Ministers embodies most of the executive authority. For instance, the President may choose to preside over the Council of Ministers, but he does not have the right to vote. Second, the President is named as the "supreme commander of the Higher Defence Council", but the council itself is subject to the authority of the Council of Ministers. Third, the President can nominate the designated Prime Minister only after a binding parliamentary consultation. Finally, the President can sign all decrees issued by the Council of Ministers. The same can be said about the President's decision to conduct negotiations, with foreign countries which required him to obtain the support of the Prime Minister. Thus, in contrast to the tradition of the past, the Taif Agreement vests the executive authority in the Council of Ministers(74).

At the socio-political level, the Taif Agreement seems to embody the aspirations of Lebanese intellectuals by calling for the eventual abolition of political confessionalism. The accord provides for the adoption of the merit system and to be extended to the civil service, to the national army, and to the judiciary branch of government. Second, the accords calls for a

This was evident during the short-lived civil war of 1958. This eruption was precipitated by a combination of external and internal pressures. The overriding issue, however, was undoubtedly a Christian-Muslim struggle over the identity of the Lebanese state. As Muslim opinion began to rally around the nationalist banner of President Gamal Abdel-Nasser of Egypt, the Christians - represented by President Camille Shamoun - accepted the so-called "Eisenhower doctrine", which enable freindly governments to rely on Americain military help in the event of outside threat(69). On the domestic front, President Shamoun alienated the Muslims by refusing to promise publicity that he would not request Parliament to amend the constitution and re-elect him for another term. Yet the outcome of the 1957 parliament election, in which four Muslim notables lost their long-held seats, had convinced the opposition that the President intended to succeed himself. As a result, the situation quickly deteriorated, and an armed clash between Shamoun's supporters (the Phalanges Libanaises and the Syrian Nationalist Socialist Party) and the rebels (most of whom were Muslims) became inevitable.

The crisis lasted for only six months. Eventually, under the slogan of "no victoires and no vanquished". The previous **status quo** was restored. But it was supplemented by another agreement, again unwritten, that divided administrative posts more equally between Christians and Muslims; and it introduced new social measures to prevent the spread of popular discontent at home. In essence, the new pact was based on the belief that the Muslims must be given an economic "stake" if they were to become "Lebanese patriots"(70).

The strife of 1958 illustrated both the precarious stability and the persistent dilemma of a plural society like Lebanon. The ongoing civil war of 1975 indicated that consociational democracy cannot be expected to succeed in the absence of national consensus as well as regional stability. In other words, the elements that account for the resourcefulness and prosperity of Lebanon are also the same elements that fragment the society and destroys its modern infrastructure. The internal strains involve questions of identity, representation, the fragmented elite group's unwillingness to cooperate, economic pressures, and the absence of a strong civic consciousness.

Visibly, the civil war had brought great losses, such as in human life, massive physical destruction, reduction of the Lebanese government's

The principals of the Pact can be summed up in the following manner. First, Lebanon was to be completely independent and sovereign state. Second, the Pact depicted Lebanon to be "neither Arab nor Western". Finally, the third element incorporated in the Pact called the distribution of the leading positions according to the convention of a Maronite President, a Sunni Prime Minister and a Shiite President of the Chamber of Deputies(64). Even Cabinet posts came under the preview of the various communities. Crow, in his study of the first twenty-six cabinets (those of 1943 - 1961), finds the Minister of Foreign Affairs to have been always a Greek Orthodox, whereas the Minister of Defense tended to be a Druze, the Minister of justice a Shiite, and so on(65).

In essence, the National Pact was designed to blunt communal rivalries and reinforce communal cooperation. The prevailing philosophy at the time of the Pact was that minority rights and security could not be subject to the ups and downs of ordinary political process. Rather, these rights would survive only if communal representation was built into the structure of the government itself(66).

The Weakness of the Pact, as demonstrated during the course of the civil war between 1975 and 1990, stems from its failure to find a concrete, positive identification of Lebanon. Ironically, in an attempt to reach a compromise between particularism and Arabism, the specific issue of Lebanon's identify was neglected when the Pact declared Lebanon to be "neither Arab nor Western". Here, the new state was called upon to develop a cooperative relationship with the Arab world as long as such relations would not interrupt the country's cultural and spiritual links with the West. This means, according to Daher, that "Lebanon's Arabism is economic and not political and "cultural"(67). The country would maintain fraternal relations among all the Arab states to the extent that these relations provide it with much need economic benefits.

In short, by prescribing Lebanon to have an "Arab face", the National pact effectively articulated the internal balance of powers between Christian and Muslim Lebanese. "The Folly", argues Georges Naccache, "was in an elevated compromise to the level of a state doctrine, in having treated a historical accident as an element of stability, and in having believed that two no's can, in politics, produce a yes"(68). In this context, it is easy to see what the Christians and Muslims do not want; but it was also difficult to find their mutual goals. As a result, two negatives had failed to make one nation.

annum. During the same period, the annual per capital gross national product was estimated at over 350$, or twice that of any other country in the region except of oil sheikdoms(58). Many assert that such prosperity was not accidental but due mainly to the smooth development of the country's democratic system and its relative stability.

Such a system was depicted generally as an association of Christian and Muslim communities living together in a spirit of cooperations and mutual respect. From a constitutional perspective, the system requires checks and balances, and it permits no group to win at the expense of the majority or, indeed, to prevail at all over the long run without a broad basis of consent. This is evident in two ways. First, the Constitution prohibits the President (a Maronite by convention) from signing a decree without the Prime Minister's approval (traditionally a Sunni), as well as that of the Cabinet Minister involved. Instead, the President is expected to rule through his Cabinet, and together with the Prime Minister and other Ministers, he must conduct Cabinet deliberations in secret. In short, governmental power at the highest level of the executive branch must be shared(59).

Secondly, the system is designed to make government pragmatic and representative. For example, the only religious provision in the Constitution (sec. 95) states: "For the sake of justice and amity, the confessional communitites should be equitably represented in public employment and in the composition of the ministry, provided that such measures will not harm the general welfare of the state"(60). This means that no community is to be systematically excluded, nor should any one dominate. To this end, the Constitution grants all religious communities the right to maintain their own educational, social, recreational and welfare organizations and to have juridiction over private matters such as marriage, divorce and inheritance (sec. 9 and 10)(61). In short, the viability of the Lebanese system, argues Chiha, depends on the maintenance of the traditional relationship between Lebanon's spiritual families(62).

The "unwritten agreement" of the "National Pact", which was concluded in 1943 betwen Bishara al-Khoury (a Maronite and the first President of independent Lebanon) and Riad al-Sulh (a Sunni and the country's first Prime Minister), is considered to be an essential consociational element in the Lebanese system. The pact provided the basis for national unity and helped Lebanon gain its independence from France in 1943(63).

The Lebanese Polity

The communal fragmentation among the Lebanese prompted the emergence of a political system that was able, between 1943 and 1975, to unite a heterogeneous population against difficult odds. According to Jabbra, Lebanon's stability in these years was due to its consociational democracy, or to what he calls "the cooperative elements" which have been incorporated into the Lebanese system(55).

To begin with, Lebanon is a parliamentary republic. The country is devided administratively into five departements: Beirut, Mount Lebanon, North Lebanon, South Lebanon and the Beqaa. For all its cultural divisions, the country is formally a unitary state, and the departments are entirely responsible to the central government.Although municipalities elect officials and have unofficial mayors, the local government is controlled directly from Beirut. The head of the state is the President of the Republic, elected for six-year term by the secret ballot and a two-thirds majority vote of the chamber of deputies (99 membres) on a first ballot. On other matters, a simple majority is sufficient. The constitution gives the President considerable powers, including the powers to "promulgate urgent legislation by decree, to veto bills, to dissolve the Parliament, and to appoint and dismiss the Prime Minister and the Cabinet"(56). As a result, it has always been the Cabinet, not the president, that must retain the confidence of the parliament in order to govern. Members of the Chamber of deputies are elected directly by the people every four years in accordance with the country's electoral law. Between 1943 and 1965, Lebanon had five presidents and nine parliaments. During the same period the country experienced one short civil war in 1958 and an attempted **coup d'état** in 1961.

The prevailing economic pholosophy in Lebanon has favored unrestricted private entreprise, and government derives most of its income from tourism, trade, transportation, communications and banking. Regarding this last, the expansion of banking services were greatly aided by the government's policy of non-intervention in the economy and by a law of bank secrecy that put numbered accounts on a strictly confidential basis. For instance, in 1951 there were five banks in Beirut, but fifteen years later there were 93, as well as a large number of branches of foreign banks(57). In short, between 1950 and 1956 Lebanon experienced impressive economic progress as the real net national product rose at the rate of 6.5 percent per

example, someone may be Maronite first and Lebanese second, or Arab first and Lebanese second), but there is no genuine national sentiment(49). Third, members of each community are divided between their feudal Leaders (the Maronite and the Druzes), between the moderate and radical elements (the Shiite), and between the traditional leadership and the younger generation (the Sunni). Fourth, all communities believe in the concept of Lebanon as the historical refuge for those who valued freedom and fled persecutions. Having been persecuted at the hands of the Byzantines (the Maronites) the Ottoman (the Shiites), the Melchites (the Catholic), the Wahhabi Muslims (the Druzes and the Orthodox) and the French (the Sunnis) - all communities came to accept L'asile du Liban as an "article of faith"(50).

Fifth, all communities have historically had similar desires to establish connections with eternal powers to protect their interests and the interests of their patrons. The Maronites, for instance, Welcomed the Crusaders in 1099 A.D., established a union with Rome in the course of the twelfth century, and sought French protection on 1860(51). Similarly, the Shiites, the Druzes, the Orthodox and the Sunnis sought protection respectively from Persia, Britain, Russia and the Ottoman Empire.

Sixth, all communities compete to strengthen their positions in the Lebanese polity. Twice in the century (1958 and 1975) the Muslims have challenged the Christian economic and political dominance of the country; and in both cases the Christians rejected Muslims demands for a more equitable distribution of power on the ground that if the system is changed they will become "a defenseless and persecueted minority"(52).

Finally, all communities want to preserve their country's independence, unity and territorial integrity. "Even those on the Muslim side of Lebanon who had a tradition of unitarianism", argues Tueni, "reinterpreted their Arabism in a manner that emphasized their attachment to an independent, united Lebanon"(53). This process was imagined by one sociologist in the following manner: "the Lebanese unity is a shrub planted by the Druzes, raised by the Maronites and blessed by the Sunnis when it is grown. Now we all eat its fruit"(54). Today, then there is a country called Lebanon whose communities have come to identify themselves as Lebanese regardless of their religious affiliations and loyalties. They have bequeathed to the country its pluralist nature, underlined its precarious existence, and defined it as a political entity. In short, the emergence of Lebanese statehood in 1943 was essentially a reflection of the precarious social contract within its communal system.

whims of the central authority than are compact and gencrally well-defended "sects"(45). While a minority's leader is expected to cooperate with the state in order to fulfill his community's political demands, the leader of a sect is concerned with maximizing the prerogatives of the sect, even when these conflict with the interests of the state. According to this definition, Lebanon has historically contained three identifiable sects (the Maronite, the Druze and the Shiite), and three minorities (the Sunni Greek Orthodox and Greek Catholic).

Another approach to understanding the sectarian, communal or segmental divisions among the Lebanese is to examine the future aspirations of cach group. Tueni divides the Lebanese communities into three groups, all of which are engaged in a search for something they do not process. The Maronites and the Druzes seek security, the Shiites and Sunnis want a "lebanese Islam", and the Christian minorities are in search of "unity"(46). According to Tueni, the two mountain communities (Maronite and Druze) actually have much in common. They share a military history that is mixed with religious history; they are two "nations-in-arms". Yet if these two share some minority instances, evidence suggests that the Shiites and Sunnis differ in almost all historical, social and political chracteristics. As opposed to the Shiite traditions of revolt and martyrdom, the Sunnis are more at ease with conformity and order. Meanwhile, the other christan minorities (orthodox, Catholic and Protestant) have opted for the low-key role of serving as "conciliators" in Lebanon's political body(47).

Drawing a line between plural ideologies and political realities is another way to understand the nature of Lebanese society. This requires an examination of party politics in Lebanon and its relation to the society at large. Lebanon's parties are divided along religious lines and to a large extent represent the modern facade of the communal system which lies behind it. In fact, it would be too simplistic to categorize them as being either on the right or left of the political spectrum. For example, the Progressive Socialist Party's ideology is a mixture of French socialism, Indian pacifism and Lebanese Druze traditionalism(48).

Finally, it is possible to identify some common characteristics among all Lebanon's communities. First, all speak the same language, wear the same clothes, listen to the same music and eat the same food. Second, it is well established in Lebanon that communal identity takes precedence over the national one. One may find numrous types of communal nationalism (for

fundamental disagreement among Lebanese over the historicity of their country. It should be noted that the twin crises of identity and loyalty are inextricably linked to the question of who is to be the "top dog" politically and economically in the country. For years the Muslims have resented Christian dominance of the Republic. For them, the question of Lebanon coincides with the essence of Islam. A Muslim will not accept or endorse any but a Muslim ruler and Islamic rules(39).

Ethnically, however, no matter how the Christians identify themselves, they are - like the Muslims - Arabs(40). Salibi argues quite convincingly that all the major indigenous groups still found in Lebanon today can be traced back to the successive waves of tribes from the Arabian Peninsula who settled in the region between the fifth and the eleventh centuries A.D.(41). Even the Maronites, who consider themselves a distinct group, are often described as Chritianized Arab tribes who made their way to the northern part of present-day Syria(42). Today, Lebanese still share with their Arab neighbors the basic structure of their language as well as many of their most intimate and enduring cultural and social traditions. This is an indication of the fact that the Christian Arabs have felt closer to the Muslim Arabs than to other Christians living in Islamic countries outside the Arab world(43).

Historically, however, the tension between religion and ethnicity in Lebanon has created three kinds of Arab identification. There are "real" Arabs, quasi-Arabs, and those who are hardly Arabs at all. The "real" Arabs are the Muslim Arabs, for whom an Arab identity and Islam are synonymous. The quasi-Arabs are the Orthodox and Catholic Lebanese. They identify themselves as Arabs and wish that the Muslims would accept them whole-heartedly. Not surprisingly, these Christian Arabs are strong advocates of secularism. Finally, there are the Lebanese Maronites, who have gone to the opposite extreme. They are, or consider themselves to be, Lebanese or Mediterraneans, or even Phoenicians, and all three are utterly unlike anything Arab(44).

In discussing the different religious group in Lebanon Koury makes a useful distinction between the concepts of "sect" and "minority". He defines a "sect" as geographically compact group which generally maintains the necessary instruments of social control outside the central authority's sphere of influence. On the other hand, he calls a "minority" a group which is much more broadly dispersed territorially and which is more vulnerable to the

his followers by fulfilling the demands of his commune and subcommune. Because the traditional independence of the religious communities makes it almost impossible for Zaim to recruit people outside his own fiel, his remaining task is to provide for the betterment of his client group in all ways, economic and social, in exchange for their political support(32). In short, the Zu'ama system is interspersed throughout the Lebanese socio-political structure to the extent that Lebanon's society cannot be understood without major allowance for this element(33).

Religion is also important to understanding Lebanese society. What Mount Lebanon gained in terms of territory in 1920, it lost in terms of cohesion. For example, the Maronites were an overwhelming majority on Mount Lebanon and the largest single community, while the Christian communities together exceeded the muslims by only a small margin in the expanded state(34).

This observation is of great significance because it underlines the pluralistic nature of Lebanese society. In Lebanon religion is an essential factor in political identity, and the religious composition of the population has a great impact on the political process. According to the latest unofficial estimates, about 40 percent of the population belongs to various Christian denominations - tthe Maronite, the Orthodoxe (Greek and Armenian), the Catholic (Greek, Armenian and Roman) and the small Protestant community. The Muslims make up the other 60 percent, and are divided into Shiite, Sunni and Druzes sects. These communities are important politically because they are traditionally the primary social organizations through which political stability has been maintained or challenged. In one way they resemble the religious-idcological European consociational democracies, and they usually are referred to as "Lebanon's spiritual families"(35).

Khalidi describes the intra-Lebanese question as an issue of identity and loyalty(36). On the one hand, Christians by and large see themselves as constituting a distinctive cultural, religious and even ethnic group. They are obsessed by fears of submersion in, or assimilation by, an ocean of Arabism and Islam. To them, Lebanon reflects the special and enduring historical circumstances that made it a "nation"(37).

On the other hand, Muslims think of themselves as an integral part of the Arab World. They equate "Lebanism" with Islamic Arabism. To them, Lebanon is meaningless in any other context(38). In essence, there is

forces, as the leading factors making Lebanon's economic prosperity during the Second World War(26).

From a historical perspective, the "moutaineers" had suffered much destruction and humiliation from foreign military interventions. Politically, however, the emergence of the Lebanese Republic had evolved through three stages, signified by the dates of 1860, 1917 and 1939. The communal uprising of 1860 ended the two-and-half century history of Lebanon as feudal princedom; the First World War ended a half century which Mount Lebanon gained provincial autonomy and expanded its boundaries; and the Second World War terminated the French Mandate and ushered in the Lebanese Republic.

The Nature of Lebanese Society

Hudson cites religious divisions, a cult of leadership, and a hierarchical family structure, as the main characteristics of Lebanese society(27). Regarding the last, the Lebanese are family oriented. An individual's loyalty to family takes precedence over any other commitments. As characterized by a strict and deep parental authority concerns for both the nuclear and the extented family, an individual depends on relatives to find him or her a job in a family firm or business(28). A related and more dangerous feature of the Lebanese way of life are the blood feuds between rival families or clans. Especially in cases of kinsman slain or a daughter seduced, the honor of the family could be restored only by blood(29).

In Lebanon, politics is a family affair. Koury explains that "confessional and politics in Lebanon is in part characterized by the familial rivalries within the various subcommunes and by overlapping ties among the ruling elites of the various factions"(30). No more than thirty families have dominated the Lebanese political scene for the last two centuries. Families such as al-Sulh, Salam and Karami (Sunni), Edde, Shamoun, Franjieh and Gemayel (Maronite), Jumblatt and Arslan (Druze), and al-Asaad and Hamadeh (Shiite) have provided Lebanon with its traditional leadership (notable or Zu-ama), and have given the society its feudal character(31).

Feudalisme originated during the Ottoman era whereas, for administrative purposes, temporal powers were vested in the hands of the religious communities. Although the French Mandate tried to revise this system the traditional power of the Zaim remains an important factor in the political and social life of the country. The Zaim has reinforced control over

amended the constitution, thus virtually abolishing all mandatory restriction on Lebanon's sovereign status. In response, the French declared marital law, arrested the president and his leading ministers, suspended the amended Constitution and appointed the notoriously pro-French Emile Edde as chief of state. These measures helped unite Christian and Muslim Lebanese against the French. In the face of angry demonstrations coupled with pressures from London and Washington, the President and other Cabinet ministers were released on 22 November 1943. Lebanon, in effect, became an independent state(18).

The Lebanese Republic's attainnment of independence in 1943 was possible because of "a lucky combination of external and internal factors" (19). Externally, the Lebanese were fortunate that their move toward independence was supported by London, Washington and Moscow(20). On the other hand, it should be noted that the French-Maronite historical connection cannot be dismissed as another factor which contributed to Lebanon's struggle for independence(21). Salibi argues that it was France who had taken the military and political initiatives between 1861 and 1920 which resulted in the establishment of the **Mutesarrifiyya** of Mount Lebanon. But it is safe to conclude that it is with the Maronites struggle for independence that the story of modern Lebanon "begins to differ from stories and acquire a special character(22).

Internally, the Druzes and Shiites acceptance of Maronite-Sunni cooperation as the basis for the governance of Lebanon also can be seen as a positive element which promoted independence. The Druzes - who share the Maronites the historical basis of the inter-sect system - accepted this new formula after receiving assurance that their homeland on the Shouf Mountains would not come under any threat(23). As for the Shiites, they ceased to appose the newly established Lebanese Republic, as they "gradually realized that their status of a large minority in Lebanon was better for their community than that of a small minority in predominately Sunni Syria(24).

Finally, the economic boom Bierut had experienced during the Second World War gave the capital's business community a foretaste of the future which might wait it under the "cedar flag"(25). Daher cites the liberal economic policy conducted by France, Beirut's location at the crossroads of the Middle East, the development of the tourist industry, and the employment of 40,000 Lebanese in the military institution of the Allied

administration in Beirut on 1 Octobre 1917, had offered the British and the French the opportunities to fulfil their imperialist ambitions in the Levant. On 16 May 1916, Paris and London concluded the Sykes-Picot Agreement on the division of the Fertile Crescent(15). Finally, on 28 April, 1920, the league of Nations ratified the Agreement and awarded France and Britain a "mandate" to rule over their respective areas of influence until such time as the newly established entities were "ready" for independence(16).

In Mount Lebanon, the Maronites welcomed the news of the French Mandate. They resented territorial limits of the **Mutesarrifiyya**, arguing that Mount Lebanon could not develop to its full potential unless its territory was enlarged to include the coastal cities of Tripoli, Beirut, Sidon, Tyre and the Beqaa region. In compliance with these demands, on 1 september 1920 General Henri Gouraud (the French High Commissioner) - despite strong protests from Sunni Muslims, who supported a union with the Arab Muslim world - proclaimed the state of **Grand Liban** with its present borders.

Finally, in 1926 General Gouraud proclaimed a Constitution that effectively transformed the state of Greater Lebanon into the Lebanese Republic. The Constitution entrenched some of the elements that already had become established between 1516 and 1917. Chief among them was the principle that Lebanon should embody a form of coexistence between the religious groupings of its population. The constitution provided for an elected president and parliament, and prescribed no state religion nor a religion for the head of state. These matters were to be settled by an unwritten agreement between the two elites according to circumstances. However, after 1937 a tradition developed making a Maronite President of the Republic, a Sunni Prime Minister, and a Shiite Speaker for the Chamber of Deputies. Regarding the latter, the constitution established a parliament with a membership ratio of six Christians (thirty seats) to five Muslims (twenty-five seats), which reflected the numerical strength of each community at that time. A presidential election was held in the summer of 1943, and Bishara al-Khoury (a Maronite) was elected president. Immediately after his inauguration, President al-Khoury called on Riyad al-Sulh (a Sunni) to be his first Prime Minister(17).

As soon as the "cabinet of independence" was formed, the Lebanese opened negotiations with the Free French regime aimed at the total termination of the mandate. When the French leaders rejected this demand, the Lebanese Parliament convened on 8 November 1943 and unanimously

presidency, which divided Mount Lebanon into two administrative district: anothern district to be administrered by a Maronite, a Southern district to be administered by a Druze governor, with the final authority resting in the Porte[10].

The double **Qa'immaqamiyya**, typified a decentralized political system. But such a **facil** division took scant account of the demography of Mount Lebanon. The folly was having Christians living under a Druze **Qa'immaqam**, and the Druzes living under a Christian counterpart. This division led to severe communal upheaval and widespread violence between 1842 and 1860[11]. What started as a general uprising by Christian peasants against both Christian and Druze landlords turned into a religious war between the Christians and the Druzes. In a few weeks of fighting, approximately 11,000 Maronites were killed before order was restored by the Porte, bowing to the extreme pressure exerted by Paris and London[12].

In order to rectify the situation, a new settlement, the **Reglement Organique**, was worked out by the European powers and the Porte on 9 June 1861. The new agreement gave Mount Lebanon the legal status of an automous province - a **Mutesarrifyya** - within the Ottoman Empire. Now Mount Lebanon was to be governed by a Christian who was non-Lebanese, but who was still a subject of the Empire and responsible to Istanbul. His appointment by Sultan was subject to the approval of the European powers. In the administrative sphere, a council of twelve locally elected members drawn each of the religious communities was to assist the provincial governor. Mount Lebanon was to be divided into seven administrative districts, each with local ruler chosen by the governor from the prevalent religious groups. In short the **Reglement Organique** corrected all the mistakes of the **Qa'immaqamiyya**. The arrangement of twin administrations was finally abolished, and the Mount was again reunited[13].

The Mutesarrifiyya ended the turbulence which had plague Lebanon since 1840 and initiated a period of peace which was to last for over fifty years. During this time Mount Lebanon gained a reputation for prosperity, peace, good government and contentment. Of most significance, the **Mutesarrifiyya** afforded the Lebanese identity a legal definition for the first time: "To be Lebanese was to enjoy the citizenship in the **Mutesarrifiyya** and the various provileges that went with it"[14]. It was into this dynamic society that the first World War erupted. The advanced of the Allied forces northward via Palestine, and the subsequent collapse of the Ottoman

Cooperation between the Maronites and the Druzes was essential to Mount Lebanon's ability to survive as a distinct **entity**. Their inter-sectarian system is also known as the system of lordship, because the security of the individual in the mountains was based on the strength of the family, allegiance to the village community, and the support that the family, or groups of families, could give to single lord(5). Under the lordships of Fakhr al-Din II (1585 - 1635) and Bashir II (1788 - 1849) Mount Lebanon enjoyed virtual independence within the framework of the Ottoman Empire. Fakhr al-Din's ambition was threefold: to extend his authority into other parts of Ottoman Syria, to sever all relations with the Porte,and to set Mount Lebanon on the road to economic progress. This resulted in his capture and execution by the Porte, which viewed such activities with extreme suspicion(6).

The greater Mount Lebanon that Fakhr al-Din II envisaged did not come about, but was attempted again by Bashir II. Bashir hastened to expand his territory by openly welcoming the Egyptian army of Muhammad Ali against the Porte in 1831. This explicit support for Ali led to Bashir's downfall in 1840 and drew Mount Lebanon back into the international arena(7). After nine years of Egyptian occupation, Druze and Christian representatives met on 20 June 1840 and declared their opposition to both the emir and the Egyptians. As the news became known, the European powers (Great Britain, France, Russia, Prussia and Austria) reached an agreement with the Porte, and warned Ali to withdraw his troops from Mount Lebanon and other parts of Syria. When Ali rejected this demand, British and French troops joined Turkish military units in driving the Egyptians from their last foothold in the region. Bashir himself was exiled to Malta, where he died in 1850(8).

These events abruptly ended the emirate and marked the beginning of a new pattern of relationships between Mount Lebanon and Europe. The great powers approached the "Lebanese question" with the aim of promoting and protecting their military and economic interests. They achieved this easily by claiming to be the associated protectors of the "mountaineers". The Maronite now were supported by the French, the Druzes by the British, and the Orthodox Christians by the Russians(9). Another type of direct European involvement in the affairs of the "mountaineers" was evident also in the new plan reached between the great powers and the Porte in 1842 for the governing of the Mount. This was the double **Qa'immaqamiyya**, or district

Implicit in such a framework is the importance of recognizing the Lebanese state as an actor with varying degrees of autonomy to shape its own domestic and foreign policies. Of course, Lebanon remains a part of the Arab world, but such a characterization is inadequate, given the historical development of the state, its **consociational** politics, and the pluralistic nature of its society. In other word, the traditional emphasis on regional dynamics, especially in analyses dealing with intra-Arab relations or the Arab-Israeli conflict, has inhibited the emergence of relevant conceptual frameworks that concentrate on the state as an independent entity.

The Emergence of the Lebanese Republic

The Lebanese Republic gained its final boundaries in 1920 and became an independent political entity in 1943. As a name, "Lebanon" was a Semite geographical expression frequently mentioned in the Bible in reference to the snowy caps which cover the mountains peaks throughout the year(1), it is from this association between Lebanon and the mountains that the identification of the area as Mount Lebanon originally emerged.

Throughout its history, the isolated and rugged terrain of the mountains traditionally has provided refuge for persecuted minority groups, notably the Maronites, the Shiites and the Druzes(2). Even when the Ottoman Turks conquered the whole Arab East, the "mountaineers" were able to maintain a certain degree of religious exclusiveness and also a degree of administrative autonomy. Indeed, it was during the Ottoman period (1516 - 1917) that a political system that was uniquely "Lebanese" in nature - that is, one that was both separate from the regime of its neighbors and embodied important element of internal, inter-communal coexistence - began to emerge on the slopes of Mount Lebanon(3). The issue of Lebanese **identity**, then, is as much a question of geography as it is of political history.

Cobban argues that stability, both regional and local, was the driving force behind the emergence of the system which developed on Mount Lebanon. Regionally, Turkish rule in the **Levant**, which lasted for four hundred years, had met with no serious challenge as the Maronite and Druze communities continued to enjoy a wide measure of self-rule in matters related to personal status and education. Locally, Hourani cites the ethnic division of the population, the system of lordship, the autonomy of the local rulers, a distinctive economy and the emergence of the Arabic language, as element conductive to the internal stability of the Mount(4).

The Making of Modern Lebanon
Historical, Social and Political Perspectives

Dr. Camille *H. Habib**

Introduction

The recent history of Lebanon has been a troubled and violent one. Between 1975 and 1990 the country was engulfed in a multidimensional strife which had brought into question not only the continued viability of the state itself, but also the whole issue of the Arab-Israeli conflict. For instance, while the involvement of various Lebanese groups in the fighting had given the civil war its characteristics sectarian quality, the external military interventions by Palestinians, Syria and Israel had provided a broader regional context to the Lebanese impasse.

From an empirical perspective, it would have been easier to discuss developments within Lebanon as a reflection of regional politics. It remains the case, however, that Lebanese elites had played a major role in the making of modern Lebanon, and were ultimately responsible for the eventual collapse of their political system in 1975. Futhermore, because Lebanon's ruling elites did little to promote nation-building, they, intentionally or otherwise, opened the door for foreign interventions in the state's internal affairs. This connection paves the way for further investigation, not only of intra-Lebanese politics, but also of the question of how alliance between domestic groups and external powers can influence the country's very existence.

This essay will concentrate on the making of modern Lebanon. It focuses on the emergence of the Lebanese state in the context of international politics, the nature of its society, and the basis of its political system.

* *Professor at the School of Law, Political Science and Administration, Lebanese University.*

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en Chef: **Ghassan CHEDID**

La France dans la Géopolitique Moyen-Orientale ..... **Dr. Mouine Haddad 144**

The Making of Modern Lebanon Historical,Social and Political Perspectives ..... **Dr. Camille H. Habib 166**

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANES

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO